الأمم المتحدة
A/CONF.210/2023/1
الجمعية العامة
Distr.: General
13 February 2023
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

نيويورك، 22-26 أيار/مايو 2023

تقرير مقدم إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف وفقا للفقرة 60 من قرار الجمعية العامة 18/74 لمساعدته في الاضطلاع بولايته بموجب المادة 36 (2) من الاتفاق

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة للطلب الموجه إلى الأمين العام في قرار الجمعية العامة 18/74 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2019 أن يقدم إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال تقريرا مستكملا يُعدّ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأن يساعد المؤتمر الاستعراضي في الاضطلاع بولايته بموجب الفقرة 2 من المادة 36 من الاتفاق. ويستند التقرير أيضا إلى المعلومات المقدمة من الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك والهيئات الأخرى ذات الصلة ردا على استبيان عُمم في أيار/مايو 2022. ويقدم التقرير استكمالا للمعلومات الواردة في تقارير الأمين العام المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي في الأعوام 2006 (A/CONF.210/2006/1) و 2010 (A/CONF.210/2010/1) و 2016 (A/CONF.210/2016/1).

240423 100423 23-02501 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – لمحة عامة عن حالة واتجاهات الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار، والأنواع غير المستهدفة، والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها 5

ألف – مقدمة 5

بـاء – الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال 6

جيم – أرصدة سمكية مختارة متداخلة المناطق 8

دال – الأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار 9

هاء – الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها 9

واو – الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وغيرها من الأرصدة السمكية في أعالي البحار التي لم تتخذ المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـــايد الأســـماك تدابير بشأنها 10

زاي – الاستنتاجات 11

ثالثا – استعراض تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي 12

ألف – حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها 12

بـاء – آليات التعاون الدولي وتعاون غير الأعضاء 42

جيم – الرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ 58

دال – الدول النامية والدول غير الأطراف في الاتفاق 74

رابعا – استنتاجات عامة 83

أولا - مقدمة

1 - عملا بالمادة 36 من اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، عُقد المؤتمر الاستعراضي من 22 إلى 26 أيار/مايو 2006 (انظر A/CONF.210/2006/15). ثم استؤنف في الفترة من 24 إلى 28 أيار/مايو 2010 (انظر A/CONF.210/2010/7) ومن 23 إلى 27 أيار/مايو 2016 (A/CONF.210/2016/5). وعقب الجولة الخامسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق، في آذار/مارس 2022، طلبت الجمعية العامة، في قرارها 118/77، إلى الأمين العام أن يستأنف المؤتمر الاستعراضي مرة أخرى، في الفترة من 22 إلى 26 أيار/مايو 2023. ويقدم هذا التقرير عملا بالطلب الوارد في الفقرة 60 من قرار الجمعية العامة 18/74 بغية مساعدة المؤتمر الاستعراضي في الاضطلاع بولايته.

2 - وعلى مدى السنوات السبع الماضية، حدثت تطورات هامة عديدة ذات صلة بتنفيذ الاتفاق. وهذه التطورات تشمل بدء نفاذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه واتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك لمنظمة العمل الدولية، واعتماد اتفاق لمنظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصائد الأسماك، واعتماد تعديلات على اتفاقية العمل البحري في عامي 2018 و 2022؛ وعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في عامي 2017 و 2022؛ واستعراض الجمعية العامة للإجراءات المتخذة لمعالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية في أعماق البحار في عامي 2016 و 2022؛ وإطلاق المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام؛ وإصدار *التقييم العالمي الثاني للمحيطات*؛ وإطلاق عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030)؛ ووضع اللمسات الأخيرة على مختلف الوثائق التوجيهية الهامة بشأن إدارة مصايد الأسماك تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). واتسمت بالأهمية أيضا الجولات الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق، التي ركزت على مسائل محددة تتعلق بتنفيذ الاتفاق[1]. وفي حين أن هذه التطورات لا يتناولها هذا التقرير باستفاضة، فإنها تعزز بشكل تبادلي الإجراءات المُبرزة في التقرير والرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاق وتبين أوجه التآزر الهامة بين تنفيذ الاتفاق والأهداف والعمليات والمبادرات العالمية الأخرى المتعلقة بالمحيطات.

3 - ولكن، على الرغم من الالتزام في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بتنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020 (قرار الجمعية العامة 1/70)، لا تزال حالة الأرصدة السمكية في العالم آخذة في التدهور. فأنشطة الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة لا تزال تقوض استدامة مصائد الأسماك في العالم. وعلاوة على ذلك، تتأثر

(1) انظر www.un.org/depts/los/convention_agreements/fish_stocks_agreement_states_parties.htm.

مصـائد الأسـماك بشـكل متزايد بتدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي الناجم عن مجموعة من عوامل الإجهاد، من بينها تغير المناخ، وتحمض المحيطات، والتلوث، وممارسات الصيد المدمرة.

4 - ومن ثم فإن استئناف المؤتمر الاستعراضي يأتي في لحظة محورية بالنسبة لمصائد الأسماك العالمية. والمؤتمر الاستعراضي مكلف بموجب المادة 36 من الاتفاق بتقييم فعالية الاتفاق في ضمان حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال عن طريق استعراض وتقييم مدى كفاية أحكامه، والقيام، عند الاقتضاء، باقتراح وسائل لتعزيز مضمون وأساليب تنفيذ تلك الأحكام من أجل التصدي على نحو أفضل لأي مشاكل مستمرة في حفظ وإدارة تلك الأرصدة. وبذلك، ستتاح للمشاركين فرصة الاستفادة من التطورات السياساتية التي تنعكس في قرارات الجمعية العامة السنوية بشأن استدامة مصائد الأسماك. وفي ذلك السياق، دعت الجمعية مرارا الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاق إلى أن تفعل ذلك بغية تحقيق هدف المشاركة العالمية. ومنذ التقرير الأخير للأمين العام، الذي نُشر في عام 2016، أصبحت 10 دول إضافية أطرافا (إكوادور، بنن، تايلند، توغو، سانت كيتس ونيفس، شيلي، غانا، فانواتو، فييت نام، كمبوديا)، مما رفع العدد الإجمالي إلى 92 دولة، بما يشمل الاتحاد الأوروبي.

5 - وهذا التقرير، الذي أعد بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وبمساعدة خبير استشاري تم التعاقد معه لتقديم المعلومات والتحليلات بشأن المسائل التقنية والعلمية ذات الصلة، هو استكمال للتقارير السابقة للأمين العام المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي[2]. وسيستفيد المشاركون في المؤتمر الاستعراضي أيضا من المعلومات الواردة في تقارير الأمين العام الأخرى عن المحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك المقدمة إلى الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار"[3].

6 - وجريا على النهج المتبع في الماضي، يستند هذا التقرير أساسا إلى المعلومات المقدمة ردا على استبيان عممته الأمانة العامة في أيار/مايو 2022. وقد وردت ردود من 13 دولة طرفا، بما يشمل الاتحاد الأوروبي[4]، ودولة واحدة غير طرف[5]. ووردت أيضا ردود من تسع منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك ومنظمات أخرى ذات صلة[6]، إضافة إلى منظمة الأغذية والزراعة. ويعرب الأمين العام عن تقديره لجميع المساهمات.

---

(2) A/CONF.210/2006/1 و A/CONF.210/2010/1 و A/CONF.210/2016/1.

(3) متاح من www.un.org/Depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm.

(4) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، أيسلندا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وأشارت أيسلندا إلى أنها تعتبر ردود المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي هي طرف فيها على الاستبيان الطوعي كافية ولن تقدم ردودا إضافية.

(5) المملكة العربية السعودية.

(6) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

ثانيا - لمحة عامة عن حالة واتجاهات الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار والأنواع غير المستهدفة، والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها

ألف - مقدمة

7 - يقدم هذا القسم تحديثاً للمعلومات عن الاتجاهات في حالة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار والأنواع غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها، مع تسليط الضوء على الاتجاهات منذ الأعوام 2006 و 2010 و 2016. وهو يستند إلى البيانات المقدمة من الاستعراض العام للموضوع الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة[7]. وترد معلومات أكثر تفصيلا عن الحالة الراهنة لأرصدة محددة أبلغ عنها في الأعوام 2006 و 2010 و 2016 في جدولين للمعلومات متاحين على الإنترنت[8].

8 - ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، استند استعراضها العام إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، ولكن ظل هناك قصور في البيانات وقد تكون حالة استغلال بعض الأرصدة غير معروفة، أو غير مؤكدة بحيث لا يمكن إدراجها ضمن التصنيف المعين أو يُعتبر أنها تتباين بين التصنيفات تبعا للمنطقة.

9 - وعند تقييم حالة الأرصدة والاتجاهات، يستخدم هذا التقرير مخطط منظمة الأغذية والزراعة للتصنيف لعام 2011[9]، ولكن مع التسميات المحدثة والتعاريف المنقحة الواردة أدناه:

(أ) تشمل عبارة "الصيد المفرط" الأرصدة التي تقل وفرتها عن تلك التي من شأنها، في المتوسط وعلى المدى الطويل، أن تنتج أقصى غلة مستدامة. وقد استُغلت عموما بمعدلات أعلى من المعدلات المثلى لبعض الوقت، وهي تشمل الأرصدة المستنفدة أو التي تتعافى من النضوب أو الانهيار (كانت في السابق "مستغلة استغلالا مفرطا")؛

(ب) تشمل عبارة "الصيد المستدام إلى أقصى حد" الأرصدة التي تقترب وفرتها من تلك التي من شأنها، في المتوسط وعلى المدى الطويل، أن تنتج أقصى غلة مستدامة (كانت في السابق "مستغلة استغلالا كاملا")؛

(ج) تشمل عبارة "الصيد غير المستدام إلى أقصى حد/الصيد الناقص" الأرصدة التي تتجاوز وفرتها تلك التي من شأنها، في المتوسط وعلى المدى الطويل، أن تنتج أقصى غلة مستدامة. وهي بوجه عام أرصدة تستغلها مصائد الأسماك غير المطورة أو الجديدة، مع وجود إمكانية كبيرة للتوسع في الإنتاج

---

(7) متاح في www.un.org/Depts/los/convention_agreements/ICSP16/2023_FAOinputSTOCKS_UNFSARRC.pdf.

(8) انظر www.un.org/depts/los/2023StockStatusTables.pdf.

(9) منظمة الأغذية والزراعة، *استعراض حالة الموارد السمكية البحرية في العالم*، ورقة فنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، رقم 569 (روما، 2011). وقد جُمعت الفئات الست فيما بعد في ثلاثة مستويات.

الإجمالي، أو أرصدة استغلت بجهد صيد منخفض، مع وجود بعض الإمكانات المحدودة للتوسع (كانت في السابق "غير مستغلة استغلالا كاملا")[10].

10 - وتتطابق مصطلحات الأنواع والأرصدة المستخدمة هنا مع المصطلحات التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة[11] ومصطلحات التقارير السابقة (A/CONF.210/2006/1، الفقرات 12-15، و A/CONF.210/2010/1، الفقرة 9، و A/CONF.210/2016/1، الفقرة 11).

11 - وإضافة إلى ذلك، في حين يشار إلى مجموعات المناطق الإحصائية للأنواع (أو مجموعة الأنواع) المستعرضة على أنها أرصدة، فإنها في كثير من الحالات عبارة عن مجموعة من عدة أرصدة من منظور إداري أو بيولوجي. ولم تتغير المعلومات المتعلقة بالأنواع المرتبطة بأنواع أخرى ويظل توافر المعلومات عن الخصائص البيولوجية والتوزيع الجغرافي للأنواع دون تغيير عن تقارير الأعوام 2006 و 2010 و 2016 (A/CONF.210/2006/1، الفقرات 118-134، و A/CONF.210/2010/1، الفقرات 10-12، و A/CONF.210/2016/1، الفقرة 12).

باء - الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال[12]

1 - معلومات أساسية

12 - ترد أنواع الأسماك الكثيرة الارتحال في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتشمل التونة والأنواع الشبيهة بها، وأسماك القرش المحيطية، وأسماك البومفريت، وسمك الصوري، وسمك الدلفين. وترد في تقرير عام 2006 (A/CONF.210/2006/1، الفقرات 19-21 و 30-35) معلومات بيولوجية عن أسماك التونة والأنواع الشبيهة بها، وتوزيعها الجغرافي، وسرد تاريخي لتطور مصائد أسماك التونة.

13 - ولا تميز قاعدة البيانات العالمية المتاحة بين وجود الأنواع أو المصيد في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وفي أعالي البحار، وتعالج وفقا لذلك[13].

14 - ووفقا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة، في عام 2020، شكّلت عمليات إنزال التونة والأنواع الشبيهة بالتونة المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية حوالي 6 ملايين طن، بزيادة قدرها حوالي مليون طن مقارنةً بعام 2003. وشكّل نوعان هما التونة الوثابة والتونة ذات الزعانف الصفراء أكثر من 73 في المائة من المصيد (4 ملايين طن) في ذلك العام. وقد تم صيد جزء كبير من هذا المقدار داخل المناطق الاقتصادية الخالصة.

---

(10) استخدمت التقارير السابقة نظم التصنيف والمصطلحات التي سبق أن استخدمتها منظمة الأغذية والزراعة. وحيثما أمكن، استكملت الإشارات إلى الحالة السابقة للأرصدة في مخطط التصنيف الجديد.

(11) منظمة الأغذية والزراعة، *الاستعراض العالمي للأنواع الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق*، ورقة فنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك، رقم 337 (روما، 1994).

(12) لا يزال استخدام مصطلح "الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال" كما هو في تقارير الأعوام 2006 و 2010 و 2016.

(13) انظر قاعدة البيانات العالمية لإنتاج المصايد لمنظمة الأغذية والزراعة، المتاحة من https://firms.fao.org/firms/en.

2 - الاتجاهات في حالة الأرصدة

استعراض منظمة الأغذية والزراعة العام

15 - منذ التقييم السابق، في عام 2016 (انظر A/CONF.210/2016/1، الفقرة 16) واستنادا إلى المعلومات العلمية المستقاة من عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن *تقييم حالة مصايد الأسماك البحرية في العالم*، والتي انعكست في إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة، حدثت زيادة بنسبة قدرها 4 في المائة في الأرصدة السمكية التي تعرضت للصيد المفرط، مع اعتبار أن 40 في المائة من الأرصدة المقدرة تتعرض للصيد المفرط، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ 36 في المائة، واعتبار أن 60 في المائة تتعرض للصيد المستدام (الصيد الناقص بالإضافة إلى الصيد المستدام الأقصى)، مما يمثل انخفاضا مقارنة بنسبة قدرها 64 في المائة. وفي حين حدثت تحسينات كبيرة في إدارة أسماك التونة الزرقاء الزعانف في المحيط الأطلسي، ظلت حالة بقية مصائد الأسماك كما هي أو تدهورت أساسا. ولم تكن المعلومات معروفة ولم يُقدم أي تقييم لنحو ربع الأرصدة. وكما لوحظ في التقييم السابق، ربما تكون هناك فرص قليلة لزيادة استغلال أسماك التونة والأنواع الشبيهة بها، إلا في بعض مناطق المحيط الهادئ والمحيط الهندي، حيث قد تكون الزيادات في المصيد من سمك التونة الوثابة مستدامة. ومع ذلك، إذا استُخدمت تقنيات الصيد الحالية، لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا على حساب زيادات غير مرغوبة في المصيد من أنواع أخرى.

16 - وقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة في استعراضها العام إلى أن حالة استغلال الكثير من أنواع التونة والأنواع الشبيهة بها غير مؤكدة إلى حد كبير أو غير معروفة، بخلاف التونة الزرقاء الزعانف والتونة البكور والتونة السندرية والتونة الصفراء الزعانف والتونة الوثابة. وفيما يتعلق بأنواع سمك القرش، لم يتسن إجراء تقييم شامل لاستغلالها بسبب ندرة المعلومات، التي لا تتوافر إلا فيما يتعلق ببعض أرصدة عشرة أنواع. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن إجراء تقييم لأنواع سمك القرش التالية على أساس عالمي: القرش المجنّح الرأس، والقرش القلنسوي الإسقلوبي، والقرش أبو مطرقة أبيض الزعانف، والقرش المغرفي الرأس، والقرش أبو مطرقة صغير العين، والقرش الأبيض الكبير (انظر أيضا الفقرات 19-22). وكانت المعلومات معروفة عن سمك قرش ماكو القصير الزعانف في شمال وجنوب المحيط الأطلسي وشمال المحيط الهادئ فقط، لكن حالة الأرصدة غير معروفة في المحيط الهندي. وهناك حاجة إلى معلومات عن سمك قرش ماكو الطويل الزعانف، حيث لم يُسجّل المصيد إلا في المحيط الأطلسي، وكذلك عن سمك القرش النهِم الولود في المحيط الجنوبي.

17 - غير أن نحو 65 في المائة من أنواع سمك القرش التي تتوافر عنها معلومات لا تزال تتعرض للصيد المفرط. وفي غياب معلومات خاصة بكل رصيد من الأرصدة السمكية، لا تزال مجموعات سمك القرش يُعتبر صيدها مستداما إلى أقصى حد على الأقل.

الأنواع المحمية بموجب الصكوك الدولية

18 - كما هو مبين في المرفق الأول لهذا التقرير، فإن بعض أنواع الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال محمية بموجب اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، و/أو اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة).

19 - ويشمل التذييل الثاني لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض[14] الأنواع التي، وإن لم تكن بالضرورة مهددة الآن بالانقراض، قد تصبح كذلك ما لم تخضع التجارة في عينات من هذه الأنواع لتنظيم صارم من أجل تجنب الاستخدام الذي لا يتوافق مع بقائها. ويشمل التذييل أيضا الأنواع التي تشبه الأنواع الأخرى المدرجة في القائمة وتحتاج إلى تنظيم من أجل التحكم الفعال في الاتجار بتلك الأنواع الأخرى المدرجة في القائمة. وتشمل الأنواع البحرية المدرجة أنواع سمك القرش التالية: القرش الأبيض الكبير، والقرش ذو الأطراف البيضاء، والقرش أبو مطرقة الإسقلوبي (مع إدراج القرش أبو مطرقة الكبير والقرش أبو مطرقة الأملس لأسباب مشابهة)، والقرش المتشمس، والقرش النهِم الولود، والقرش الدرّاس، والقرش الحريري، وقرش ماكو قصير الزعانف وقرش ماكو طويل الزعانف.

20 - ويشمل التذييل الثاني لاتفاقية الأنواع المهاجرة[15] الأنواع المهاجرة التي لها حالة حفظ غير مواتية والتي تتطلب اتفاقات دولية لحفظها وإدارتها، فضلا عن الأنواع التي ستستفيد استفادة كبيرة من التعاون الدولي. وتشمل الأنواع المدرجة القرش الأبيض الكبير، وثلاثة أنواع من سمك القرش الدرّاس، والحوت، والقرش المتشمس، والقرش أبو مطرقة الأسقلوبي (مع إدراج القرش أبو مطرقة الكبير والقرش أبو مطرقة الأملس لأسباب مشابهة)، والقرش النهِم الولود، والقرش الحريري، وقرش ماكو قصير الزعانف، وقرش ماكو طويل الزعانف.

21 - ويتناول المرفق الثاني للبروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط الملحق باتفاقية برشلونة الأنواع المعرّضة لخطر الانقراض أو المهددة بالانقراض ويتضمن قائمة بسمك القرش الأبيض الكبير وسمك القرش النهِم الولود وسمك القرش المتشمس وسمك قرش ماكو قصير الزعانف.

جيم - أرصدة سمكية مختارة متداخلة المناطق

1 - معلومات أساسية

22 - الأنواع الرئيسية المتداخلة المناطق مدروسة جيدا عموما مقارنة بالعديد من الأنواع الكثيرة الارتحال، ولا سيما الأنواع غير أسماك التونة. ومع ذلك، لم يكن من الممكن التأكد من حالة الأرصدة السمكية في بعض المناطق بسبب نقص المعلومات و/أو عدم أهمية مصائد الأسماك الموجودة خارج المناطق الاقتصادية الخالصة. وكانت هذه المناطق تشمل غرب وسط المحيط الهادئ، وشرق وغرب وسط المحيط الأطلسي، والمحيط الهندي.

2 - الاتجاهات في حالة الأرصدة

23 - يُرتأى أن نوعية المعلومات المتعلقة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق وتفاصيلها واتساقها لا تسمح بإجراء تقييم موثوق للاتجاهات في حالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق.

---

(14) متاح في https://cites.org/sites/default/files/eng/app/2022/E-Appendices-2022-06-22.pdf.

(15) بالنسبة لذلك الصك، تعني عبارة "الأنواع المعرّضة لخطر الانقراض" أي نوع معرض لخطر الانقراض في كل نطاقه أو جزء منه، وتعني عبارة "الأنواع المهددة بالانقراض" أي نوع يحتمل أن ينقرض في المستقبل المنظور في كل نطاقه أو جزء منه ويكون بقاؤه غير محتمل إذا استمرت العوامل المسببة للتدهور العددي أو تدهور الموائل في العمل.

24 - وكما ذكر أعلاه، لم تكن المعلومات معروفة عن مجموعة من المناطق والأنواع، وبالتالي لم يقدم أي تقييم. وبالنسبة لجنوب شرق وجنوب غرب المحيط الأطلسي، أشار استعراض منظمة الأغذية والزراعة العام إلى 12 نوعا و 8 أنواع هامة على التوالي لم تتوافر معلومات عنها. وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن سمك الماكريل الحصان في شمال شرق المحيط الأطلسي، وسمك الغرناد في شمال غرب المحيط الأطلسي، وعدة أنواع في شمال غرب وجنوب غرب المحيط الهادئ، والحبار الطائر ذي النجوم السبع وسرطان البحر في المحيط الجنوبي.

دال - الأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار

25 - تتألف معظم الأرصدة السمكية المتفرقة في أعالي البحار من أنواع المياه العميقة، ولكن قد توجد عدة أرصدة للأنواع السطحية. ولم تتغير المعلومات الواردة في استعراض منظمة الأغذية والزراعة العام بشأن هذه الأرصدة إلى حد كبير عن تلك التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة من أجل تقرير عام 2010 (A/CONF.210/2010/1، الفقرات 68-70). وتقرير عام 2016 (A/CONF.210/2016/1، الفقرة 26). ولا يزال يعرف القليل نسبيا عن الكثير من الأنواع ومعظم مصائد الأسماك (انظر A/CONF.210/2006/1، الفقرات 104-115)، على الرغم من أن المعرفة بشأن مصائد الأسماك قد تراكمت على مدى السنوات العشرين الماضية، وتدير الآن المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك جميع مصائد الأسماك، أو كلها تقريبا[16].

هاء - الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها

26 - يجري صيد الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها و/أو التي تتأثر بها في مصائد الأسماك الخاصة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وغيرها من الأرصدة السمكية في أعالي البحار. والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى تُعتبر من الأنواع التي تتأثر بأنشطة الصيد ولكنها لا تشكل جزءا من المصيد الذي يتم إنزاله. وقد تحدث مثل هذه التأثيرات على الأنواع المرتبطة نتيجة للارتجاع، والاتصال المادي لمعدات الصيد مع الموائل والكائنات الحية التي لا يجري صيدها، والعمليات غير المباشرة. ولم يجر أي استعراض عالمي لآثار مصايد الأسماك على الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى منذ تقرير عام 2006 (المرجع نفسه، الفقرات 118-134)، إلا في سياق استعراضي الجمعية العامة للإجراءات المتخذة لمعالجة آثار الصيد في قاع البحار في عامي 2016 و 2022[17].

27 - ولا تزال المعلومات المتعلقة بالمرتجع من الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى على المستوى العالمي الواردة في تقارير الأعوام 2006 و 2010 و 2016 (A/CONF.210/2006/1، الفقرات 118-128، و A/CONF.210/2010/1، الفقرات 72-74، و A/CONF.210/2016/1، الفقرة 28) دون تغيير بوجه عام. وترتبط أعلى معدلات المرتجع بمصائد الجمبري وشباك الجر. وتقدر معدلات الارتجاع بنسبة قدرها 30,9 في المائة فيما يتعلق بشباك الجر القاعية (لجميع مصائد الأسماك)، وبنسبة قدرها 23,9 في المائة

(16) انظر أيضا تقريري الأمين العام عن آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية في أعماق البحار، المتاحان في www.un.org/depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm.

(17) انظر www.un.org/depts/los/bottom_fishing_workshop.htm.

فيما يتعلق بالشباك ذات الخيوط الطويلة القاعية في المحيط الجنوبي، وبنسبة قدرها 7,5 في المائة إجمالا فيما يتعلق بمنطقة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. وتشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه يتم ارتجاع مليون طائر بحري و 8,5 ملايين سلحفاة بحرية سنويا، مع صيد معظمها على الأرجح في المناطق الاقتصادية الخالصة.

واو - الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وغيرها من الأرصدة السمكية في أعالي البحار التي لم تتخذ المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تدابير بشأنها

28 - لا تزال مصائد أسماك التونة والأنواع الكثيرة الارتحال الشبيهة بالتونة تخضع لشكل من أشكال الإدارة. غير أن العمليات العالمية لبعض أساطيل الصيد التي تستهدف هذه الأنواع والطابع العالمي للأسواق المرتبطة بها يجعلان من الأصعب على المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إدارة مصائد الأسماك هذه مقارنة بمصائد الأسماك الأقل عالمية.

29 - ولا تزال إدارة مصائد أسماك القرش المحيطي وغيرها من الأنواع الكثيرة الارتحال غير مكتملة ومتفاوتة (انظر A/CONF.210/2010/1، الفقرة 77، و A/CONF.210/2016/1، الفقرة 30). وقد اعتمدت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك طائفة من التدابير، ولكن لا يوجد في كثير من المناطق جمع للبيانات وإجراء للبحوث. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك تدابير لمكافحة إزالة زعانف أسماك القرش ومنع صيد وإنزال أنواع أسماك القرش التي يشكل حفظها مصدر قلق. وتواصل الاتفاقيات التي تصنف الأنواع المهددة بالانقراض النظر في مقترحات جديدة لإدراج أنواع إضافية من أسماك القرش[(18)].

30 - وبوجه عام، وباستثناء بضعة أنواع تُنتج كميات كبيرة من المصيد، لا تزال المعرفة بشأن بيولوجيا الأنواع الكثيرة الارتحال، مثل سمك الخرمان والسمك الشراعي، وحالة استغلالها، نادرة. وفي بعض الأحيان، تُدرج مصائد أسماك البومفريت وسمك الصوري وسمك الدلفين في الخطط الوطنية لإدارة مصائد الأسماك، ولكن من الضروري عموما اتباع نهج أكثر انتظاما لإدارتها لكي يُعتبر أن مصائد الأسماك التي تستغلها تدار إدارة سليمة.

31 - ومعظم مصائد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق مشمولة أو تصبح مشمولة من قِبل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. والوضع أكثر تباينا بالنسبة لمصائد الأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار. فإدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار تعالجها عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك. ويجري النظر في منظمات واتفاقات إضافية في المناطق التي كانت توجد فيها فجوات في التغطية من قبل، بما في ذلك مبادرة لمنظمة الأغذية والزراعة لإنشاء منظمة تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن (RAAFO) واتفاق عام 2021 لمنع مصائد

(18) على سبيل المثال، في عام 2022، استعرضت منظمة الأغذية والزراعة اقتراحا يدعو إلى إضافة أنواع أخرى من أسماك القرش إلى التذييل الثاني لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. *تقرير فريق الخبراء الاستشاري السابع لمنظمة الأغذية والزراعة لتقييم مقترحات تعديل التذييلين الأول والثاني لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض بشأن الأنواع المائية المستغلة تجاريا - روما، 18-22 تموز/يوليه 2022* (روما، 2022).

الأسماك غير المنظمة في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إما اعتمدت مؤخرا تدابيرها المكانية لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشّة أو هي بصدد القيام بذلك.

زاي - الاستنتاجات

32 - لم تتحسن الحالة العامة للأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق منذ عام 2016، على الرغم من التحسينات التي طرأت على بعض الأرصدة وفي بعض المناطق. والواقع أنه لم تحدث تغييرات كبيرة في الحالة العامة للأرصدة السمكية والمصيد من مصائد الأسماك منذ الاستعراض الأول الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة في عام 2005. ويُرتأى أن غالبية الأنواع التي تتوافر عنها معلومات إما يجري صيدها على نحو مستدام إلى أقصى حد أو تتعرض للصيد المفرط. ومعظم الأنواع المستغلة في أعالي البحار، مع استثناءات قليلة (التونة بشكل رئيسي)، منخفضة الإنتاجية وذات قدرة منخفضة على الصمود في مواجهة الاستغلال. وقد تحسنت حالة نحو 18 رصيدا منذ التقرير السابق، ويقدّر أن حالة 14 رصيدا قد تدهورت. وبقيت الأرصدة الأخرى على حالها منذ التقييم الأخير أو لم تقيَّم أو هي غير معروفة. وقد ينطوي تحليل أسباب التقلبات في حالة أرصدة معينة، ولا سيما تلك التي تعافت من الاستغلال المفرط، على دروس لتحديد نهج الإدارة الناجحة.

33 - ولا تزال إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تقييم حالة استغلال الأنواع الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق وغيرها من الأرصدة السمكية في أعالي البحار تتمثل في أوجه القصور الكبيرة في مصائد الأسماك والبيانات البيولوجية. ولم يقيّم حوالي 30 في المائة من الأرصدة أو لم تكن المعلومات عنها معروفة وهو ما يمثل ارتفاعا مقارنة بربع الأرصدة على النحو المُبلغ عنه في عام 2016.

34 - ولا تزال هناك تحديات، كما ذكر الأمين العام في عام 2016، مثل عدم وجود مجموعة بيانات عالمية تسمح بفصل المصيد وحالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق وغيرها من الأرصدة السمكية في أعالي البحار عن بيانات المصيد من مصائد الأسماك في المناطق الاقتصادية الخالصة. كذلك، فإن تقييم الحماية الممنوحة للأنواع المرتبطة أمر صعب بسبب نقص البيانات المتاحة عن المصيد العرضي وحالة الاستغلال. وعلاوة على ذلك، يصعب تحديد الصلة بين الصيد في أعالي البحار وحالة الأنواع المرتبطة لأن العديد منها يتأثر بمصائد الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة (غالبا أكثر مقارنة بمصائد الأسماك في أعالي البحار)، والتنمية الساحلية، وغيرها من الأنشطة البشرية. وإضافة إلى ذلك، فإن معايير بيانات حالة الأرصدة فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ولدى منظمة الأغذية والزراعة ليست متوافقة دائما، مما يجعل التحليلات العالمية صعبة.

35 - وقد أُحرز تقدم في تحسين الإبلاغ عن المصيد من بعض أنواع سمك القرش الكثيرة الارتحال في السنوات الأخيرة، ولكن المعلومات المتوافرة لا تتيح إجراء تقييم شامل لحالتها، مع استثناءات نادرة. ولا تزال نوعية التقييمات المستقبلية للأداء بموجب الاتفاق تتوقف على حدوث تحسينات كبيرة في توافر البيانات عن الأرصدة السمكية ومصائد الأسماك في أعالي البحار.

36 - ويمكن أن يكون لفجوات المعلومات فيما يتعلق ببعض الأنواع أو الأرصدة السمكية وفيما يتعلق ببعض المناطق أثر سلبي على التطوير والتنفيذ الفعالين لتدابير الحفظ والإدارة القائمة على العلم. وفي هذه الحالات، يتسم تطبيق النهج التحوطي، على النحو المبين في المادة 6 من الاتفاق، بأهمية خاصة.

37 - ولا تزال الحالة تعزز حاجة البلدان التي تقوم بالصيد في أعالي البحار إلى التعاون مباشرة أو من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ تدابير فعالة لإدارة مصائد الأسماك على نحو مستدام، وحفظ الأرصدة السمكية التي تعرضت فعلا للصيد المفرط، ورصد مصائد الأسماك في أعالي البحار.

38 - وفي ضوء الضغوط المتزايدة التي من المتوقع أن تواجهها الأرصدة السمكية في المستقبل القريب، بما في ذلك الضغوط الناجمة عن عوامل الإجهاد مثل تغير المناخ، وتحمض المحيطات، والتلوث البحري، واستمرار الصيد المفرط، من المهم حماية التنوع البيولوجي في البيئة البحرية وتحسين قدرة الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية التي تشكل جزءا لا يتجزأ منها على الصمود، بما في ذلك من خلال تطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي على مصايد الأسماك.

ثالثا - استعراض تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي

39 - يقدم هذا القسم معلومات عن تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي المقدمة في عام 2016[19]. وهو يستند أساسا إلى المعلومات الواردة من الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ردا على الاستبيان المشار إليه في الفقرة 6 أعلاه، مع استكمالها بمعلومات مستمدة من مصادر مختلفة، على النحو المشار إليه هنا. وتجدر الإشارة إلى أن العدد المحدود من المساهمات في التقرير، ولا سيما من الدول النامية، يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات قاطعة من المعلومات الواردة. كما أن المعلومات المتعلقة بالتدابير التي اتخذها غير الأطراف في الاتفاق كانت محدودة. وعلاوة على ذلك، فإن الردود الواردة على الاستبيان مالت أيضا إلى التركيز على المجالات التي أحرز فيها تقدم بدلا من التركيز على ثغرات التنفيذ.

40 - ووردت أيضا معلومات من لجنة الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ بشأن التطبيق الفعلي لتوصيات المؤتمر الاستعراضي على أرصدة الأسماك البحرية النهرية السرء التي لا يشملها الاتفاق. وقد أدرجت تلك المعلومات، حسب الاقتضاء، لبيان أن بعض الإجراءات والمفاهيم والمبادئ الموصى بها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق قد يكون لها أثر أوسع نطاقا.

41 - وينقسم هذا الجزء، تسهيلا للرجوع إليه، إلى أربعة أقسام تقابل فئات التوصيات المتفق عليها في عام 2016. وهي حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها؛ وآليات التعاون الدولي وتعاون غير الأعضاء؛ والرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ؛ والدول النامية والدول غير الأطراف في الاتفاق[20].

ألف - حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها

42 - يحدد الاتفاق مبادئ لحفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وإدارتها، استنادا إلى النهج التحوطي وأفضل المعلومات العلمية المتاحة، من خلال التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقية ذات الصلة. وعملا بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعامي 2006 و 2010، وسع المؤتمر في عام 2016 نطاق التوصيات المتعلقة بحفظ هذه الأرصدة السمكية وإدارتها، على النحو المبين أدناه.

(19) A//CONF.210/2016/5، المرفق.

(20) أدمجت التوصيات المتعلقة بالدول النامية والدول غير الأطراف الواردة في أقسام منفصلة من توصيات عام 2016 في قسم واحد هنا جريا على النحو المتبع في التقارير السابقة.

1 - التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي

اعتماد التدابير وتنفيذها

43 - في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في عام 2016، التزمت الدول الأطراف بتحسين الحالة الراهنة للأرصدة السمكية، من خلال اعتماد وتنفيذ تدابير فعالة للحفظ والإدارة، وبالتنظيم الفعال للصيد وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط الإدارة القائمة على العلم، بحلول عام 2020، من أجل استعادة الأرصدة السمكية في أقصر وقت ممكن، على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى غلّة مستدامة. وقد تكرر هذا الالتزام، بما يتفق مع خطة عام 2030[21]، في مؤتمر المحيطات لعام 2022[22].

44 - وأبلغت بعض الدول عن الإجراءات المتخذة لاعتماد تدابير فعالة للحفظ والإدارة وتنفيذها بالكامل من خلال التشريعات والسياسات والخطط[23].

45 - وأفاد الاتحاد الأوروبي بأنه تم إحراز تقدم كبير في السنوات العشر الماضية لتحقيق مستويات مستدامة لضغط صيد الأسماك، مع زيادة عدد الأرصدة المدارة بأقصى غلّة مستدامة في شمال شرق المحيط الأطلسي من خمسة في عام 2009 إلى 62 في عام 2020، بما في ذلك من خلال خطط متعددة السنوات ومتعددة الأنواع، والتزامات بشأن الإنزال وإضفاء الطابع الإقليمي على التدابير بموجب سياسته المشتركة لمصائد الأسماك.

46 - وأشارت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى مشاركتها في المبادرات الإقليمية والعالمية الرامية إلى تحسين حالة الأرصدة السمكية، بما في ذلك تحالف العمل بشأن صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأشارت موريشيوس إلى أنها طرف في الصكوك الدولية الرامية إلى حفظ الأرصدة السمكية واستخدامها المستدام في الأجل الطويل.

47 - وأبلغت بعض الدول عن التزامها بتحسين حالة الأرصدة الهامة من خلال المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك والتعاون معها[24]، وبالتنفيذ الكامل لتدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها تلك المنظمات[25].

48 - ورعى الاتحاد الأوروبي إنشاء آليات جديدة لحوكمة مصائد الأسماك من أجل استدامة مصائد الأسماك وتعزيز التعاون الإقليمي في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في عام 2017. واعتمدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بعد ذلك استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) تلتها استراتيجية عام 2030 في عام 2021 لتعزيز استدامة مصايد الأسماك من خلال خمسة أهداف. واعتُمدت بعد ذلك خطط عمل إقليمية مكرسة ويجري تنفيذها. كما تم اعتماد خطط حفظ وإدارة للأرصدة وخطط للإدارة متعددة السنوات بين عامي 2015 و 2021.

---

(21) انظر خطة عام 2030، الغاية 14-4.

(22) انظر الوثيقة الختامية لمؤتمر المحيطات لعام 2022، المعنونة "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا" (قرار الجمعية العامة 296/76، المرفق، الفقرة 13 (ب)).

(23) الاتحاد الأوروبي، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان.

(24) اليابان.

(25) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، الفلبين.

49 - وأبلغت المملكة العربية السعودية عن التعاون والتنسيق من خلال الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، واللجنة الدائمة لمصائد الأسماك في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. وذكرت أنها تسعى أيضا إلى إنشاء هيئة إقليمية لمصائد الأسماك في البلدان المطلة على البحر الأحمر من خلال منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز التعاون في إدارة الأرصدة.

50 - وأبلغت المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أيضا عن التدابير المتخذة لتحسين حالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما في ذلك من خلال التعاون والتآزر بين المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بشأن تبادل المعلومات عن السفن الضالعة في الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وواصلت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي استعراض تدابيرها في ضوء تطور العلم والسياسات، بما في ذلك توصيات المؤتمر الاستعراضي. وأفادت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بأنها تقوم بوضع استراتيجيات لحصاد أرصدتها الرئيسية الأربعة من أسماك التونة واعتمدت مؤخرا استراتيجية منقحة لحصاد أسماك التونة زرقاء الزعانف في المحيط الهادئ، من بينها قواعد جديدة لمراقبة الحصاد.

تطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي

51 - لقد شّدد في المؤتمر الاستعراضي في كل اجتماع من اجتماعاته، كما شُدد في الكثير من الصكوك والمنتديات الدولية الأخرى، على أهمية تطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي على إدارة مصائد الأسماك[26].

52 - وأبلغت الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك عن التقدم المحرز في تطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي على إدارة مصايد الأسماك وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها على نحو مستدام من أجل تجنب الآثار الضارة الكبيرة، على النحو المطلوب في خطة عام 2030[27]، بما في ذلك من خلال التشريعات والسياسات وتدابير الحفظ والإدارة[28].

53 - وطبّق الاتحاد الأوروبي النهج التحوطي في تحديد فرص الصيد السنوية للأرصدة السمكية من خلال السعي إلى ضمان أقصى معدلات استغلال الغلّة المستدامة استنادا إلى المشورة البيولوجية التي تتضمن اعتبارات تحوطية، وعندما لا تكون هذه المشورة متاحة، أُدخل حاجز وقائي في التقييمات العلمية لتجنب خطر ديناميات الأرصدة غير المستدامة أو انهيار الأرصدة السمكية قدر الإمكان.

---

(26) انظر على سبيل المثال، القرار 296/76، الفقرتين 13 المقدمة و 13 (و)، والقرار 71/76، الفقرتين 17 و 18.

(27) انظر خطة عام 2030، الغاية 14-2.

(28) الاتحاد الأوروبي، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

54 - وأبلغت بعض الدول أيضا عن اتخاذ تدابير محددة، منها على سبيل المثال استراتيجيات الحصاد[29]، وفرض حظر مستند إلى فترة التكاثر أو المنطقة أو نوع المعدات، بما في ذلك حظر الصيد بشباك الجر على متن العوارض وقاع البحار[30]، وفرض قيود على معدات الصيد[31]، وأجهزة إنذار للحد من المصيد العرضي[32]، وتدابير للرصد والمراقبة والإشراف[33]، وخطط عمل وطنية[34]، وخطط إدارة متكاملة لمصائد الأسماك[35]، وخطط إدارة متعددة السنوات[36]، ومناطق محمية مغلقة وبحرية[37].

55 - وستستعرض أستراليا إطار سياستها المتعلقة بمصايد الأسماك في عام 2023 بعد إجراء استعراض شامل لاستراتيجيتها القائمة للحصاد وسياسات بشأن المصيد العرضي. ويعمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من أجل توفير حماية شاملة للبيئة البحرية استنادا إلى 11 واصفة كمية للضغوط البشرية المنشأ وآثارها على النظام الإيكولوجي البحري.

56 - وأبلغت بعض الدول أيضا عن الجهود المبذولة لضمان تطبيق النهج التحوطي ونهج النظم الإيكولوجية في صنع القرار في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي تشارك فيها[38]، بما في ذلك من خلال تدابير للحد من المصيد العرضي من الأنواع المحمية والتخفيف من حدته[39]. وأيد الاتحاد الأوروبي وضع إجراءات إدارية واستراتيجيات للحصاد في المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بما يتفق مع مبادئ النهج التحوطي. وفي المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، اقترح الاتحاد الأوروبي تدبيرا جديدا للحفظ والإدارة لتنظيم مصائد الحبار، بما في ذلك وضع حد لجهد الصيد، كما واصل الضغط من أجل إنشاء مناطق بحرية محمية جديدة في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. ويهدف برنامج رصد النظام الإيكولوجي في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، الذي أنشئ في عام 1989، إلى كشف وتسجيل التغيرات الهامة في المكونات الحاسمة للنظام الإيكولوجي البحري وأسبابها الرئيسية[40].

57 - واعتمدت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي تعديلا لاتفاقيتها لتكريس هذه المبادئ وسيدخل التعديل حيز النفاذ بمجرد تصديق عدد كاف من الأطراف عليه. وأجرت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي استعراضا شاملا لإطار نهجها التحوطي، ومن المتوقع تنفيذ التغييرات

(29) استراليا.

(30) بلغاريا.

(31) الاتحاد الأوروبي.

(32) الاتحاد الأوروبي.

(33) بلغاريا.

(34) موريشيوس.

(35) كندا.

(36) الاتحاد الأوروبي.

(37) الاتحاد الأوروبي، أستراليا.

(38) الاتحاد الأوروبي، كندا، المملكة المتحدة.

(39) الاتحاد الأوروبي.

(40) متاح في www.ccamlr.org/en/science/ccamlr-ecosystem-monitoring-program-cemp.

بحلول عام 2024. ووضع مجلسها العلمي خارطة طريق للنظام الإيكولوجي تطبّق نهجا من ثلاثة مستويات لإدارة النظام الإيكولوجي، هي حالة النظام الإيكولوجي، وتقييم الأنواع المتعددة، وتقييمات فرادى الأرصدة. وفي عام 2020، اعتمدت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي أيضا من حيث المبدأ نقطة مرجعية لإنتاجية النظام الإيكولوجي لتكون مكمّلة لتقييمات الأرصدة الفردية وللمساعدة على توجيه قرارات الإدارة فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة للصيد المفرط في النظام الإيكولوجي. وأغلقت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي نحو 14 في المائة من منطقتها التنظيمية أمام الصيد في قاع البحار لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشّة والجبال البحرية المعرضة للخطر.

58 - وزوّد المجلس الدولي لاستكشاف البحار لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي باستعراض سنوي للتقدم المحرز في مجال العلم والمشورة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بأنواع متعددة وتأثيرات تغير المناخ على النظم الإيكولوجية والأرصدة السمكية ذات الصلة. وطُلب إلى المجلس الدولي لاستكشاف البحار أن يطبق نهج النظام الإيكولوجي على مصائد الأسماك في تقديم مشورته العلمية. كما أنه بنى عنصرا تحوّطيا في مشورته وطُبّق تحوط متزايد على الأرصدة التي تفتقر إلى البيانات. واستندت توصية لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بشأن مصايد الأسماك في أعماق البحار في عام 2018 إلى النهج التحوطي وطلبت من أطرافها المتعاقدة أن تدير بفعالية أرصدة مصائد الأسماك في أعماق البحار التي لا تخضع لتدابير الحفظ والإدارة الأخرى.

59 - واعتمدت هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ تدابير حفظ وإدارة لجميع الأنواع ذات الأولوية التي تمنع أعضاءها من توسيع مصائد الأسماك لديهم من المستويات التاريخية إلى أن يتم الانتهاء من تقييم الأرصدة.

60 - وينص تدبير شامل بشأن أسماك القرش في لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ اعتمد في عام 2019 على حفظ أنواع سمك القرش، بما في ذلك متطلبات الإطلاق المأمون[41].

61 - وأبلغت بعض الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك عن إجراءات لتحسين البحث العلمي دعما لإدارة مصائد الأسماك[42]. وقدم الاتحاد الأوروبي تمويلا كبيرا إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لإجراء بحوث علمية لتحديد وتفعيل نهج النظام الإيكولوجي لإدارة مصائد الأسماك. وأنشأت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط فريقا عاملا دائما معنيا بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشّة وموائل الأسماك الأساسية لتعزيز تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي عن طريق تشجيع وإجراء البحوث العلمية دعما لإدارة مصائد الأسماك.

62 - وأجرى الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي بحوثا علمية لدعم إدارة مصائد الأسماك، شملت تقييمات للأرصدة السمكية وتقييمات للمخاطر، مما أدى إلى فرض حظر على استهداف أسماك القرش. كما قام بتقييم أثر مصائد الأسماك في قاع البحار وحسَّن معارفه العلمية لإدارة آثار قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

(41) الوثيقة CMM 2019-04.

(42) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

63 - ودعمت الفاو البلدان الأعضاء والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في تطوير قدراتها على تخطيط إدارة مصائد الأسماك ووضعها وتنفيذها، وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي على مصائد الأسماك، واستهداف تعزيز قدرة نظم مصائد الأسماك على الصمود دعما للأمن الغذائي والتغذوي للأجيال الحالية والمقبلة. واضطلعت الفاو أيضا ببناء القدرات لمساعدة الدول في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي إزاء مصائد الأسماك من خلال الأطر السياساتية والقانونية الوطنية[43].

تحديد النقاط المرجعية أو النقاط المرجعية المؤقتة لأرصدة محددة

64 - دعا المؤتمر الاستعراضي في عام 2016 الدول الأطراف إلى تطبيق المبادئ التوجيهية الواردة في المرفق الثاني للاتفاق، والقيام، في هذا الصدد، بين أمور أخرى، بتحديد نقاط مرجعية للهدف التحوطي وللحدود لأرصدة محددة فضلا عن نقاط مرجعية مؤقتة عندما تكون المعلومات المتعلقة بمصايد الأسماك ضعيفة أو غير موجودة.

65 - وأبلغ عدد من الدول عن الإجراءات المتخذة وفقا للنهج التحوطي والمبادئ التوجيهية الواردة في المرفق الثاني للاتفاق لتحديد نقاط مرجعية للهدف التحوطي وللحدود فيما يتعلق بأرصدة محددة، فضلا عن نقاط مرجعية مؤقتة[44]، بما في ذلك في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي هي طرف فيها[45].

66 - وكان لأستراليا دور فعال في اعتماد نقاط مرجعية منقحة لمصائد أسماك التونة في المحيط الهندي. وأبلغت أيضا عن عملها مع أعضاء آخرين في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لضمان الحفاظ على الأرصدة المستهدفة عند مستويات تراعي استدامة الأنواع التي تُحصد ولضمان الحفاظ على العلاقات الإيكولوجية بين الأنواع التي تُحصد والأنواع المعتمدة عليها والأنواع ذات الصلة.

67 - وأفادت كندا بأنها تدير الأرصدة السمكية الرئيسية التي يتم حصادها من خلال اعتماد نقاط مرجعية للهدف والحدود، فضلا عن قواعد لمراقبة الحصاد وقواعد لاتخاذ القرارات متفق عليها مسبقا في حالة انتهاك الأرصدة السمكية للنقاط المرجعية المحددة مسبقا. ولدى كندا أطر كاملة للنهج التحوطي بخصوص 50 رصيدا سمكيا رئيسيا يُحصد.

68 - وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن الهدف المتمثل في الاستعادة التدريجية لمجموعات الأرصدة السمكية فوق مستويات الكتلة الأحيائية القادرة على إنتاج أقصى غلة مستدامة قد تحقق بخصوص 62 رصيدا في شمال شرق المحيط الأطلسي بحلول عام 2020. واستعرض المجلس الدولي لاستكشاف البحار أكثر من 100 رصيد بخصوص مصائد الأسماك في الاتحاد الأوروبي وحدد نقاطا مرجعية للإدارة المستدامة لمعظمها حيثما كانت متاحة، كما قام بتحديث النقاط المرجعية للمعايير المنتظمة. واعتمدت الفلبين تدابير مؤقتة تستند إلى الحدود الحالية المعتمدة في لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

---

(43) انظر أيضا Terje Løbach and others, *Regional Fisheries Management Organizations and Advisory Bodies: Activities and Developments, 2000–2017*، الورقة الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 651، (روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2020).

(44) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان.

(45) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، موريشيوس، اليابان.

69 - وأفادت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أيضا عن إجراءات لتحديد النقاط المرجعية للهدف التحوطي والحدود فيما يتعلق بأرصدة محددة، فضلا عن النقاط المرجعية المؤقتة[46]. وأبلغت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط عن توصياتها، بما في ذلك عن تحديد حد أدنى للحجم المرجعي للحفظ فيما يخص الأرصدة ذات الأولوية في البحر الأبيض المتوسط. وتم تقييم ما يقرب من 80 رصيدا وتم إجراء تحليلات لمعظم مصائد الأسماك الرئيسية في 2021-2022. وحُددت استراتيجيات الإدارة والنقاط المرجعية في اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي لأسماك التونة البكور الشمالية الأطلسية والتونة الأطلسية زرقاء الزعانف، ويجري وضع برامج مماثلة لسمك أبو سيف في شمال المحيط الأطلسي وأسماك التونة المدارية في المحيط الأطلسي. ووُضعت نقاط مرجعية تحوطية لـ 10 أرصدة تديرها منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، والعمل جار لتنقيح إطار النهج التحوطي الخاص بها بحلول عام 2023.

70 - ونشرت لجنة منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي تقارير عن مجموع المصيد المسموح به مع نقاط مرجعية محددة خاصة بالأرصدة السمكية لعدة أنواع[47]. وكانت لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي متماشية عموما مع أفضل الممارسات التي تم تحديدها من خلال عملية كوبي. غير أن المشورة كثيرا ما استندت إلى معلومات محدودة، بسبب عدم كفاية الامتثال لالتزامات جمع البيانات والإبلاغ عنها، وفي بعض الحالات بسبب المشاركة المحدودة للدول الساحلية النامية في العمليات العلمية[48].

71 - وأفادت عدة دول عن أنشطة، تشمل بناء القدرات لتحسين العلوم في مجال تحديد النقاط المرجعية[49]، والمساهمات في العمل العلمي للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أو تمويل البحوث اللازمة[50]. وواصلت المملكة المتحدة تمويل البحوث المتعلقة بالنقاط المرجعية وأساليب تقييم الأرصدة السمكية وقدمت مساهمة علمية كبيرة إلى المجلس الدولي لاستكشاف البحار.

(46) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(47) منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (SEAFO)، وهي متاحة في www.seafo.org/Management/TACs.

(48) انظر ملخص الحالة لأنواع التونة والأنواع الشبيهة بالتونة بموجب ولاية لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي فضلا عن الأنواع الأخرى المتأثرة بمصايد الأسماك التابعة للجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، وهي متاحة في: https://iotc.org/science/status-summary-species-tuna-and-tuna-species-under-iotc-mandate-well-other-species-impacted-iotc، وكذلك تقرير عام 2016 للاستعراض الثاني لأداء لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، وهو متاح في: https://iotc.org/documents/report-26th-session-indian-ocean-tuna-commission.

(49) الاتحاد الأوروبي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة.

(50) الاتحاد الأوروبي.

العوامل البيئية التي تؤثر على النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ وتحمض المحيطات

72 - كان هناك تشديد في المؤتمر الاستعراضي في عام 2016، وكذلك في منتديات أخرى، على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى دراسة ومعالجة العوامل البيئية التي تؤثر على النظم الإيكولوجية البحرية والأرصدة السمكية، بما في ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ وتحمض المحيطات[51].

73 - وأبلغت عدة دول ومنظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن هذه الجهود، بما في ذلك مشاريع وبرامج محددة تتعلق بتغير المناخ وتحمض المحيطات[52]. واضطلعت أستراليا ببرنامج لضمان إدماج الآثار المناخية في إدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك من خلال تحسين إدماج البحوث المناخية في صنع القرار، وتتبع المؤشرات المناخية ذات الصلة بمصائد الأسماك ذات الأولوية، والعمل مع أصحاب المصلحة لتحديد خيارات التكيف. وتضمنت خطة مصائد الأسماك الوطنية الأسترالية للفترة 2022-2030 موضوعا رئيسيا خاصا بالتكيف مع تغير المناخ والإجراءات المرتبطة به.

74 - وأفادت كندا بأنها تعمل على وضع إطار وطني لتفعيل نهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك من خلال إدماج المتغيرات البيئية على نطاق واسع في تقييمات الأرصدة السمكية والمشورة العلمية في مجال مصائد الأسماك. ووفرت استراتيجية وطنية للتكيف نهجا يشمل كندا بأكملها للحد من مخاطر تغير المناخ، وزيادة القدرة على التكيف، وتحقيق منافع مشتركة متعددة، والتعجيل بوتيرة ونطاق إجراءات التكيف. وأفادت كندا أيضا بأنها تضطلع بأنشطة لفهم حالة تحمض المحيطات ومداه.

75 - وأشارت شيلي إلى أنها تقوم بتوسيع نطاق الحماية لتشمل المناطق البحرية والساحلية لزيادة قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود ومساهمة التنوع البيولوجي في أرصدة الكربون من خلال الحفظ والاستعادة. وأيّد الاتحاد الأوروبي إدماج اعتبارات تغير المناخ في العمل العلمي وتدابير الحفظ والإدارة التي تتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وموّل المبادرات البحثية المتعلقة بالمحيطات من خلال الصكوك المالية، وأيّد خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز العمل المناخي ومجموعة من الإجراءات التي تركز على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في مواجهة المناخ. ووضعت الفلبين أداة لتقييم قابلية مصائد الأسماك للتأثر لتحديد أوجه ضعف سلع مصائد الأسماك أو قطاعات مواقع الإنزال البلدية أو التجارية المحلية.

76 - وشجعت اليابان الأغذية المستدامة وكهربة سفن الصيد كشكلين للتخفيف ونفذت خطة تكيف للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك. ومولت المملكة المتحدة الشراكة البحرية المعنية بآثار تغير المناخ لتقديم أدلة مستقلة ومشورة بشأن التكيف فيما يتعلق بآثار تغير المناخ الساحلي البحري. كما كانت شريكا في الشبكة العالمية لرصد تحمض المحيطات لتبادل المعلومات العلمية وأفضل الممارسات لكشف دوافع تحمض

(51) انظر، على سبيل المثال، قرار الجمعية العامة 71/76، الفقرات 11 و 15-16 و 189.

(52) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال شرق المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

المحيطات وآثاره. وأبلغت توغو والولايات المتحدة الأمريكية أيضـــا عن اتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الرامية إلى دراسة ومعالجة العوامل البيئية التي تؤثر على النظم الإيكولوجية البحرية والأرصدة السمكية.

77 - وأطلقت الهيئة العامة لمصـايد أسماك البحر الأبيض المتوسط مشروعا يموله مرفق البيئة العالمية لعام 2023 يتضـمّن أنشـطة بشـأن صـياغة اسـتراتيجيات التكيف مع تغير المناخ. كما تناولت الهيئة تغير المناخ من خلال اسـتراتيجيتها لعام 2030، في هدفها بشـأن التهديدات التي تتعرض لها مصـائد الأسـماك والبيئة البحرية.

78 - ولتعزيز الجهود الرامية إلى دراســـة ومعالجة العوامل البيئية التي تؤثر على النظم الإيكولوجية البحرية، قدم المجلس العلمي التابع لمنظمة مصـائد أسـماك شـمال غرب المحيط الأطلسـي المشـورة بشـأن الظروف المناخية في شمال غرب المحيط الأطلسي والتأثيرات على مصـائد الأسماك. وقدم المجلس الدولي لاستكشاف البحار سنويا استعراضا للتقدم المحرز في مجال العلم والمشورة فيما يتعلق بقضايا تعدد الأنواع وتأثيرات تغير المناخ على النظم الإيكولوجية والأرصدة السمكية.

79 - وتعاونت هيئة مصـائد الأسـماك شـمال المحيط الهادئ مع منظمة العلوم البحرية لشـمال المحيط الهادئ واضـطلعت بأنشطة تعاونية بشأن تقييم الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية البحرية الهشّة، بما في ذلك تحليلات لآثار تغير المناخ على الأرصدة المستهدفة والنظم الإيكولوجية البحرية.

80 - وقد أدرج أثر تغير المناخ في أهداف مشـروع لبناء القدرات تابع للجنة مصـائد الأسـماك في غرب ووسط المحيط الهادئ في إندونيسيا والفلبين وفييت نام من شأنه أن يعزز القدرة على التكيف لإدارة مصـائد الأسماك في المحيطات في ظل ظروف تغير المناخ.

81 - ونفذت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة من الأنشطة لدعم التكيف الفعال والتخفيف من آثار تغير المناخ[53]، بما في ذلك برنامج للتكيف لتنفيذ مشـــاريع لقطاع مصـــائد الأســـماك وتربية الأحياء المائية في مختلف المناطق. واضـطلعت المنظمة أيضـا بأنشـطة للتوعية والتدريب، بما في ذلك من خلال دورات التعلم الإلكتروني المتاحة للجمهور[54]. وركزت أعمال التخفيف التي قامت بها المنظمة على تحديد فرص الطاقة المتجددة في سـلاسل قيمة مصـائد الأسماك الصـغيرة النطاق ومراعاة اسـتخدام الوقود وانبعاثات الكربون في مصائد الأسماك الصناعية.

تحقيق التدابير المتوافقة

82 - اسـتنادا إلى أحكام التوافق المنصـوص عليها في المادة 7 من الاتفاق، دعا المؤتمر الاسـتعراضـي في عام 2016 الدول الأطراف إلى جملة أمور منها تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين التعاون بين دول العلم

(53) انظر على ســـبيل المثال Manuel Barange and others, eds., *Impacts of Climate Change on Fisheries and Aquaculture – Synthesis of Current Knowledge, Adaptation and Mitigation Options*، الورقة الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 627، (روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2018).

(54) انظر التعلم الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة بشـــأن "اســـتجابات مصـــايد الأســـماك وتربية الأحياء المائية لحالات الطوارئ (FARE)"؛ والتعلم الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة بشـأن "التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في مصـايد الأسـماك وتربية الأحياء المائية"؛ والتعلم الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن "مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الذكية مناخيا".

والدول الساحلية، بما في ذلك في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، لضمان توافق التدابير المتعلقة بأعالي البحار والمناطق الخاضعة للولاية الوطنية.

83 - وأبلغ عدد من الدول عن اتخاذ إجراءات لتحقيق التوافق بين التدابير، بما في ذلك من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي هي أعضاء فيها[55]. فقد أفادت كندا بأن التدابير المتخذة في إطار منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي فيما يتعلق بتحديد وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشّة مكملة لنهجها المحلي. وتبذل شيلي جهودا للتعاون مع الدول التي تمارس الصيد في المياه البعيدة لاعتماد تدابير لحفظ وإدارة سمك الماكريل المتداخل المناطق. وأبلغت موريشيوس عن اتفاقات صيد مع دول الصيد البعيدة تتضمن بنودا لضمان توافق التدابير.

84 - وأبلغت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أيضا عن اتخاذ إجراءات من هذا القبيل، من بينها خيارات عملية لتعزيز توافق التدابير[56]. وتدابير اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي وتوصياتها الإدارية إلزامية بالنسبة للمياه الإقليمية وكذلك بالنسبة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة؛ ويلزم أن تكون التدابير الوطنية تقييدية على الأقل مثل توصيات اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي.

85 - ويتضمن مخطط المراقبة والإنفاذ الملزم الخاص بلجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ترتيبات لتدابير الرصد والمراقبة والإنفاذ المشتركة، ودوريات مشتركة في البحر، وترتيبات واسعة النطاق لتنظيم إعادة الشحن. وطلبت هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ في تدابيرها للحفظ والإدارة من الأعضاء الذين يصيدون داخل الولاية الوطنية اتخاذ تدابير تتوافق مع تدابير الهيئة. وكان الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي يضع إطارا مشتركا للمراقبة العلمية على متن السفن لزيادة التعاون بين دول العلم. وكان يعمل أيضا على إيجاد حلول عملية لتفعيل تبادل المعلومات، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك المتداخلة والمتجاورة. وكانت هناك تدابير للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ لإدارة المناطق الاقتصادية الخالصة ومناطق أعالي البحار في منطقة اتفاقيتها بطريقة تكاملية، بما يشمل أرصدة أسماك التونة السندرية والتونة الوثابة والتونة الصفراء الزعانف.

استحداث أدوات للإدارة قائمة على أساس المناطق

86 - لقد تم التأكيد في العديد من المنتديات، بما في ذلك في المؤتمر الاستعراضي في عام 2016، على أهمية استحداث أدوات للإدارة قائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق المغلقة والمناطق

(55) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان.

(56) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال شرق المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

البحرية المحمية والمحميات البحرية، من أجل حفظ وإدارة الأرصدة السمكية بشكل فعال وحماية الموائل والتنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية الهشّة[57].

87 - وأبلغت عدة دول عن اتخاذ إجراءات لاستحداث أدوات للإدارة قائمة على أساس المناطق، من بينها الإغلاقات القائمة على أساس المناطق، والمناطق البحرية المحمية، والمحميات البحرية، وإغلاقات التفريخ، وفرض قيود على معدات الصيد، واستراتيجيات الحصاد، وتدابير الحد من الصيد العرضي، وخطط إدارة السفن، واستراتيجيات إدارة المخاطر الإيكولوجية[58]، من أجل مجموعة متنوعة من الأهداف، من بينها حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشّة والأنواع المهددة بالانقراض. وإضافة إلى ذلك، أبلغت دول عن تدابير للرصد والمراقبة والإشراف لدعم تنفيذ أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المراقبة الجوية ومراقبة السفن، وعمليات المسح، والرصد الصوتي.

88 - وأبلغت بعض الدول أيضا عن إجراءات لدعم تنفيذ أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تشارك فيها، بما في ذلك من خلال إدارة أجهزة تجميع الأسماك، والإغلاقات المؤقتة لمناطق الصيد، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة[59].

89 - وأبلغت كندا عن حماية 14,66 في المائة من محيطها، بما في ذلك 14 منطقة محمية بحرية و 59 ملاذا بحريا، وأشارت إلى التزامها بزيادة حماية المناطق البحرية والمناطق الساحلية إلى 25 في المائة بحلول عام 2025 و 30 في المائة بحلول عام 2030. ووضعت كندا استراتيجيات حددت أهداف الحفظ واستخدام الإدارة القائمة على أساس المناطق لحماية المناطق المرجانية والإسفنجية في المياه الباردة. وأنشأت شيلي أربعة أنواع من المناطق المحمية البحرية، تغطي مجتمعة أكثر من 40 في المائة من منطقتها الاقتصادية الخالصة.

90 - وغطت شبكة المناطق البحرية المحمية الشاملة التابعة للاتحاد الأوروبي 12 في المائة من مياهها البحرية في عام 2020، وفقا لالتزاماتها الدولية، ومن المتوقع زيادة عمليات التحديد. كما دعم الاتحاد الأوروبي حماية 30 في المائة على الأقل من المحيطات والبحار بحلول عام 2030 من خلال شبكات تمثيلية إيكولوجية ومترابطة جيدا من المناطق البحرية المحمية بشكل كبير وكامل وأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق.

91 - وأبلغت الفلبين عن إنشاء أكثر من 800 1 منطقة بحرية محمية، من بينها 620 1 منطقة محمية بحرية مدارة محليا. وحددت المملكة المتحدة 374 منطقة بحرية محمية تحمي 38 في المائة من مياهها، وأشارت إلى أنها تستخدم مجموعة من الأدوات لإدارة الصيد وتقييده لحماية الأنواع والبيئات المعرضة للخطر. واقترحت المملكة المتحدة وضع 43 خطة لإدارة مصائد الأسماك تغطي أرصدتها الرئيسية ومناطقها الجغرافية.

(57) انظر، على سبيل المثال، خطة عام 2030، الغاية 14-5.

(58) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان.

(59) الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، اليابان.

92 - وأبلغت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أيضا عن أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، فضلا عن أدوات الرصد والمراقبة والإشراف من أجل تنفيذ أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، من بينها، على سبيل المثال، المراقبون الإلزاميون لمصائد الأسماك[60].

93 - ووافقت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا على إطار عام لإنشاء مناطق بحرية محمية تمثل النظم الإيكولوجية البحرية في منطقة اتفاقيتها ويمكن أن تشمل أنشطة مقيدة أو محظورة أو مدارة. وخططت لعقد اجتماع خاص في عام 2023 للنظر في ثلاثة مقترحات لإنشاء مناطق بحرية محمية جديدة. وإضافة إلى التدابير المعتمدة، نظمت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في عام 2022 ندوة فنية مخصصة بشأن المناطق المحظورة على مصايد الأسماك لتبادل الخبرات بشأن إدارة ومراقبة هذه المناطق وتحديد الحد الأدنى من تدابير الحفظ ومعايير الرصد والمراقبة والإشراف. ونُفذت عدة إغلاقات زمنية ومناطقية في اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، وعلى وجه التحديد، مواسم مغلقة أمام بعض معدات الصيد في مصائد الأسماك ذات الزعانف الزرقاء، وإغلاقات أمام أجهزة تجميع الأسماك في مصائد أسماك التونة المدارية، ومواسم مغلقة لأسماك التونة البكور وسمك أبو سيف في البحر الأبيض المتوسط. وإغلاقات المناطق الخاصة بمنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي لحماية النُظم الإيكولوجية البحرية الهشّة دخلت حيز النفاذ في عام 2016[61]. كما أدخلت المنظمة وقفا اختياريا مستمرا على استغلال سمك باتاغونيا المسنن[62].

94 - واستندت الإغلاقات في منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي إلى تحليلات لبيانات المسح التاريخية، ورحلات بحرية بحثية مخصصة، ونمذجة موائل الأنواع لضمان تحديد موقعها وحجمها بشكل ملائم. وتنفذ المنظمة حاليا أربعة عشر إغلاقا لحماية الشعاب المرجانية والإسفنج والحظائر البحرية، فضلا عن اثني عشر إغلاقا لحماية جميع الجبال البحرية ذات العمق الصالح للصيد. وتستخدم لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أدوات للإدارة قائمة على أساس المناطق لحماية الأرصدة السمكية ومناطق التفريخ لبعض الأرصدة. وأفادت اللجنة بأن الصيد في قاع البحار لا يحدث في غالبية مناطقها التنظيمية بسبب اشتراط الصيد الاستكشافي في المناطق المقيّدة.

95 - وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على ضمان أن تكون أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق دينامية ومرنة من أجل مراعاة الترابط الإيكولوجي والاستجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة، وأن تكون فعالة في تحقيق أهدافها. وفي الفترة من عام 2014 إلى عام 2022، ركز مشروع المنظمة في أعماق البحار، من بين أمور أخرى، على تحسين تنفيذ السياسات والأطر القانونية القائمة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ والحد من الآثار السلبية على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة؛ وتحسين التخطيط والإدارة

(60) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال شرق المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(61) متاحة في www.seafo.org/media/8933d489-854c-4c99-895e-66573c7010a4/SEAF Oweb/CM/open /eng/CM30-15_pdf، المرفق 2.

(62) إجمالي المصيد المسموح به في منظمة الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (انظر الحاشية 50).

التكيفية لمصايد الأسماك في أعماق البحار؛ واستحداث واختبار طرق التخطيط القائم على أساس المنطقة. وعمل فريق المشروع بشكل وثيق مع أمانة اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ في جنوب شرق المحيط الهادئ وأمانة اتفاقية نيروبي في غرب المحيط الهندي لوضع إطار لدعم التخطيط الشامل لعدة قطاعات القائم على أساس المنطقة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وساهم في إنشاء 18 موقعا جديدا للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة في مناطق لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي[63].

96 - ودعمت الفاو أيضا تنفيذ تدابير الإدارة المكانية، مع التركيز بوجه خاص على "تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق" وحفظ موارد مصائد الأسماك واستخدامها المستدام على المدى الطويل في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي. كما أنها نشرت إرشادات عملية لتحديد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المنطقة في قطاع مصائد الأسماك البحرية وتقييمها والإبلاغ عنها في كانون الأول/ديسمبر 2022.

تخفيض قدرات الصيد إلى مستويات تتناسب مع استدامة الأرصدة السمكية

97 - كان خفض قدرات الصيد موضوعا متكررا في المؤتمر الاستعراضي، حيث أكدت الوثيقة الختامية في عام 2016 من جديد الالتزام بتخفيض قدرة أساطيل الصيد في العالم على وجه السرعة إلى مستويات تتناسب مع استدامة الأرصدة السمكية[64].

98 - وأبلغت دول عن الإجراءات المتخذة أو التدابير القائمة لخفض القدرة أو الحد منها[65]. وأشير إلى عدد من النهج، بما في ذلك الحصص القابلة للتحويل[66]، والإغلاقات[67]، والوقف الاختياري لتراخيص سفن الصيد[68]، ووضع خطط عمل وطنية لقدرات الصيد[69]، ومرونة السياسات وبرامج انقضاء التراخيص[70]، والسجلات[71]، وأهداف التعديل[72]، وسحب التراخيص[73]، والحد من عدد التراخيص التي تصدر للسفن

(63) أنشئت بوابة للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة وجرت صيانتها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لتكون بمثابة مركز لتوثيق التدابير المتخذة لإدارة مصائد الأسماك في قاع البحار وتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في www.fao.org/in-action/vulnerable-marine-ecosystems/vme-database/en/vme.html.

(64) انظر أيضا خطة عام 2030، الغاية 14-6.

(65) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان.

(66) أستراليا.

(67) الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية.

(68) الفلبين، المملكة العربية السعودية.

(69) الفلبين.

(70) كندا.

(71) شيلي.

(72) الاتحاد الأوروبي.

(73) توغو.

الأجنبية[74]، وتعزيز إدارة القدرات في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وتقديم الدعم المالي لها[75]. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى حدوث زيادة في الربحية مرتبطة بتخفيض القدرات.

99 - وأبلغت بعض الدول عن تدابير لتحسين الشفافية، شملت تبادل المعلومات مع السجل العالمي لسفن الصيد، والسجلات الإقليمية، وسجلات سفن الصيد التابعة للمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[76]، فضلا عن نشر بيانات مجمعة عن تراخيص الصيد التجاري[77].

100 - وأفادت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك بأنها اتخذت إجراءات فيما يتعلق بقدرات الصيد[78]، من بينها الإغلاقات[79]، وتوصيات ومبادئ توجيهية بشأن إدارة قدرات الصيد[80]، والحد من التوسع[81]، وحدود القدرات والمصيد بالنسبة لأنواع معينة[82] أو فرض حدود على أنواع معينة من السفن[83]، فضلا عن قوائم السفن المرخص لها[84].

إلغاء الإعانات التي تسهم في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والصيد المفرط، وقدرات الصيد المفرطة

101 - إضافة إلى التوصيات التي قدمها المؤتمر الاستعراضي، تضمّنت خطة عام 2030 دعوة للدول الأعضاء أن تقوم بحظر أشكال معينة من الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل[85]. وقد تكرر هذا الالتزام أيضا في قرارات الجمعية العامة بشأن استدامة مصائد الأسماك.

---

(74) موريشيوس.

(75) الاتحاد الأوروبي.

(76) الفلبين.

(77) كندا.

(78) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(79) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي. وانظر أيضا إجمالي المصيد المسموح به في منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (انظر الحاشية 50).

(80) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

(81) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

(82) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وانظر أيضا لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا https://www.ccamlr.org/en/document/publications/ccamlr-brochure، ص 9.

(83) لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(84) منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، وانظر SEAFO Authorized Vessel List.

(85) انظر خطة 2030، الغاية 14-6.

102 - وسلطت عدة دول الضوء على اعتماد منظمة التجارة العالمية للاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك[86]، الذي يحظر تقديم إعانات لصيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وصيد الأرصدة السمكية التي تتعرض للصيد المفرط، والصيد غير المنظم في أعالي البحار. واعتُمد هذا الاتفاق، الذي كان نتيجة لأكثر من 20 عاما من المفاوضات، بعد دعوة من الأمين العام، لإحراز تقدم نحو الالتزام المنصوص عليه في خطة عام 2030[87]. وأشارت أستراليا إلى أن هذا الإنجاز التاريخي هو أول اتفاق لمنظمة التجارة العالمية يتناول استدامة المحيطات ويحقق الغاية 14-6 لأهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، التزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بمواصلة المفاوضات لوضع المزيد من الضوابط لمعالجة القدرة المفرطة والصيد المفرط. والتزم الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره مليون يورو لآلية تمويل مصائد الأسماك التابعة لمنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بالالتزامات والحصول على فوائد بموجب الاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك.

103 - وتعاونت الفاو تعاونا وثيقا مع منظمة التجارة العالمية بشأن إعانات مصائد الأسماك، وشمل ذلك إسداء المشورة التقنية للمفاوضات المتعلقة بتطبيق الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، فضلا عن النُهُج المتبعة في تقييم الأرصدة السمكية والمسائل المتصلة بالقدرة المفرطة. وأشارت الفاو كذلك إلى أنها ستواصل تقديم الدعم خلال مرحلة تنفيذ الاتفاق الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا.

104 - وأبلغ عدد من الدول عن عدم وجود إعانات تسهم في الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم والصيد المفرط والقدرة المفرطة، أو عن إزالة تلك الإعانات أو اتخاذ إجراءات لإزالتها[88]. وأشارت عدة دول إلى أن الدعم المالي المقدم إلى الصيادين لا يقدم إلا لأغراض محدودة لا تدعم الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم أو الصيد الصناعي[89]. وأصلح الاتحاد الأوروبي برنامجه للمساعدة المالية للاستثمار المتعلق بصيد الأسماك. والبرنامج تحكمه لائحة جديدة دخلت حيز التنفيذ في تموز/يوليه 2021، وتتضمن ضمانات قوية لمنع الاستثمار في الطاقة المفرطة أو الصيد غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المنظم.

معدات الصيد المفقودة أو المتروكة أو المهجورة بشكل أو بآخر، بما في ذلك الحطام البحري

105 - كان تأثير معدات الصيد المفقودة أو المتروكة أو المهجورة بشكل أو بآخر على البيئة البحرية ومواردها الحية كبيرا. فهذه المعدات يمكن أن تستمر في الصيد بوصفها ما يسمى "ghost gear"، مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات ضارة طويلة الأجل على الأرصدة السمكية، وقد تتسبب أيضا في أخطار ملاحية وما يرتبط بها من أخطار تتعلق بالسلامة. وتساهم معدات الصيد المفقودة أو المتروكة أو المهجورة بشكل أو بآخر أيضا في التلوث بالمواد البلاستيكية في المحيط.

(86) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، المملكة العربية السعودية، اليابان.

(87) انظر www.reuters.com/business/environment/un-chief-urges-world-leaders-clinch-wto-fisheries-deal-document-shows-2021-10-11/.

(88) الاتحاد الأوروبي، شيلي، الفلبين، كندا، الولايات المتحدة.

(89) الاتحاد الأوروبي، توغو، شيلي، كندا.

106 - وقد اتُخذت مجموعة واسعة من الإجراءات لمعالجة الحطام البحري، بما في ذلك في خطة عام 2030، في سياق اتفاقية الأنواع المهاجرة وفي المنتديات الإقليمية. ففي عام 2022، التزمت المنظمة البحرية الدولية بوضع شرط إلزامي قائم على الأهداف لوضع علامات على معدات الصيد بموجب المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (اتفاقية ماربول). كما بدأت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، التي عقدت في إطار جمعية الأمم المتحدة للبيئة، عملها في عام 2022.

107 - وأبلغت عدة دول عن الجهود المبذولة لمنع وتخفيف آثار معدات الصيد المفقودة أو المتروكة أو المهجورة بشكل أو بآخر[90]، بما في ذلك بخصوص الجمع والتخلص والحجر الصحي وإعادة التدوير[91]؛ وجهود التنظيف[92]، والاستعادة أو الاسترجاع[93]؛ ومرافق الاستقبال[94]؛ والإبلاغ[95]؛ والوسم[96]؛ ووضع العلامات الإلزامي[97]؛ وبرامج التمويل[98]؛ وخصائص المعدات[99]؛ وحظر أنواع معينة من المعدات[100]؛ وإعادة التدوير[101]. وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن تدابير لمنع وتخفيف آثار معدات الصيد المفقودة أو المتروكة أو المهجورة شكل أو بآخر[102]، بما في ذلك الإبلاغ[103] ووضع العلامات على المعدات[104] وشروط الاسترجاع[105]. وحظرت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا استخدام أنواع معينة من معدات الصيد وطلبت من أعضائها الإبلاغ عن أي فقدان عرضي

(90) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان.

(91) أستراليا.

(92) بلغاريا.

(93) الاتحاد الأوروبي، الفلبين، اليابان.

(94) بلغاريا، الفلبين.

(95) الاتحاد الأوروبي، كندا.

(96) الاتحاد الأوروبي.

(97) كندا.

(98) الاتحاد الأوروبي، كندا.

(99) شيلي.

(100) الاتحاد الأوروبي.

(101) الفلبين.

(102) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصايد أسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(103) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(104) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(105) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

لمعدات الصيد[106]. واعتمدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط تدابير، تشمل حظر تَرْك معدات الرصد أو هجرها إلا في ظروف القوة القاهرة. وشجعت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي استخدام المواد القابلة للتحلل الأحيائي في صنع معدات الصيد. واعتمدت لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي تدابير فيما يتعلق بأجهزة تجميع الأسماك للحد من الحطام البحري[107]. ولدى منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي تدابير حفظ فيما يتعلق باسترجاع المعدات والإبلاغ عن المعدات المفقودة، كما أن لديها حظرا لترك المعدات[108]. وأبلغت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ عن التدابير المتعلقة بالإدارة المسؤولة لأجهزة تجميع الأسماك المنجرفة، ومعدات الحمل لتيسير استرجاعها، وحظر استخدام الشباك ذات العيون على أجهزة تجميع الأسماك وتشجيع استخدام مواد غير بلاستيكية وقابلة للتحلل البيولوجي في بناء أجهزة تجميع الأسماك، أو الانتقال إلى استخدام مواد من هذا القبيل.

108 - وأبلغت عدة دول عن بذل جهود لتحسين التعاون فيما يتعلق بمعدات الصيد المفقودة أو المتروكة أو المهملة بأي شكل آخر، بما في ذلك الحطام البحري، بما في ذلك في سياق المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[109]. وشملت هذه الجهود دعم اعتماد التدابير ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالتلوث والحطام البحري، وتشجيع تبادل المعلومات والشفافية فيما يتعلق بالمعدات المفقودة[110]، والمشاركة في حلقات العمل والتجارب المتعلقة بتكنولوجيا وضع العلامات على المعدات[111].

109 - وأبلغت عدة دول أيضا عن المشاكل الأوسع نطاقا المتعلقة بتلوث البيئة البحرية والتحدي الذي يمثله الحطام البحري، بما في ذلك المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، بما في ذلك التدابير والجهود المبذولة[112] والجهود الرامية إلى إبرام اتفاق عالمي جديد بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية[113].

110 - ووضعت منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن وسم معدات الصيد في عام 2018 واستراتيجية عالمية شاملة لمعالجة القضايا المتعلقة بمعدات الصيد المتروكة والمفقودة والمهملة بأي شكل آخر ودعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية. كما وضعت دليلا لوضع علامات على معدات الصيد، وإطارا للتقييم القائم على المخاطر لتنفيذ وضع علامات على معدات الصيد، ومبادئ توجيهية لتفعيل المبادئ التوجيهية الطوعية في مجال اختصاص لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي. وسلطت الفاو الضوء على عملها مع المنظمة البحرية الدولية، الممول من أستراليا والمملكة العربية السعودية والنرويج، في مشروع شراكات غلوليتر (Glolitter)، وأبرزت أيضا تعاونها مع المنظمة البحرية الدولية

(106) كتيّب لجنة حفظ الموارد البحرية الحيّة في أنتاركتيكا، ص 11.

(107) انظر https://iotc.org/cmms.

(108) انظر SEAFO 2019 System of Observation, Inspection, Compliance and Enforcement في www.seafo.org/media/cd9e3911-2a7f-4db4-ba17-e8a74ba12021/SEAFOweb/pdf/System/SEAFO SYSTEM 2019_pdf.

(109) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، شيلي.

(110) أستراليا.

(111) شيلي.

(112) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، الفلبين.

(113) أستراليا.

للرعاية المشتركة للفريق العامل 43 المعني بالمصادر البحرية للقمامة البحرية التابع لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعدت الفاو، بناء على توصياته، مسحا عالميا بشأن فقدان المعدات، ونشرت دراسة في عام 2022 تبحث الجوانب القانونية لمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهجورة بشكل أو بآخر في سياق مصايد الأسماك البحرية. وأبلغت الفاو أيضا عن عمل مشروع نانسن بشأن نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة.

جمع البيانات وتبادل المعلومات

111 - تم التأكيد على الدعوات لتحسين جمع البيانات وتبادل المعلومات في توصيات المؤتمر الاستعراضي وقرارات الجمعية العامة بشأن استدامة مصائد الأسماك والالتزامات المعلنة في مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2022[114].

112 - وأبلغت كثرة من الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك عن نظمها وبرامجها لجمع البيانات وتبادلها[115]، أو أشارت إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد[116]، بما في ذلك عن طريق تسليط الضوء على التشريعات الوطنية[117] أو الإقليمية[118] ذات الصلة. وأبلغت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أيضا عن توصيات ومتطلبات وقرارات محددة ذات صلة بجمع البيانات وتبادل المعلومات[119]. وشملت هذه توصيات ومتطلبات بشأن جمع البيانات وتبادل المعلومات المتعلقة ببيانات المصيد وجهود الصيد[120]؛ والوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالرصد والمراقبة

(114) انظر القرار 296/76، المرفق، الفقرة 14 (أ).

(115) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موريشيوس، اليابان، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وسلطت لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ الضوء على التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير ومنشوراتها وبياناتها المفتوحة باعتبارها تدابير ذات صلة.

(116) الولايات المتحدة.

(117) توغو، شيلي، الفلبين.

(118) الاتحاد الأوروبي.

(119) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي. ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(120) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

والإشراف[121]؛ وإدارة البيانات ونشرها[122]؛ والإبلاغ[123]؛ ومعايير البيانات[124] وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أيضا إلى أن أطرافها المتعاقدة نفذّت برامج وطنية لجمع البيانات أسهمت في عمل المجلس الدولي لاستكشاف البحار.

113 - وسلطت عدة دول الضوء على الإجراءات أو الآليات الرامية إلى تحسين جمع البيانات وتبادلها[125]، وأيضا في سياق المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[126]، بما في ذلك تنفيذ السجلات الإلكترونية[127]، ونظم الكاميرات الموجودة على متن السفن لمراقبة المصيد المرتجع[128]، ونظم الإبلاغ الإلكترونية الإلزامية[129]، ورصد الامتثال[130]، وفرض غرامات في حالة عدم الامتثال[131]، ونظم النقاط لمعالجة الجرائم المتكررة[132]، وتقييمات الأداء[133]، والتزامات الإشهار[134]، والتنسيق الإقليمي[135]، ووضع اتفاقات وترتيبات بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. لتبادل المعلومات حيثما توجد روابط أو تداخل في أنواع الأسماك أو مجالات الاختصاص[136].

114 - وسلطت المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك الضوء على البرامج والتدابير الرامية إلى تحسين جمع البيانات وتبادل المعلومات[137]. فمنذ عام 2017، أحال الفريق الاستشاري المعني بالاستراتيجية لتقدير المصيد التابع لمنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي تقديرات سنوية للمصيد مستمدة من مصادر بيانات مختلفة إلى مجلسها العلمي لمراعاتها في تقييمات الأرصدة السمكية. وكان هدف الفريق الاستشاري المشترك المعني بإدارة البيانات التابع لمنظمة مصائد أسماك شمال غرب

(121) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

(122) لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(123) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

(124) المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(125) الاتحاد الأوروبي، شيلي، كندا.

(126) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا.

(127) كندا.

(128) شيلي.

(129) الفلبين.

(130) الاتحاد الأوروبي.

(131) المملكة المتحدة.

(132) المملكة المتحدة.

(133) الاتحاد الأوروبي.

(134) الاتحاد الأوروبي.

(135) الاتحاد الأوروبي.

(136) أستراليا.

(137) أنشأت لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ أيضا فريقا دراسيا لوضع معايير مشتركة لسمك السلمون ونظمه الإيكولوجية في المحيطات.

المحيط الأطلسي إلى جانب لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي هو تعزيز المواءمة في الإبلاغ عن سفن الصيد. وحسنت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي جمع البيانات المتعلقة بالحظر المفروض على استهداف الصيد والمصيد العرضي من خلال نظامها الإلكتروني الجديد للإبلاغ. وعمل الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي على تحسين جمع البيانات. وناقشت اللجنة العلمية التابعة للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بانتظام إدخال تحسينات على جمع البيانات من مصادر مختلفة.

115 - وأبلغت عدة دول ومنظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن جهود مختلفة لتحسين التعاون فيما يتعلق بجمع البيانات وتبادل المعلومات. فقد شجعت أستراليا على وضع اتفاقات وترتيبات بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لتبادل المعلومات حيثما توجد روابط أو تداخلات في أنواع الأسماك أو في مجالات اختصاصها. وتبادلت كندا أكبر مجموعة بيانات على الإطلاق لأي عضو حكومي في المبادرة العالمية بشأن معدات الصيد المفقودة أو المتروكة أو المهجورة بشكل أو بآخر. وسلط الاتحاد الأوروبي الضوء على جهود التنسيق الإقليمية، بما في ذلك خطط العمل الإقليمية بشأن المسائل المتصلة بجمع البيانات ومناولتها وتخزينها ونقلها. وسلطت اليابان الضوء على دعمها لتحسين قدرات البلدان النامية في مجال البيانات، بما في ذلك من خلال منظمة الأغذية والزراعة. وأفادت المملكة المتحدة عن التزامها بتحسين التعاون بشأن تبادل البيانات. وشاركت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات أخرى في توحيد بروتوكولات تبادل البيانات وتقاسم المعلومات. وبدأت أيضا مشروعا لتقديم البيانات على شبكة الإنترنت للإبلاغ عن متطلبات توفير البيانات وغيرها من الالتزامات الإدارية.

ترتيبات منظمة الأغذية والزراعة بشأن البيانات وقاعدة البيانات العالمية لإحصاءات مصايد الأسماك

116 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بأن تفي الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بالتزاماتها فيما يتعلق بجمع وتقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك إلى منظمة الأغذية والزراعة وأن تنظر في سبل تحسين جمع البيانات والمعلومات ونشرها إلى منظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك داخل مناطق الولاية الوطنية وخارجها، مع الاعتراف بمتطلبات السرية في القانون الوطني.

117 - وأبلغت دول كثيرة عن اتخاذ إجراءات أو تقديم معلومات ذات صلة إلى منظمة الأغذية والزراعة[(138)]، أو اعترفت بالتزامها بالقيام بذلك[(139)]. وسلطت بعض الدول الضوء على منشوراتها[(140)] أو تشريعاتها[(141)] المتعلقة بتبادل البيانات. وسلط الاتحاد الأوروبي الضوء على ترتيب إداري موقَّع مع منظمة الأغذية والزراعة يهدف إلى توفير إطار للتعاون الاستراتيجي لتعزيز التعاون في مجال تبادل البيانات.

(138) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، شيلي، كندا، المملكة المتحدة، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان.

(139) المملكة العربية السعودية.

(140) الفلبين.

(141) توغو.

118 - وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بتقاسم البيانات[142]، بينما أشارت منظمات وترتيبات أخرى إلى أن الأعضاء قدموا إحصاءات عن مصائد الأسماك ومعلومات أخرى عن مصائد الأسماك مباشرة إلى منظمة الأغذية والزراعة[143]. وقدمت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ تقديرات سنوية للمصيد في حوليتها عن مصائد أسماك التونة. كما سلطت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك الضوء على مشاركتها في مبادرات منظمة الأغذية والزراعة الرامية إلى تحسين جمع البيانات ونشرها[144]، أو ذكرت تعاونها المحتمل في المستقبل[145].

119 - وأبلغت منظمة الأغذية والزراعة عن برنامجها الإحصائي، الذي أنشئ لرصد مساهمة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي وغير ذلك من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية. ويمكن أن تساعد المنظمة، من خلال آلية تنسيق بشأن إحصاءات مصائد الأسماك، على تنسيق ما يتم فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من اعتماد لمفاهيم وأنواع وأشكال مشتركة لتيسير تبادل البيانات على الصعيد العالمي. وأشارت المنظمة إلى أن أفضل نهج لتحقيق قاعدة البيانات الإحصائية العالمية هو أن توافق جميع المنظمات أو الترتيبات ذات الصلة على جمع هذه المعلومات ونشرها. وتعاونت الفاو مع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[146] بشأن تعديل حدود التقسيمات الإحصائية، بهدف الحصول على بيانات منفصلة بين المصيد الذي يُحصل عليه داخل المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية وخارجها وبناء القدرات.

حفظ أسماك القرش وإدارتها

120 - حظيت الحاجة إلى تحسين حفظ أسماك القرش وإدارتها باهتمام متزايد منذ تناولها لأول مرة في المؤتمر الاستعراضي في عام 2010. ومع مراعاة خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لحفظ وإدارة أسماك القرش والنهج التحوطي، واصل المؤتمر الاستعراضي لعام 2016 تشجيع التعاون في إدارة وحفظ أنواع أسماك القرش من خلال المشاركة بموجب الصكوك المناسبة فضلا عن تعزيز الحفظ والإدارة.

---

(142) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(143) لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

(144) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي (NEAFC)، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ. وانظر أيضا نظام رصد مصائد الأسماك والموارد (FIRMS) التابع لمنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (SEAFO).

(145) هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

(146) آلية مصائد الأسماك الإقليمية الكاريبية (CRFM)، ومنظمة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية لأمريكا الوسطى (OSPESCA)، ولجنة مصائد أسماك غرب وسط خليج غينيا (FCWC)، ولجنة مصائد أسماك شرق وسط الأطلسي (CECAF)، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك (RECOFI)، ومنظمة الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي (WECAFC).

121 - وأبلغت دول كثيرة عن التدابير الوطنية القائمة للحفظ والإدارة فيما يتعلق بأسماك القرش[147]، في حين أشارت عدة دول إلى الإجراءات المتخذة أو اعتماد تشريعات جديدة أو محدثة[148]. ومنذ المؤتمر الاستعراضي لعام 2016، أبلغت ثلاث دول عن وضع خطط عمل وطنية تتماشى مع خطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش[149]، في حين أبلغت دول أخرى عن استمرار تنفيذ هذه الخطط[150]. وأبلغت عدة منظمات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن إجراءات أو إجراءات مقترحة لتعزيز حفظ أسماك القرش وإدارتها[151]. وأفادت هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ بأنها تنظر في اقتراح لحماية أسماك القرش في منطقة اتفاقيتها. وأُشير إلى أن لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لديها تدابير حفظ قائمة، تشمل حظرا في منطقة الحفظ التابعة لها وقواعد بشأن المصيد العرضي، في حين كان لدى لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي أربعة تدابير قائمة تتعلق بأسماك قرش الحوت، وأسماك قرش المحيطات الأبيض الأطراف، وأسماك القرش الدرّاس، وتخفيف عام من المصيد العرضي من أسماك القرش.

122 - وفيما يتعلق بتقييمات الأرصدة، أبلغت بلغاريا عن استخدام البيانات المجمعة عن كلب البحر في التقييمات البيولوجية، التي صدرت على أساسها توصيات. وأبقت الفلبين على تقييم مستمر "لقائمة حمراء" لأنواع معينة من أسماك القرش. وأفادت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بأن تقييمات للأرصدة السمكية[152] وتقييمات للمخاطر[153] قد أجريت بشأن أرصدة أسماك قرش شتى.

123 - وقدمت عدة دول معلومات عن تدابيرها القائمة على العلم للحفظ والإدارة[154]. فعلى سبيل المثال، وضع الاتحاد الأوروبي حدودا لصيد أنواع مختارة من أسماك القرش يمكن صيدها على نحو مستدام على أساس المشورة العلمية. وشاركت شيلي في مذكرة التفاهم بشأن حفظ أسماك القرش المهاجرة، التي تهدف إلى حفظ أنواع أسماك القرش المهاجرة، بوسائل منها أفضل المعلومات العلمية المتاحة.

124 - وأشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى أن تدابير حفظ وحماية مستندة إلى التقييمات العلمية قد اعتُمدت لأنواع شتى من أسماك الراي السطحية وأسماك القرش التي تتفاعل مع مصائد الأسماك الرئيسية لديها. وقدمت اللجنة العلمية التابعة للاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي المشورة بشأن الحاجة إلى اعتماد حدود مناسبة للمصيد العرضي من أنواع أسماك القرش

---

(147) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة المتحدة، موريشيوس، اليابان.

(148) الاتحاد الأوروبي، بلغاريا، توغو، كندا، موريشيوس، الولايات المتحدة.

(149) شيلي، الفلبين، موريشيوس.

(150) الاتحاد الأوروبي، أستراليا.

(151) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وانظر أيضا لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا في https://cm.ccamlr.org/en/measure-32-18-2006 ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي في https://iotc.org/documents/report-26th-session-indian-ocean-tuna-commission.

(152) لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وانظر أيضا لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي في https://iotc.org/documents/report-26th-session-indian-ocean-tuna-commission، الصفحتين 14 و 15.

(153) المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(154) الاتحاد الأوروبي، كندا، المملكة المتحدة.

ذات الصـــلة في أعماق البحار، بما في ذلك بشـــأن الاحتياجات العلمية والاحتياجات من البيانات في هذا الصدد.

125 - وأبلغت عدة دول عن تشـريعات محلية قائمة[155] أو معززة[156] تحظر إزالة زعانف سـمك القرش. كما حظرت كندا اسـتيراد وتصـدير زعانف سـمك القرش التي لم تكن ملتصـقة بشـكل طبيعي بهيكل ذلك السـمك. وكانت المملكة المتحدة بصـدد سـن حظر على الاسـتيراد والتصـدير. وأصـدرت المملكة العربية السعودية عقوبات فيما يتعلق بالمصيد العرضي وإزالة زعانف أسماك القرش. ووصفت بعض الدول إجراءات لحظر إزالة الزعانف في البحر[157]، أو لتشجيع سياسات "الاسترجاع بنسبة 100 في المائة"[158] أو "زعانف سمك القرش المرتبطة بهيكل ذلك السمك"[159] على الصعيدين العالمي أو الإقليمي.

126 - وأبلغت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـــائد الأسـماك عن التدابير القائمة التي منعت أو حظرت إزالة زعانف سمك القرش[160] أو حظرت إزالة الزعانف في البحر[161].

127 - وفيما يتعلق بحفظ أسـماك القرش وإدارتها، اضـطلعت منظمة الأغذية والزراعة بدور رائد في تقديم الدعم التقني ومسـاعدة الدول الأعضـاء في إدارة موارد سـمك القرش على نحو مسـتدام. ففي الفترة من عام 2001 إلى عام 2021، وضـع 45 بلدا خطط عمل وطنية، وكان يجري تنفيذ 14 خطة أخرى. وعلاوة على ذلك، وضعت تسع خطط عمل إقليمية، وكانت هناك خطتان قيد التنفيذ. واستقصت الفاو أيضا الأعمال التي اضـطلعت بها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـائد الأسـماك لتقييم الآثار على أسـماك القرش في المياه العميقة من خلال مشروع الفاو في أعماق البحار، مع مشروع متابعة سيدعم تلك المنظمات والترتيبات في جمع البيانات وتقييم الآثار. وأبلغت الفاو أيضـا عن عملها وعززت تعاونها مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض بموجب مذكرة تفاهم أبرمت في عام 2006، بما في ذلك بشأن إدراج أنواع أسماك القرش.

128 - وفيما يتعلق بالإنفاذ المتعلق بإزالة زعانف سمك القرش، استحدثت منظمة الأغذية والزراعة برنامج iSharkFin الحاسـوبي لتحديد أنواع أسـماك القرش المُتّجر بها من خلال صـور زعانف سـمك القرش، مع إصدار أحدث نسخة في عام 2021.

تدابير حفظ وإدارة مصائد الأسماك في أعماق البحار

129 - تناول المؤتمر الاسـتعراضـي مسـألة تدابير حفظ وإدارة مصـائد الأسـماك في أعماق البحار في الأعوام 2006 و 2010 و 2016، بالنظر إلى أن العديد من الأنواع الموجودة في المياه العميقة تعتبر أرصـدة سـمكية متداخلة المناطق أو أرصـدة سـمكية متفردة في أعالي البحار. ومنذ ذلك الحين، حظيت هذه

(155) الاتحاد الأوروبي، شيلي، المملكة المتحدة.

(156) كندا.

(157) أستراليا.

(158) اليابان.

(159) الاتحاد الأوروبي.

(160) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(161) لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

المسألة أيضا باهتمام متزايد من جانب الجمعية العامة في استعراضاتها للإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لمعالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة واستدامة الأرصدة السمكية الموجودة في أعماق البحار[162].

130 - وأُبرزت في مساهمات الدول التدابير التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لتنظيم الصيد في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتنفيذها[163]، فضلا عن التدابير الإضافية المتخذة طوعا في المناطق التي تغطيها هذه المنظمات والترتيبات[164].

131 - وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك أيضا عن اتخاذ إجراءات لوضع تدابير طويلة الأجل لحفظ وإدارة مصائد الأسماك في أعماق البحار، بما في ذلك إنشاء مناطق مقيدة بالنسبة لمصائد الأسماك، وإنفاذ بروتوكولات صارمة بشأن السفن، وتلقي المشورة العلمية بشأن أرصدة الأسماك في أعماق البحار، وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية لإدارة مصائد الأسماك في أعماق البحار في أعالي البحار[165].

132 - وسلطت منظمة الأغذية والزراعة الضوء على الأنشطة الرئيسية المنجزة في إطار مشروعها في أعماق البحار والتي تشمل، بين أمور أخرى، وثيقتين توجيهيتين تم وضعهما بشأن تنفيذ الصكوك القانونية والسياساتية الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك في أعماق البحار وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية[166].

تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات

133 - تناول المؤتمر الاستعراضي صراحة مسألة الترابط بين العلوم والسياسات في عامي 2010 و 2016. كما كان هناك تأكيد على هذه المسألة في مؤتمر المحيطات لعام 2022 في الإعلان المعنون "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"، الذي سلط الضوء على أهمية العمليات ذات الصلة، مثل العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لضمان أن تكون

(162) انظر: www.un.org/depts/los/bottom_fishing_workshop.htm.

(163) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان.

(164) الاتحاد الأوروبي، شيلي، كندا، المملكة المتحدة.

(165) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ. وانظر أيضا لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، تدبير الحفظ 22-06 (2019)؛ ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، التذييل الرابع، إجراءات ومعايير الصيد الاستكشافي، وهو متاح في http://www.seafo.org/media/a70ddf0d-1b1a-4d7e-bfd8-46914a5f0aa8/SEAFOweb/pdf/SC/open/eng/SCProceduresandStandardsAppendixIV.pdf. وانظر كذلك A/75/57 و A/77/155 و www.un.org/depts/los/bfwcontrib.htm.

(166) انظر أيضا James Harrison, Terje Løbach and Elisa Morgera, *Review and Analysis of International Legal and Policy Instruments Related to Deep-Sea Fisheries and Biodiversity Conservation in Areas Beyond National Jurisdiction* (روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2017).

السياسة مستنيرة بأفضل العلوم المتاحة[167]. وركّزت الجولة الثالثة عشرة من المشاورات غير الرسمية للأطراف في الاتفاق على موضوع "الترابط بين العلوم والسياسات"[168].

134 - وأبلغت عدة دول عن الإجراءات التي اتخذتها لتعزيز التفاعل بين مديري مصائد الأسماك والعلماء لضمان استناد تدابير الحفظ والإدارة إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة ووفائها بأهداف الإدارة التي حددتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[169]. وأكدت بعض الدول دعمها المتواصل لتعزيز الحوار بين العلماء والمديرين من أجل إيجاد فهم أفضل لوظائف كل منهم وكيفية عمله بمزيد من الفعالية، بما في ذلك لوضع إجراءات إدارية واستراتيجيات للحصاد[170]، وكذلك لعمل اللجان العلمية[171].

135 - وأشارت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك إلى أنها تعالج الترابط بين العلوم والسياسات من خلال وسائل منها تنفيذ إجراءات الإدارة[172]، والمجالس العلمية، واللجان، والأفرقة العاملة[173]، أو الحوارات المؤسسية[174]. ولفتت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الانتباه إلى المنتدى الثاني لعلوم مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، الذي سيعقد في شباط/فبراير 2024. وأنشأت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي أفرقة عاملة مشتركة بين العلوم والإدارة لاستكشاف مسائل أكثر تعقيدا عند صياغة توصيات بشأن تدابير الإدارة.

136 - وأبلغت بعض المنظمات والترتيبات عن اتخاذ إجراءات لتعزيز عمل الهيئات الداخلية التي تقدم المشورة العلمية من أجل الاشتراك معا في وضع استراتيجيات إدارية مستنيرة بالعلم[175]، مع إبراز الحاجة إلى مزيد من التحسين. وأشار الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي إلى الحاجة إلى إجراء استعراض منتظم يأخذ في الاعتبار الآثار السلبية لتغير المناخ وتحمض المحيطات، على النحو المطلوب في توصية المؤتمر الاستعراضي لعام 2016 بشأن تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات.

---

(167) انظر القرار 296/76، المرفق، الفقرة 14 (ح)، حيث التزمت الدول الأعضاء بتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات لتنفيذ الهدف 14 وغاياته، لضمان الاسترشاد عند وضع السياسات بأفضل ما هو متاح من علوم ومعارف ذات صلة لدى مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية والمحلية، ولتسليط الضوء على السياسات والإجراءات التي يمكن توسيع نطاقها، من خلال عمليات من قبيل العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

(168) انظر تقرير الجولة الثالثة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق (ICSP13/UNFSA/INF.2)، وهو متاح في https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/ICSP13/ICSP13_final_report.pdf.

(169) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

(170) الاتحاد الأوروبي، كندا، المملكة المتحدة.

(171) موريشيوس.

(172) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي.

(173) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ. وانظر أيضا لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، https://iotc.org/science.

(174) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(175) لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

137 - وأبلغت الفاو عن ندوتها الدولية بشأن تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وعن توصيات أكدت الحاجة إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في تأمين سبل العيش المستدامة لمصايد الأسماك، بما في ذلك ما يتعلق بأبعادها الاجتماعية والثقافية وأبعاد الإنصاف.

وضع استراتيجيات لإعادة البناء والتعافي

138 - لقد تناول المؤتمر الاستعراضي في عام 2016 صراحة الحاجة إلى وضع استراتيجيات لإعادة بناء الأرصدة التي حُدد أنها تتعرض للصيد المفرط، ولتعافيها، مع تحديد أطر زمنية واحتمالات التعافي، تسترشد بالتقييمات العلمية والتقييم الدوري للتقدم المحرز[176].

139 - وأبلغت معظم الدول عن الجهود المبذولة لوضع استراتيجيات لإعادة البناء والتعافي[177] بحيث تتضمن التدابير، في جملة أمور، تطبيق النهج التحوطي[178]، وتنفيذ خطط للحد من التهديدات وللتعافي[179]، وإجراء دراسات استعراضية وبحثية لتحديد حالة الأرصدة السمكية[180]. وأبلغ الاتحاد الأوروبي أيضا عن وضع قواعد واضحة تغطي المبادئ والأهداف، في جملة أمور، في إطار سياسته المشتركة لمصائد الأسماك، حيث من المتوقع أن تكون الخطط المتعددة السنوات أداة رئيسية للاستعادة التدريجية لمجموعات الأرصدة السمكية فوق مستويات الكتلة الأحيائية القادرة على إنتاج أقصى غلة مستدامة.

140 - وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات لإعادة البناء والتعافي[181] من خلال وضع خطط محددة لإعادة البناء وقواعد ذات صلة لمراقبة الحصاد[182]، واعتماد استراتيجيات الحصاد[183]، وتطبيق مجموع كميات الصيد والحصص المسموح بها[184]، ووضع استراتيجيات للإدارة التكيفية[185]، وفرض وقف اختياري على أرصدة سمكية[186]. وفرضت

---

(176) انظر أيضا خطة عام 2030، الغاية 14-4؛ وقرار الجمعية العامة 296/76، المرفق، الفقرة 13 (ب).

(177) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان.

(178) الاتحاد الأوروبي، كندا، الفلبين.

(179) أستراليا، شيلي.

(180) المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة.

(181) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وانظر أيضا إجراء الإدارة الخاص بلجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف (CCSBT).

(182) المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(183) لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(184) الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي. وانظر أيضا المصيد الإجمالي المسموح به في منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي.

(185) هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

(186) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي.

لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي عدة عمليات حظر على الصيد المستهدف لعدة أنواع، غير أنه بالنسبة لبعض الأرصدة الأخرى التي تخضع لمشورة الصيد الإجمالي الصفري المسموح به من المجلس الدولي لاستكشاف البحار، مثل سمك بحر إيرمنغر الأحمر، استمر الصيد بسبب الخلاف بين الأطراف المتعاقدة بشأن مدى ملاءمة تلك المشورة العلمية.

إدارة المصيد العرضي والمرتجع

141 - ظلت إدارة المصيد العرضي والمرتجع مسألة مستمرة في المؤتمر الاستعراضي منذ عام 2006. وبناء على توصية المؤتمر الاستعراضي في عام 2010، أقرت منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الدولية بشأن إدارة المصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع في عام 2011[187].

142 - وأبلغت عدة دول عن اتخاذ إجراءات تتعلق بإدارة المصيد العرضي، بما في ذلك بالنسبة لأنواع محددة (مثل أسماك القرش والثدييات البحرية والزواحف وطيور البطريق وغيرها من الطيور البحرية)، وبذل الجهود لإنشاء آليات لرصد المرتجع والحد منه[188]. ومن الأمثلة على الإجراءات المبلغ عنها للاستراتيجيات السياساتية والإدارية لإدارة آثار الصيد التجاري على الأنواع غير المستهدفة والمحمية، وتطبيق التزامات الإنزال، وخطط الإدارة المتكاملة لمصائد الأسماك، وتشخيص وتقليل الممارسات الخاصة بالمصيد المرتجع والمصيد العرضي، والتكليف بإجراء الدراسات العلمية ذات الصلة، واللوائح التي تتطلب تركيب جهاز استبعاد الأسماك الصغيرة والأسماك غير المرغوبة في شباك الجر، وإصدار لوائح خاصة لاستخدام الشباك وأدوات خاصة لتجنب الصيد العرضي للحفاظ على الأنواع البحرية، وحظر الشباك ذات العيون في الصيد، ووضع وتجريب تدابير لرصد المصيد العرضي والتخفيف من آثاره[189]. وأفادت شيلي بأنه يجب على جميع الأساطيل الصناعية الإبلاغ عن المصيد المرتجع والمصيد العرضي عن طريق السحب في سجلات الصيد الإلكترونية بموجب لوائحها التنظيمية المتعلقة بالمعلومات.

143 - وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن تدابير لإدارة المصيد العرضي والمرتجع[190]، بما في ذلك السلاحف البحرية والطيور البحرية[191]. واعتمدت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف تدابير وتوصيات ملزمة تتعلق بالتخفيف من المصيد العرضي[192]، ونشرت

(187) انظر A/CONF.210/2010/7، المرفق، التوصية أولا (1).

(188) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان.

(189) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة.

(190) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وانظر أيضا لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، Conservation Measure 33-02 (2022)؛ ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، "Bycatch management in IOTC fisheries"، وهو متاح في https://iotc.org/documents/bycatch-management-iotc-fisheries.

(191) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي.

(192) انظر https://www.ccsbt.org/en/content/bycatch-mitigation.

منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي جدولا سنويا للإنزال يتضمن أرقاما عن المصيد المحتفظ به والمصيد المرتجع من أنواع شتى لرصد المصيد غير المستهدف في منطقة اتفاقيتها[193].

الامتثال للالتزامات كأعضاء أو متعاونين من غير الأعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك

144 - تناول المؤتمر الاستعراضي في كل اجتماع من اجتماعاته مسألة تحسين الامتثال لالتزامات الأعضاء أو المتعاونين من غير الأعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وتعزيز آليات تعزيز الامتثال. كما أن التوصية المعتمدة في عام 2016 بهدف التطبيق الكامل لتدابير الحفظ والإدارة المعتمدة، بما في ذلك من خلال تقديم بيانات مصايد الأسماك في الوقت المناسب وبشكل كامل ودقيق، ارتبطت بإيجاد حوافز للامتثال من خلال تشجيع توفير دعم معزز لبناء القدرات للدول النامية، بهدف اتخاذ خطوات لمعالجة الفشل المستمر في الوفاء بتلك الالتزامات.

145 - وشدد عدد من الدول على بذل جهود ترمي إلى ضمان وتحسين الامتثال لهذه الالتزامات، بما في ذلك من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[194]. وشددت عدة دول على أهمية وضع خطط لرصد الامتثال، وتحديد المجالات المحتملة لعدم الامتثال والبحث عن سبل لمعالجتها، وتعزيز التركيز فيما يتعلق بالإبلاغ عن البيانات، فضلا عن عمليات استعراض الامتثال القوية والمنتظمة[195]. وأشارت بعض الدول إلى أن تنفيذ التزامات إدارة مصائد الأسماك ومراقبتها وإنفاذها من خلال التشريعات وشروط الترخيص يؤدي دورا أيضا[196].

146 - واتخذت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إجراءات لتعزيز الامتثال، بما في ذلك من خلال إنشاء وتعزيز عمليات استعراض منتظمة[197]. وشملت النهج الأخرى للامتثال تعيين لجان امتثال[198]، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية فيما يتعلق بالتشريعات الوطنية[199]، وخطط العمل[200]،

---

(193) انظر www.seafo.org/media/ac79b435-f429-4216-94cd-de7371790220/SEAFOweb/pdf/Meeting Files/2021/SC/DOC_SC_05_2021-Landing Tables v1_doc.

(194) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، بلغاريا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة المتحدة، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، الولايات المتحدة، اليابان.

(195) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا.

(196) توغو، شيلي، المملكة المتحدة، اليابان.

(197) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وانظر أيضا وثائق لجنة الامتثال التابعة لمنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، وهي متاحة في www.seafo.org/Documents/Compliance-Committee.

(198) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي. وانظر أيضا وثائق الامتثال الخاصة بلجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا وهي متاحة في https://www.ccamlr.org/en/compliance/conformite.

(199) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

(200) انظر لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، www.ccsbt.org/en/content/monitoring-control-and-surveillance.

وتقارير الامتثال السنوية أو عمليات استعراض رصد الامتثال[201]، وعمليات تبادل أفضل الممارسات بشأن تدابير الحفظ والإدارة القائمة، وتوفير وسائل أكثر فعالية وكفاءة لتقاسم البيانات والمعلومات ذات الصلة[202].

إنشاء منظمات أو ترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك

147 - اعترافا بأهمية تعزيز الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، دعا المؤتمر الاستعراضي في عام 2016 الدول الأطراف إلى سد الثغرات الجغرافية أو المعرفية المتبقية بشأن الأنواع من خلال إنشاء منظمات وترتيبات جديدة والاتفاق على تدابير مؤقتة مدعومة بأفضل المعلومات العلمية المتاحة والنهج التحوطي.

148 - وأبلغت عدة دول عن تنفيذ إجراءات لإنشاء منظمات وترتيبات جديدة أو توسيع نطاق التغطية الجغرافية أو تغطية الأنواع القائمة، بالإضافة إلى استعراض الثغرات الجغرافية أو الثغرات المعرفية بشأن الأنواع فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي هي أطراف فيها[203]. وأشير إلى الحاجة إلى سلطة إقليمية جديدة في البحر الأحمر لتعزيز الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك الكثيرة الارتحال والأرصدة المشتركة، ودعيت المنظمات الدولية إلى دعم إنشاء مثل هذه السلطة[204]. وإضافة إلى ذلك، فإن اتفاق عام 2021 لمنع مصايد الأسماك غير المنظمة في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي، على الرغم من أنه لا ينشئ منظمة إقليمية أو ترتيب إقليمي لإدارة مصائد الأسماك، ينص على وقف اختياري للصيد التجاري في المنطقة ويتطلب من الأطراف وضع تدابير للحفظ والإدارة للصيد الاستكشافي في غضون ثلاث سنوات من دخوله حيز النفاذ[205].

149 - وأشارت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إلى استمرار تعاونها مع أصحاب المصلحة المتعددين والشركاء المعنيين في حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام، وسد الثغرات في الإدارة الإقليمية لمصائد الأسماك في أعماق البحار، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية[206].

150 - وأكدت الفاو دعمها التقني لوضع مسودة أولية لمنظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك للبحر الأحمر وخليج عدن بالتنسيق مع المنظمة الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA) والسودان ومصر والمملكة العربية السعودية. وتدعم الفاو أيضا المناقشات الجارية من أجل إمكانية تحويل لجنة مصائد أسماك شرق وسط الأطلسي (CECAF) وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي (WECAFC) إلى منظمة إقليمية واتفاق إقليمي معنيين بإدارة مصائد الأسماك.

---

(201) لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

(202) لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ.

(203) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان.

(204) المملكة العربية السعودية.

(205) متاح في https://faolex.fao.org/docs/pdf/mul199323.pdf.

(206) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

2 - الاستنتاجات

151 - في حين أنه من الصعب استخلاص استنتاجات قاطعة من العدد المحدود من المساهمات في هذا التقرير، فإن هذا الاستعراض للإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك فيما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال يشير إلى أن التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام 2016 قد أسهمت في إبراز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية وعاجلة لضمان الاستخدام المستدام لهذه الموارد ولحفز وتنسيق هذه الجهود، بما في ذلك من خلال اعتماد وتنفيذ تدابير للحفظ والإدارة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

152 - وفيما يتعلق بالنهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي، تواصل الدول الأطراف والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إحراز تقدم بإدماج هذين النهجين في أطر الإدارة، ولكن يلزم القيام بمزيد من العمل لضمان انطباقها على نحو متسق، بما في ذلك عن طريق تحديد وتنسيق تبادل أفضل الممارسات. ويلزم أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام لتوضيح الإجراءات التي يتعين اتخاذها عند تجاوز النقاط المرجعية والنقاط المرجعية المؤقتة للأرصدة، فضلا عن استراتيجيات الإدارة الفعالة اللازمة لضمان عدم تجاوز النقاط المرجعية الخاصة بالأرصدة في المقام الأول.

153 - وفيما يتعلق بأدوات الإدارة على أساس المناطق، بذلت الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك جهودا متضافرة لاستخدام هذه الأدوات لتحسين استدامة الأرصدة السمكية وصحة النظم الإيكولوجية وقدرتها على الصمود. ولم تكن هناك بيانات كافية متاحة لتقييم ما إذا كانت التدابير القائمة على أساس المناطق تستند بشكل موحد إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، مع مراعاة الترابط الإيكولوجي، أو ما إذا كان هناك استعراض دوري لهذه الأدوات لتقييم فعاليتها، ولا ما إذا كانت موارد كافية قد خُصصت لما يتصل بها من رصد ومراقبة وإشراف على تنفيذها.

154 - ولا يزال تحسين جمع البيانات وتبادل المعلومات أمرا بالغ الأهمية، لأن الثغرات المعرفية يمكن أن تقوض فعالية تدابير الإدارة. ولا يزال توفير تقييمات علمية خاصة بالأرصدة يشكل تحديا، وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في البحث العلمي البحري وجمع البيانات وتبادل المعلومات لضمان الإدارة الفعالة لمصائد الأسماك.

155 - ويلزم أيضا اتخاذ إجراءات إضافية فيما يتعلق بتقييم المخاطر والآثار المحتملة للعوامل البيئية التي تؤثر على الأرصدة السمكية، بما في ذلك تغير المناخ، من أجل تحسين توجيه السياسات والتخطيط على جميع المستويات. وفي حين يبدو أن الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تدرك بشكل متزايد الآثار المحتملة لهذه العوامل على مصائد الأسماك، ولا سيما عامل تغير المناخ، فإن تحديد استراتيجيات تكيف فعالة تستند إلى هذه التقييمات سيساعد على الحد من أوجه الضعف، ولا سيما في المجتمعات الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

156 - ولسد الثغرات المعرفية الجغرافية والثغرات المعرفية المتعلقة بالأنواع، تشجَّع الدول أيضا على الحد من مستويات جهود الصيد عندما لا يتم الاتفاق على تدابير كافية للحفظ والإدارة أو عندما تفتقر تلك التدابير إلى التنفيذ الفعال. وعندما لا تنشأ منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك، يتحتم على الدول الأطراف أن تتخذ إجراءات لضمان حفظ الأرصدة السمكية ذات الصلة وإدارتها واستخدامها المستدام على المدى الطويل وللحيلولة دون حدوث آثار ضارة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

157 - ويلزم أيضا إحراز مزيد من التقدم في ضمان امتثال الأعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك والمتعاونين معها من غير الأعضاء، بما في ذلك من خلال تقديم بيانات مصائد الأسماك في حينها، وإيجاد حوافز للامتثال، ودعم بناء قدرات الدول النامية على الوفاء بهذه الالتزامات. ومن المهم كذلك أن تكفل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك الاستعراض المنتظم لآليات الامتثال هذه وتعزيزها.

باء - آليات التعاون الدولي وتعاون غير الأعضاء

158 - التعاون الدولي، القائم على الإطار المحدد في الاتفاقية والاتفاق، ضروري لضمان حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال على نحو فعال وطويل الأجل. وقد قدم المؤتمر الاستعراضي في عام 2016 توصيات مهمة في هذا السياق لتعزيز التعاون الدولي من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك وزيادة فعاليتها. وترد أدناه الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذه التوصيات.

1 - التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي

تعزيز الولايات والتدابير في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك

159 - دعا المؤتمر الاستعراضي إلى تحديث ولايات المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، التي لم يجر تحديثها بعد، بما في ذلك ما يتعلق منها بتطلعات البلدان النامية، لا سيما أق البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والحث على الإنفاذ المبكر للاتفاقات التي أبرمتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

160 - وقد أبلغت دول كثيرة عن بذل جهود لتعزيز ولايات و/أو تدابير المنظمات والترتيبات التي تنتمي إليها[207]، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق الصكوك التأسيسية لتشمل أنواعا إضافية[208]، وتفويض سلطات إضافية إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[209]، وتعديل إجراءات صنع القرار المؤسسية[210]، وتعزيز تدابير الحفظ و/أو الإدارة[211]، عن طريق اعتماد أفضل الممارسات الحديثة والممارسات القائمة على أفضل المعارف العلمية المتاحة[212]، واستخدام النهج القائمة على النظام الإيكولوجي[213] والقائمة على العلم[214]، وإدخال أطر الإدارة وصنع القرار التحوطية[215]، وتعزيز تنظيم

(207) أستراليا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة، اليابان.

(208) كندا، اليابان.

(209) توغو.

(210) كندا.

(211) أستراليا، شيلي، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة.

(212) أستراليا.

(213) كندا، المملكة المتحدة، اليابان.

(214) أستراليا، المملكة المتحدة.

(215) أستراليا، كندا، اليابان.

إعادة الشحن[216]، وتنفيذ تدابير الصعود إلى متن السفن والتفتيش[217]، فضلا عن تحسين إحصاءات المصيد ورصد الأرصدة السمكية[218]. وأفادت مجموعة من الدول بأن لديها سياسة لتشجيع تعزيز آليات الامتثال والاعتماد على المعرفة والمشورة العلميتين في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، مع المساهمة في الوقت نفسه في إدخال تدابير الرقابة وإعادة إنفاذ الولايات[219]. وأشارت بعض الدول كذلك إلى أنها أسهمت في إدماج النهج الحديثة في الصكوك التأسيسية الجديدة أو المعدلة للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[220].

161 - وأبلغت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك عن تدابير حديثة للحفظ والإدارة، مشيرة إلى أنها نظرت في اعتمادها[221] أو استعرضت بانتظام تطبيقها من أجل تعزيزها[222]. وذكرت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، مشيرة إلى التزامها بنُهج النظام الإيكولوجي والنُهج التحوطية، أنها ستواصل إجراء استعراضات للأداء كل عشر سنوات، ومن المقرر إجراء الاستعراض القادم في عام 2024. وأشارت لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ إلى أنها قامت بتحديث اختصاصاتها المؤسسية لتنفيذ توصيات استعراض الأداء. وأفادت المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ بأن 22 من أصل 23 تدبيرا حاليا للحفظ والإدارة قد تم اعتمادها أو تحديثها منذ عام 2016. وأشارت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أيضا إلى اتخاذ خطوات لتشجيع المشاركة في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، فضلا عن تعزيز تنفيذه كتعزيز للاتفاقات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[223].

162 - وأفادت منظمة الأغذية والزراعة بأنها ملتزمة بتعزيز التعاون الإقليمي من خلال الشبكة الإقليمية لأمانات هيئات مصائد الأسماك، التي توفر منتدى لتعزيز التشاور والحوار الإقليمي، بما في ذلك تبادل الدروس المستفادة[224].

استعراضات الأداء والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات

163 - في عام 2016، كرر المؤتمر الاستعراضي توصيته بأن تجري المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك استعراضات منتظمة للأداء، وأشار كذلك إلى أنه ينبغي التماس المعلومات ذات الصلة من جميع أصحاب المصلحة. وأوصى أيضا بأن تضع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية

---

(216) موريشيوس والمملكة المتحدة.

(217) كندا.

(218) الفلبين.

(219) الاتحاد الأوروبي.

(220) أستراليا، كندا.

(221) الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

(222) هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

(223) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ.

(224) انظر www.fao.org/policy-support/mechanisms/mechanisms-details/ar/c/448782.

بإدارة مصائد الأسماك مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات لإجراء استعراضات للأداء وتنفيذ نتائجها، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال استخدام عمليات "شبيهة بعمليات كوبي"[225]، لإنشاء آليات لإجراءات المتابعة، وكفالة إتاحة المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة للجمهور.

164 - وأكدت دول كثيرة، ومنها مجموعة من الدول، دعمها لعمليات استعراض الأداء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ومشاركتها في تلك العمليات[226]. وأبرزت بعض الدول أيضا أهمية التنفيذ الفعال للتوصيات التي لم تنفذ بعد[227]. واقترحت مجموعة من الدول أن تكون نتائج الاستعراضات وإجراءات المتابعة المقابلة متاحة للجمهور وأن يُرصد التنفيذ في الاجتماعات السنوية كممارسة من أفضل الممارسات[228].

165 - وفي عام 2019، ركزت الجولة الرابعة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق على موضوع استعراضات أداء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وفي ختام المشاورات غير الرسمية، لخص الرئيس 15 نقطة رئيسية انبثقت من العروض والمناقشات ذات الصلة[229].

166 - ومنذ عام 2016، أجرى اثنان من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أول استعراض يجريانه للأداء هما: المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ (2019) وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ (2022). وأجرت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك استعراضها الثاني للأداء منذ عام 2016 هي: منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (2016)، ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا (2017)، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي (2017)، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي (2018)، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (2019)، واللجنة الدولية لسمك الهلبوت في المحيط الهادئ (IPHC) (2019). وأجرت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف استعراضها الثالث للأداء في عام 2021. وأشارت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إلى أنها حددت مواعيد لاستعراضات الأداء، أو الشروع فيها، في المستقبل القريب. وسيجري الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي أول استعراض يجريه للأداء في الفترة 2022-2023. وستجري لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ استعراضهما الثاني للأداء في عام 2023، بينما ستجري لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي استعراضها الثالث للأداء في عام 2024.

167 - وأفادت منظمة الأغذية والزراعة بأنها نشرت ورقة فنية في عام 2020 تقيّم استعراضات الأداء التي أجرتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[230]. وأشارت إلى أنه في وقت

---

(225) انظر www.tuna-org.org/index.htm.

(226) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، شيلي، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، اليابان.

(227) أستراليا، كندا، المملكة العربية السعودية.

(228) الاتحاد الأوروبي.

(229) انظر تقرير الجولة الرابعة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق (ICSP14/UNFSA/INF.3)، وهو متاح في www.un.org/depts/los/convention_agreements/ICSP14/ReportICSP14.pdf.

(230) Løbach and others, *Regional Fisheries Management Organizations and Advisory Bodies*.

نشر التقرير، كان 15 من أصل 22 من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك قد أجرت استعراضا واحدا على الأقل للأداء، وأنه بحلول عام 2017، كانت سبع منها قد خضعت لاستعراض ثان من هذا القبيل[231]. وقد طبقت هذه الاستعراضات عموما أربعة أنواع من المعايير المتصلة بتقييم المحادثات بشأن الأرصدة السمكية وإدارتها، ومستوى الامتثال للالتزامات الدولية، وحالة الأطر القانونية والشؤون التنظيمية والمالية، ومستوى التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى والدول غير الأعضاء. وأشارت الفاو كذلك إلى أن استعراضات الأداء أصبحت ذات طابع مؤسسي وأنها تجرى بانتظام وتواتر متزايدين.

168 - وبغية ضمان الشفافية، أفادت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بأن مختلف عناصر عمليات استعراض الأداء متاحة للجمهور[232]. وأشارت المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ إلى أن المعلومات المتعلقة بعملية ونتائج أول استعراض للأداء في عام 2019 قد أتيحت للجمهور. وأفادت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بأنه في أعقاب استعراض أدائها الأول في عام 2012، أُتيح للجمهور تقرير استعراض خطتها لرصد الامتثال في الفترة 2017-2018. وأشار الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي إلى أن اختصاصات استعراضه الأول المقبل للأداء متاحة للجمهور. ونشرت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي كلتاهما استعراضاتهما الأخيرة للأداء لعامي 2017 و 2018 على التوالي. وتبادلت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك معلومات محددة بشأن التوصيات الواردة. وأفادت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بأن استعراضها الأول للأداء أوصى بتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات ذات الصلة، وأكدت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أنها على استعداد لقبول مقترحات مماثلة تلقتها تقترح المشاركة في اجتماعات مشتركة للمنظمات والترتيبات الإقليمية العامة المعنية بإدارة مصائد الأسماك شبيهة باجتماعات كوبي.

169 - وفيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق نتائج عمليات الاستعراض، أبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن حالة إجراءات المتابعة. فأشارت لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ إلى أنها نفذت 53 توصية من أصل 54 توصية من استعراضها الأول للأداء، الذي اختتم في عام 2010. وأفادت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي بأنه في عام 2022 كان قد تم تنفيذ ثلث التوصيات ذات الصلة وتجري حاليا معالجة التوصيات المتبقية. وأشارت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط إلى أنها اتخذت قرارا في عام 2021 ينفذ توصيات استعراضها الثاني للأداء. وأفادت لجنة مصائد أسماك شمال شرق المحيط الأطلسي بأن استعراضها المقبل للأداء في عام 2024 سيسترشد بالنتائج الرئيسية التي توصلت إليها المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف. وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأنها أنشأت فريقا عاملا للنظر في توصيات استعراضي الأداء السابقين اللذين أجرتهما ولرصد تنفيذها. وشكّلت المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، بعد استعراض أدائها في عام 2019، فريقا عاملا للنظر في التوصيات الواردة، واستجابت لها ووضعت جدولا زمنيا للإجراءات التي ستوجّه التنفيذ في المستقبل

(231) يجدر بالإشارة إلى أن هذه المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لا تُعنى جميعها بالأرصدة التي ينظمها الاتفاق.

(232) الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

حتى عام 2020[233]. وتقوم لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي سنويا باستعراض ونشر التقدم المحرز نحو تنفيذ توصيات استعراض الأداء[234].

170 - وفيما يتعلق بتشجيع أفضل الممارسات، تجدر الإشارة إلى أن بعض الممارسات الفضلى الممكنة انبثقت من دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة والمناقشات التي جرت في الجولة الرابعة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق[235].

تقوية وتعزيز التعاون فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك

171 - في عام 2016، كرر المؤتمر الاستعراضي الإعراب عن تشجيعه للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على تعزيز التعاون، لا سيما فيما يتعلق بجمع البيانات وتبادلها، والتخفيف من المصيد العرضي من الأنواع غير المستهدفة والأنواع الأخرى المرتبطة بها والمعتمدة عليها وإدارة ذلك المصيد، مع تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وتعزيز التنفيذ الفعال والمتسق لأدوات الرصد والمراقبة والإشراف، وتبادل قوائم إيجابية وسلبية للسفن. وأوصي أيضا بأن تعزز المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التعاون والتنسيق مع الاتفاقات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية.

172 - وأكدت عدة دول، بما فيها مجموعة من الدول، أنها تسعى إلى زيادة تعزيز التعاون على نطاق المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وفيما بين تلك المنظمات والترتيبات الإقليمية وغيرها من الكيانات ذات الصلة[236]. وأبرزت مجموعة من الدول مشاركتها النشطة في عملية كوبي، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات وتوسيع نطاق العملية لتشمل القضايا الناشئة مثل إدارة أجهزة تجميع الأسماك[237]. وأبرزت دولة أخرى أن التعاون بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ذات المنطقة الجغرافية المشتركة أو ذات الأرصدة المشتركة يفضي بصفة خاصة إلى تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي[238]. وأشارت دول إلى أن التعاون يجري من خلال وسائل شتى، منها اتفاقات التعاون[239]، ومذكرات التعاون[240]، والأفرقة الاستشارية المشتركة[241]، والأفرقة العاملة[242]، والاجتماعات

(233) انظر تقرير الجولة الرابعة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق.

(234) انظر https://iotc.org/about-iotc/performance-review.

(235) Løbach and others, *Regional Fisheries Management Organizations and Advisory Bodies*؛ وانظر أيضا تقرير الجولة الرابعة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق.

(236) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، المملكة العربية السعودية، اليابان.

(237) الاتحاد الأوروبي.

(238) كندا.

(239) أستراليا.

(240) الاتحاد الأوروبي، كندا.

(241) الاتحاد الأوروبي، كندا.

(242) الاتحاد الأوروبي، شيلي.

المشـــتركة[243]، لتحقيق الأهداف المشـــتركة مثل تبادل البيانات[244]، وتوحيد متطلبات الإبلاغ عن المصيد[245]، وغير ذلك من جهود التنسيق[246]، فضلا عن رصد المصيد العرضي والرصد الإلكتروني[247].

173 - وأشـارت كثرة من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـائد الأسـماك إلى أنها أبرمت مذكرات تفاهم وآليات تعاون أخرى مع منظمات وترتيبات إقليمية أخرى معنية بإدارة مصـــائد الأســـماك ومجموعة متنوعة من الكيانات الأخرى[248]. وأفادت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـائد الأسـماك أيضـا بأنها تتعاون مع أمانات المنظمات الشـريكة بغية تنفيذ هذه الترتيبات[249]. وكانت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي على اتصال وثيق مع منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، اللتين تابعت معهما مشاريع مشتركة، وتعاونت في مبادرات مشتركة بشأن الرصد والمراقبة والإشراف وإدارة البيانات. وتتعاون لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا مع عدة منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، بما في ذلك من خلال المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات بعضها البعض[250]. وقد أبرمت لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي ترتيبات، ذات طابع تقني عموما، مع مؤسـسـات أخرى، بما في ذلك عن طريق مذكرات تفاهم، إما للقيام بأنشطة مشتركة أو لتبادل المعلومات[251].

174 - وأتيحت فرص أخرى للتعاون بدعوة منظمات وترتيبات إقليمية أخرى معنية بإدارة مصـائد الأسـماك إلى الاجتماعات والمشـاركة في مبادرات تعاونية. وأشـارت لجنة مصـائد الأسـماك البحرية النهرية السـرء في شـــمال المحيط الهادئ إلى أنها تتعاون تعاونا وثيقا مع منظمة العلوم البحرية لشـــمال المحيط الهادئ وتدعو بانتظام المنظمات الأخرى ذات الصلة إلى اجتماعاتها.

175 - وأفادت منظمة الأغذية والزراعة بأنها عقدت في حزيران/يونيه 2022 مشـاورة إقليمية لوضـع إطار للتنسيق بين هيئات مصـايد الأسماك الإقليمية في المحيط الهندي. وقد اتبعت المشاورة توصية قدمتها الفاو مؤخرا لضـمان اتباع نهج مشـتركة إزاء المواضـيع الشـاملة لعدة قطاعات، وجمعت بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـــائد الأســماك والهيئات الاقتصـــادية الإقليمية. وقد ركزت المشـــاورة على تبادل المعلومات لتيسـير الاسـتخدام المسـتدام للموارد البحرية الحية المشـتركة وحفظها، بغية وضـع إطار تنسـيق إقليمي في المحيط الهندي. وشـــملت المواضـــيع التي نوقشـــت الصـــلات والتداخلات الجغرافية، والأنواع

(243) الاتحاد الأوروبي، موريشيوس.

(244) أستراليا، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة.

(245) كندا.

(246) أستراليا.

(247) شيلي.

(248) الهيئة العامة لمصـايد أسـماك البحر الأبيض المتوسـط، واللجنة الدولية لحفظ أسـماك التونة في المحيط الأطلسـي، ومنظمة مصـائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(249) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(250) انظر https://www.ccamlr.org/en/organisation/cooperation-others.

(251) انظر https://iotc.org/about-iotc/cooperation-other-organisations.

المستهدفة وأنواع المصيد العرضي موضع الاهتمام المشترك، وحفظ التنوع البيولوجي، وعدم اتساق التدابير والمشورة. وكان هناك تركيز بوجه خاص على التصدي لصيد الأسماك غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المنظم. ومن المقرر إطلاق مبادرة ثانية مماثلة لمنطقة شرق وسط المحيط الأطلسي في نهاية عام 2022. وأفادت الفاو أيضا بأن مشروع أعماق البحار قد عزز التعاون وتبادل المعارف فيما بين هيئات الإدارة الثماني المسؤولة عن مصائد الأسماك في أعماق البحار. وأخيرا، أشارت الفاو إلى أنها توفر مكانا وخدمات الأمانة لاجتماعات الشبكة الإقليمية لأمانات هيئات مصائد الأسماك، وهي مبادرة لتيسير تبادل المعلومات بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك داخل إطار الفاو وبدونه.

176 - وشاركت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي بنشاط في عدة مبادرات تعاونية، مثل قاعدة بيانات النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وسعت إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك عن طريق تبادل المعلومات عن السفن التي تمارس الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وإنشاء فريق استشاري مع لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي سعيا إلى توحيد متطلبات الإبلاغ عن المصيد وإنشاء آلية لتبادل البيانات. وعمل الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي عن كثب مع لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا بشأن الأنواع المشتركة مثل سمكة باتاغونيا المسننة، وسعى إلى إبرام اتفاقات تعاون مع منظمات مجاورة أخرى معنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشار الاتفاق إلى أنه قام بمواءمة تدابيره المتعلقة بالصيد العرضي للطيور البحرية لتتماشى مع تدابير لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي. وأشارت المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ إلى عدة سبل للتعاون مع المنظمات بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك، بما في ذلك مذكرات التفاهم وغيرها من الترتيبات وحضور اجتماعات المنظمات الأخرى.

177 - وتعمل لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف بشكل وثيق مع اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ من خلال آليات رسمية وغير رسمية لتعزيز الفعالية على نطاق مصائد الأسماك المعنية فيما يتعلق بالتونة الجنوبية الزرقاء الزعانف[252]. كما أنها كثيرا ما تتصل بمجموعة متنوعة من الكيانات، من بينها المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى المعنية بإدارة مصائد الأسماك من خلال ترتيبات وشبكات، بما في ذلك ما يتعلق بالإدارة والامتثال وإدارة البيانات[253]. وتشارك منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بانتظام في اجتماعات المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى المعنية بإدارة مصائد الأسماك والمنظمات المماثلة، ومن بينها اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة شمال المحيط الأطلسي للثدييات البحرية، ولجنة مصائد أسماك شرق وسط الأطلسي، وأمانة النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار بنغويلا، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي[254].

(252) انظر www.ccsbt.org/en/system/files/ESC27_07_PerformanceReviewReport.pdf، الفقرة 114.

(253) المرجع نفسه، الفقرات 115-118.

(254) انظر، على سبيل المثال، www.un.org/Depts/los/bfw/SEAFO__2022.pdf؛ و www.seafo.org/media/423c66b4-d913-484e-88f3-0af7f7e9e51e/SEAFOweb/pdf/Meeting%20Files/2021/COM/COM%20Report%202021_pdf؛

178 - وبغية التعاون بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها، أشارت مجموعة من الدول إلى أنها تؤيد هذا التعاون[255]. وأفادت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بأنها، بالإضافة إلى إبرام مذكرات تفاهم مع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، شاركت أيضا في ترتيبات مماثلة مع كيانات مثل أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ في سياق برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشارت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي كذلك إلى التعاون مع الحوار العالمي لمبادرة المحيطات المستدامة مع منظمات البحار الإقليمية وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية بشأن تسريع التقدم نحو أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة. وتسعى هذه المبادرة التي أطلقتها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة، واجتمعت لأول مرة في عام 2016، إلى توفير منصة للتعاون بين القطاعات في السعي إلى تحقيق الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة المقابلة[256].

تشجيع المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك

179 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بوضع الآليات التي يمكن من خلالها دعوة الدول إلى الانضمام إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك والالتزام بتقديم حوافز لتشجيع غير الأعضاء على الانضمام؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى الاتفاق على حقوق تشاركية ومعايير التخصيص، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتطلعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحالة الأرصدة؛ وكفالة أن تكون جميع الدول التي تبدي اهتماما حقيقيا قادرة على أن تصبح أعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بشرط أن تكون قد أثبتت اهتمامها وقدرتها على الامتثال لتدابير المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك الممارسة الفعالة للرقابة من قبل دولة العلم.

180 - وأشارت دول كثيرة، بما فيها مجموعة من الدول، إلى أنها تشارك بنشاط في أعمال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[257] كأعضاء أو كدول متعاونة غير أعضاء[258]. وأفادت دولة بأنها تسعى إلى العضوية في إحدى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[259]. وأفادت عدة دول كذلك بأنها تؤيد، حسب الاقتضاء، مشاركة غير الأعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[260] أو أن المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي تنتمي إليها ستنظر في الطلبات المناسبة المقدمة من الدول غير الأعضاء للحصول على

و www.seafo.org/media/695a3c93-33ea-4a20-8a7f-67cc29204a34/SEAFOweb/pdf/Meeting%20Files/2019/COM/COM%20Report%202019_pdf.

(255) الاتحاد الأوروبي.

(256) www.cbd.int/marine/soi/booklet-soi-10years-en.pdf، ص 16.

(257) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، اليابان.

(258) شيلي.

(259) شيلي.

(260) الاتحاد الأوروبي، أستراليا.

العضـــوية[261]. وأفادت مجموعة من الدول بأنها تواصـــل توفير التمويل لتعزيز مشـــاركة الدول النامية في المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[262].

181 - وأبلغت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـــائد الأســماك عن إضـــافة أطراف جديدة منذ المؤتمر الاستعراضـي لعام 2016[263]. فقد ذكرت لجنة مصـائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية قد انضـمت إلى هاتين المنظمتين في عام 2020. وأشـارت اللجنة الدولية لحفظ أسـماك التونة في المحيط الأطلســي إلى أن معاهدتها التأسـيسـية مفتوحة، من حيث المبدأ، لجميع الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، وأشارت إلى توصيتها بدعوة الدول غير الأعضاء التي تقوم بالصيد داخل نطاقها الجغرافي إلى أن تصـبح أعضـاء. وأفاد الاتفاق المعني بمصـائد الأسـماك في جنوب المحيط الهندي الى أن أمانته تدعو بانتظام الدول الساحلية والأطراف المهتمة بمصائد الأسماك ذات الصلة في المنطقة إلى الانضمام الى الاتفاق.

182 - وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن مشاركة دول غير أعضاء في أعمالها[264]. فقد ذكر الاتفاق المعني بمصـــائد الأســماك في جنوب المحيط الهندي أن الهند انضـــمت كطرف متعاون غير متعاقد في عام 2022. وذكرت هيئة مصـــائد الأســماك شـمال المحيط الهادئ أن بنما حاليا طرف غير متعاقد متعاون. وتدعو لجنة مصـــائد الأســماك البحرية النهرية السـرء في شـمال المحيط الهادئ بانتظام الدول غير الأعضـاء إلى المشاركة في الاجتماعات السنوية، وأرسلت دول مراقبين استجابة لتلك الدعوة. وأشـارت لجنة مصـائد الأسـماك في شـمال شـرق المحيط الأطلسـي إلى أن قواعدها تتضـمن أحكاما تنظم عضـوية الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. وأشـارت لجنة مصـائد الأسـماك في غرب ووسـط المحيط الهادئ إلى أن لديها آلية للنظر في طلبات منح مركز المتعاون غير العضـــو وأن هذه الطلبات تخضـع لحقوق المشـاركة التي تمنحها لجنة مصـائد الأسـماك في غرب ووسـط المحيط الهادئ. وفي حين وردت أيضا طلبات فردية للحصول على العضوية الكاملة، لم ينجح أي منها حتى الآن بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أيضا إلى أن القرارات المتعلقة بتخصـيص فرص الصـيد أثبتت أنها صـعبة بسـبب الحاجة المماثلة إلى توافق الآراء، ولكنها ملتزمة بالانتقال إلى إطار تخصيص أكثر إنصافا في عام 2023.

183 - وسعت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف إلى تعزيز المشاركة مع غير الأعضاء غير المتعاونين من خلال أنشـطة التوعية، ولا سـيما عن طريق تشـجيع المشـاركة في اجتماعاتها بصـفة مراقبين، وتؤدي هذه الجهود إلى مشاركة محدودة ولكن مع اتخاذ بعض الإجراءات من جانب غير الأعضاء

(261) موريشيوس.

(262) الاتحاد الأوروبي.

(263) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

(264) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

بناء على طلبها[265]. ومن شأن وضع توجيهات أكثر تفصيلا بشأن المخصصات أن يزيد من حفز مشاركة الأعضاء وغير الأعضاء[266].

تحسين قواعد وإجراءات صنع القرار في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك

184 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بمعالجة حقوق المشاركة من خلال جملة أمور منها وضع معايير شفافة لتخصيص فرص الصيد؛ وضمان أن يكون سلوك ما بعد الانسحاب مقيدا بقواعد تمنع الأطراف التي تختار الانسحاب من تقويض الحفظ، من خلال إنشاء عمليات واضحة لتسوية المنازعات واعتماد تدابير بديلة ذات تأثير مماثل يتم تنفيذها في غضون ذلك؛ وتحسين الشفافية في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، والنص على المشاركة المعقولة للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وشجع كذلك المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على استعراض إجراءاتها المتعلقة باتخاذ القرارات.

185 - وأعربت بعض الدول عن تأييدها لتحسين النظام الداخلي، بما في ذلك قواعد صنع القرار، في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[267]. وأفادت عدة دول، بما فيها مجموعة من الدول، بأنها أسهمت في زيادة الشفافية في هذا السياق أو تحبذ ذلك[268]. وذكرت مجموعة من الدول أن هذه الإجراءات مهمة لمنع الدول من تقويض الحفظ[269]. وأبرزت دول أيضا أهمية اتخاذ قرارات فعالة وكذلك المساءلة وتطبيق قواعد المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وإجراءاتها وتدابيرها بحُسن نية[270]. وأفادت إحدى الدول بأن الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي قد صاغ نظاما داخليا على غرار أفضل الممارسات التي تتبعها المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وأنه من المتوقع أن يستتبع استعراض للأداء مقبل مزيدا من التحسينات في هذا الصدد[271]. وأشارت الدول أيضا إلى تعديل النظام الداخلي لاستيعاب الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة[272]. وأشارت دولة إلى أن المنظمات ذات الصلة التي تشارك فيها تطبق مجموعة من معايير تحديد المهام التي تأخذ، في جملة أمور، احتياجات الدول النامية في الاعتبار[273]. وذكرت مجموعة من الدول أنها، في سياق تنقيح أجري مؤخرا للاتفاق التأسيسي والنظام الداخلي لمنظمة إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك هي عضو فيها، شجعت على وضع إجراءات واضحة وعلى الشفافية واتباع نهج تشاركي،

(265) انظر www.ccsbt.org/en/system/files/ESC27_07_PerformanceReviewReport.pdf، الفقرتين 112 و 113.

(266) المرجع نفسه، الفقرات 105-108 و 113.

(267) أستراليا، كندا، المملكة العربية السعودية، اليابان.

(268) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا، اليابان.

(269) الاتحاد الأوروبي.

(270) أستراليا.

(271) أستراليا.

(272) كندا.

(273) شيلي.

فضلا عن إيجاد ثقافة امتثال[274]. ومن الناحية العملية، وعلى الرغم من المفاوضات المكثفة في كثير من الأحيان، تُتخذ القرارات بالإجماع في إطار تلك المنظمة الإقليمية.

186 - وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن إجراءاتها المتعلقة باتخاذ القرارات، وإن لم ترد أي معلومات بشأن الإجراءات الهادفة إلى تقييد السلوك ما بعد الانسحاب[275]. وأشارت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إلى أنها تتخذ عموما القرارات أو تحبذ اتخاذها بتوافق الآراء[276]، وتسمح بمشاركة المراقبين[277]، وتتضمن مستوى معينا من الشفافية[278].

187 - وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى أنها عدلت نظامها الداخلي في عام 2021 لتوسيع نطاق مشاركة المراقبين لتشمل الهيئات الفرعية وتقصير المواعيد النهائية لتقديم الطلبات ذات الصلة. وشددت لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ على أن اجتماعاتها مفتوحة عموما للجمهور وأنها بذلت جهودا كبيرة لنشر المعلومات عن أنشطتها للجمهور. وأفادت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي بأن جميع القرارات والمعلومات المتعلقة بالاجتماعات متاحة للجمهور وأنه يسمح للمراقبين المعتمدين بحضور الاجتماعات.

188 - وبذلت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف جهودا لتحسين الشفافية، مع إتاحة تقارير جميع الاجتماعات للجمهور[279]. وهي تتخذ قراراتها بالتصويت بالإجماع من قِبَل الأعضاء الحاضرين، على النحو المطلوب في صكها التأسيسي، مما كان يؤدى في السابق إلى طريق مسدود[280]. وينص النظام الداخلي للجنة على مشاركة المراقبين في اجتماعاتها. وفي حين أن إجراءاتها لصنع القرار تعني أن عضوا واحدا يمكن أن يمنع هذه المشاركة، فإن هذا لم يحدث عمليا[281]. وفي عام 2018، قامت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بتحديث النظام الداخلي لهيئتها، واللجنة الدائمة المعنية بالإدارة والمالية، واللجنة العلمية، ولجنة الامتثال[282].

---

(274) الاتحاد الأوروبي.

(275) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(276) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(277) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

(278) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

(279) انظر www.ccsbt.org/en/system/files/ESC27_07_PerformanceReviewReport.pdf، الفقرة 61.

(280) المرجع نفسه، الفقرة 60. وانظر أيضا www.ccsbt.org/en/system/files/resource/en/53fd82cd72480/EC21_11_PerformanceReview.pdf.

(281) انظر www.ccsbt.org/en/system/files/ESC27_07_PerformanceReviewReport.pdf، الفقرة 61.

(282) انظر www.seafo.org/Documents/Rules-of-Procedure.

189 - ووصفت فرادى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك الإجراءات الخاصة التي تنطبق إذا قدم أحد الأعضاء اعتراضا. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى أنه في هذه الحالة، سيطلب من العضو المعترض اقتراح تدابير بديلة. وأفادت المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ بأن التصويت لا يستخدم إلا كملاذ أخير، ولا يستخدم حتى الآن إلا في سياق اعتماد تدبير من تدابير صيد الأسماك. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى أنها تستخدم نظاما للتصويت في الغرف، وأنه لا يوجد إجراء للاعتراض، وأنه على الرغم من أن الأعضاء الذين يتغيبون عن التصويت أو يصوتون تصويتا سلبيا يمكنهم طلب إعادة النظر، ولم يُطلب أي طلب من هذا القبيل حتى الآن. وفيما يتعلق بإجراء الاعتراض في لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، أشار استعراض الأداء الثاني الخاص بتلك اللجنة في عام 2016 إلى أن أطرافها المتعاقدة تتمتع بحق غير مقيد في الاعتراض على تدابير الحفظ والإدارة. وفي غياب عملية لاستعراض صحة الاعتراض أو التحقق منه، رئي أن إمكانية الانسحاب من أي تدبير دون مبرر أو نتيجة يمكن أن تضعف آليات التنفيذ والامتثال.

190 - وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، أفادت هيئة مصائد أسماك المحيط الهادئ بأن إجراءاتها ذات الصلة تتبع تلك المتوخاة في الاتفاق. كذلك، أشارت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي إلى أن التعديلات التي أدخلت على صكوكها التأسيسية في عام 2007 قد بسطت عملية صنع القرار وأدرجت إجراء لتسوية المنازعات. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى أن تعديلا يُدخل إجراء لتسوية المنازعات في عام 2004 لم يبدأ نفاذه بسبب عدم تصديق أحد الأعضاء عليه. وأفادت أيضا بأن فريقا عاملا معنيا بمعايير التخصيص كان قد أنشئ في عام 2015 قد أُوقف في عام 2019، دون التوصل إلى أي استنتاجات، وأن المفاوضات مستمرة بين الدول الساحلية بشأن معايير التخصيص.

تنفيذ التدابير المؤقتة

191 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بكفالة تنفيذ التدابير المؤقتة التي اعتمدها المشاركون في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك ولم تدخل بعد حيز النفاذ وتزويد الهيئات المؤقتة بالبيانات الكاملة والدقيقة المتعلقة بمصائد الأسماك، بهدف تيسير التنفيذ الفعال لتلك التدابير المؤقتة، وإجراء استعراض دوري لتلك التدابير.

192 - وكان لدى عدد قليل من الدول معلومات يجب الإبلاغ عنها فيما يتعلق بالهيئات والتدابير المؤقتة. وأفادت دول بأن التدابير المؤقتة للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي هي أعضاء فيها قد طبقت قبل بدء نفاذ الاتفاقات ذات الصلة[283]. وأفادت دولة بأنها قد وافقت على تنفيذ التدابير وتبادل المعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك عند إنشاء الهيئة المقترحة المذكورة سابقا لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأحمر[284]. وأشارت دولة أخرى إلى أنها وقعت مؤخرا إعلانا بشأن منع الصيد غير المنظم في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي مع أربع دول أخرى[285].

(283) أستراليا، اليابان.

(284) المملكة العربية السعودية.

(285) كندا.

وأشارت أيضا إلى أنه مع بدء نفاذ اتفاق منع مصائد الأسماك غير المنظمة في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي مؤخرا، بدأ تفعيل وقف اختياري لمدة 16 عاما لصيد الأسماك في منطقة المعاهدة، وأنه طُلب إلى الأطراف القيام في غضون سنتين وثلاث سنوات على التوالي بوضع برنامج مشترك للبحث العلمي والرصد، وكذلك تدابير حفظ وإدارة للصيد الاستكشافي. وأشارت مجموعة من الدول إلى أنها امتثلت للتدابير المؤقتة التي وضعتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي هي عضو فيها وأن العمليات المقابلة تشكل أمثلة إيجابية للتدابير المؤقتة الطوعية والمؤتمرات التحضيرية التي تفضي إلى اعتماد اتفاق[286].

193 - وأشارت هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، التي أنشئت في عام 2015، إلى وجود تدبير مؤقت لإعادة الشحن في الوقت الحالي، في حين يخضع تدبير أكثر ديمومة لمفاوضات جارية. وأشار الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي إلى أن اجتماع الدول الأطراف التابع له قد اعتمد عدة تدابير مؤقتة، من بينها تدابير بشأن إدارة الصيد في قاع البحار. واتخذت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا خطوات لضمان تنفيذ التدابير المؤقتة التي اعتمدها المشاركون فيها، مثل النهج المؤقت لإدارة الكريل[287].

194 - وأبلغت منظمات وترتيبات إقليمية أخرى معنية بإدارة مصائد الأسماك عن تدابير مؤقتة لم تعد قابلة للتطبيق. وأشارت لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ إلى أن صكها التأسيسي، الذي وقع في 11 شباط/فبراير 1992 ودخل حيز النفاذ في 16 شباط/فبراير 1993، قد أنشأ تدبيرا مؤقتا لإنفاذ الوضع القانوني للأرصدة السمكية البحرية النهرية السرء قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1994. وأفادت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي بأنها عقدت العزم على تنفيذ أهداف تعديل عام 2007 لصك تأسيسها قبل دخوله حيز النفاذ في عام 2017. وشملت هذه التوصيات، في جملة أمور، اعتماد تدابير تستند إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة، وتطبيق نهج تحوطي، وإيلاء المراعاة الواجبة لأثر مصائد الأسماك على الأنواع الأخرى والنظم الإيكولوجية البحرية، فضلا عن الحاجة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري. وأفادت المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ بأنها اعتمدت تدابير مؤقتة قبل عام 2016.

الرقابة الفعالة من جانب دول العلم بوصفها أعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك

195 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بتعزيز دول العلم الرقابة الفعالة على السفن التي ترفع علمها لتدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وعدم تقويضها؛ وتنمية قدرات أعضاء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة؛ والتأكد من أن دول العلم لديها القدرة على الوفاء بمسؤولياتها قبل منح الحق في رفع علمها لسفن الصيد أو إصدار إذن بالصيد لهذه السفن.

(286) الاتحاد الأوروبي.

(287) انظر https://meetings.ccamlr.org/en/ccamlr-41.

196 - وأبلغت عدة دول عن تدابير اتخذت لضمان الرقابة الفعالة على سفن الصيد التي ترفع علمها، ومن بينها تدابير تقنية[288]. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن نظامه لمراقبة مصائد الأسماك ينطبق مباشرة على جميع الدول الأعضاء فيه أينما كانت تصيد وأنه يتطلب ممارسة رقابة فعالة من جانب دول العلم. وأشارت أستراليا إلى أن إطارها المحلي يكفل رقابة فعالة من قِبل دولة العلم وأنها تسعى إلى التعاون مع دول العلم الأخرى في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بغية إلغاء تسجيل السفن المعروف ضلوعها في الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وقد طلبت إذنا من دول أخرى بالصعود على متن السفن التي ترفع أعلامها للتحقق من الامتثال لتدابير المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشارت كندا إلى أنها تراقب سفن الصيد التابعة لها من خلال مجموعة من التدابير، من بينها التراخيص المستخدمة لسرد جميع التدابير التي تخضع لها السفينة، والتي تتضمن الحصص، والقيود المفروضة على المعدات، والإغلاقات الزمنية والمناطقية، ومتطلبات الإبلاغ والرصد.

197 - وأفادت شيلي بأنها تنفذ بصرامة إطار لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا عن طريق نظام للرقابة يشمل إجراءات تفتيش، وعمليات رصد بواسطة السواتل، وإرسال بيانات تتضمن نتائج عملياتية في الوقت المناسب، والتنفيذ الكامل للإجراءات المتعلقة بنظام توثيق المصيد ذي الصلة. وأشارت اليابان إلى أن التزاماتها بموجب المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تنفذ من خلال لوائح محلية، يمكن أن يؤدي انتهاكها إلى فرض عقوبات تشمل تعليق التراخيص واحتجاز السفن. وأشارت الفلبين إلى أنها تستخدم نظاما لرصد سفنها في مناطق المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بالتنسيق الوثيق مع لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، بغية ضمان الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة. وأفادت المملكة المتحدة بأنها عززت تدابير الرصد والمراقبة والإشراف في أسطولها للحصول على تدفقات بيانات أفضل وتوقيتها أنسب، وقدمت تقارير عملا بالتزامات المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وعملت مع الأطراف المتعاقدة المتعاونة لتحسين التدابير، بما في ذلك ما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن إعادة الشحن ومخططات وثائق المصيد في إطار اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي.

198 - وأبلغ الكثير من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك عن التدابير التقنية والقانونية والتعاونية المتخذة لإرساء أو تعزيز الرقابة الفعالة من جانب دول العلم[289]. فقد اعتمدت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي عدة آليات لضمان ألا تقوض دول العلم تدابيرها المتعلقة بالحفظ والإدارة، وأن مبادرات بناء القدرات جارية لمساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها. وتدعم الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط باستمرار أطرافها المتعاقدة لتعزيز الرقابة على سفنها. وقد وضعت مؤخرا برامج دون إقليمية للمراقبة والتفتيش لضمان امتثال سفن الصيد لتدابير الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأفادت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بأنها تقوم بشكل روتيني بتقييم امتثال

(288) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة المتحدة، اليابان.

(289) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني صيد السمك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

الأطراف لمخططها للرقابة والإنفاذ؛ ومطلوب من الأطراف أيضـــا إجراء تقييمات ذاتية منتظمة، وهي تنفذ بالكامل الاتفاق بشـــأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصـــيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضـــاء عليه، متجاوزة بذلك التزاماتها باشـــتراط التحقق من قبل دولة العلم قبل الإذن بالدخول إلى الميناء. وذكرت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أيضا أن لديها نظاما إلكترونيا يتيح التبادل السريع للمعلومات فيما بين السفن ودول الميناء ودول العلم.

199 - وأشـارت لجنة مصـائد الأسـماك البحرية النهرية السرء في شـمال المحيط الهادئ إلى أنها شـكلت لجنة يمكن لوكالات الإنفاذ أن تنســـق وتتبادل المعلومات فيها. وفي حين وضـــعت اللجنة مجموعة من المقترحات لاتخاذ تدابير إنفاذ فعالة ضـد الدول التي تحمل علمها السـفن التي تمارس الصـيد غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المنظم، فقد أفادت بأن عدم وجود إجراء لإدراج الســـفن التي تمارس الصـــيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم كان العقبة الرئيســـية أمام تنفيذها. وكان من المتوقع إصـــدار قائمة ذات صلة في الاجتماع السنوي المقبل للجنة. وأشارت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي إلى أن أطرافها مطالبة بإخطار أمانتها بالسـفن المأذون لها بصـيد أرصـدة سـمكية معينة. وأفادت المنظمة الإقليمية لإدارة صـيد السمك في جنوب المحيط الهادئ بأنها أدرجت سلسلة من الاشـتراطات المتعلقة بدولة العلم في صكها التأسيسي، من بينها وضع قائمة بالسفن المأذون لها. وأفاد الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي بأن أعضاءه مسؤولون عن ضمان امتثال سفنهم لتدابير الحفظ الخاصة به، والتي ترصدها سنويا لجنة امتثال. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى أنها وضعت خطة لرصد الامتثال لتعزيز قدرة دول العلم على الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة.

200 - وأفادت الفاو بأنها شـجعت تنفيذ مبادئها التوجيهية الطوعية للمنظمة لعام 2015 بشـأن أداء دولة العلم، بما في ذلك من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـــائد الأســـماك، منذ اعتمادها. وفي هذا السـياق، شُـجعت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـائد الأسـماك على وضـع أطر لتقييم الأداء بانتظام من جانب أطرافها المتعاقدة. وعلاوة على ذلك، أشـارت الفاو إلى أنه تم إصـدار نسـخة ثانية من السجل العالمي لسفن الصـيد وسـفن النقل المبردة وسـفن الإمداد في عام 2022 وأن السـجل شـمل 40 في المائة من الأسطول العالمي المؤهل، اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

2 - الاستنتاجات

201 - اعترافا بالتزام جميع الدول بالتعاون لحفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها واســـتغلالها على نحو مستدام في الأجل الطويل، وبالحاجة إلى تعزيز التعاون على جميع المستويات، حثت الجمعية العامة الدول على مواصلة التعاون فيما يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، إما مباشـرة أو عن طريق المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية المناسـبة المعنية بإدارة مصـائد الأسماك[290]. كما حثت الدول على تنفيذ واجب التعاون إما بأن تصبح أعضاء في هذه الهيئات أو بالموافقة على تطبيق التدابير التي وضـــعتها هذه الهيئات والترتيبات[291]. ولذلك فإن التقدم الذي تحرزه المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أمر حيوي في إنجاز ما ينص الاتفاق على تحقيقه.

(290) القرار 118/77.

(291) المرجع نفسه.

202 - وعلى نحو ما أوصى به المؤتمر الاستعراضي وحثت عليه الجمعية العامة، أحرزت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك مزيدا من التقدم نحو تعزيز وتحديث ولاياتها، بما في ذلك عن طريق اعتماد نهج حديثة لحفظ مصائد الأسماك وإدارتها. وأجرت جميعها تقريبا استعراضات للأداء، واختتمت بعض المنظمات استعراضها الثاني أو اللاحق من هذا القبيل. وفي الواقع، يبدو أن استعراضات الأداء الدورية وأصبحت الآن عنصرا راسخا في عمليات المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وقد أحرز تقدم كبير نحو متابعة التوصيات الواردة ورصد حالة تنفيذها. وفي حين حدثت أيضا تحسينات فيما يتعلق بنشر التوصيات الواردة وتنفيذها، فضلا عن زيادة مشاركة أصحاب المصلحة، يلزم بذل جهود إضافية، على النحو الذي أكدته الجمعية العامة وأوصى به المؤتمر الاستعراضي في عام 2016. كذلك، هناك حاجة مستمرة إلى التعاون من أجل وضع أفضل الممارسات وانطباقها في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك قدر الإمكان[292].

203 - وتشير الردود الواردة إلى وجود وعي كبير لدى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بفوائد التعاون فيما بين هذه المنظمات والترتيبات الإقليمية وبينها والكيانات الأخرى ذات الصلة. وعززت هذه المنظمات والترتيبات التعاون فيما بينها ومع الكيانات الأخرى ذات الصلة، مستخدمة مذكرات تفاهم وترتيبات مماثلة، وأفرقة عاملة، واجتماعات مشتركة، وآليات أخرى. وسعت مبادرات جديدة إلى تعزيز التعاون بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها. ومع ذلك، وكما أوجز المؤتمر الاستعراضي، لا يزال من الضروري تحقيق قدر أكبر من المواءمة والاتساق فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بغية اتخاذ تدابير محددة، مثل تبادل قوائم السفن، والأهداف، مثل التخفيف من المصيد العرضي وإدارته، إذا أريد تحقيق الإمكانات الكاملة لهذا التعاون، وباستثناء تبادل البيانات، نادرا ما ذُكرت في التقارير الواردة أهداف محددة أخرى للتعاون اقترحها المؤتمر الاستعراضي.

204 - وأعربت عدة دول ومنظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن تأييدها لمشاركة دول إضافية في منظماتها وترتيباتها. وبغية تيسير إدراج دول إضافية، اعتمدت عدة منظمات وترتيبات إقليمية سبلا لمشاركة غير الأعضاء. ومع ذلك، يبدو أنه لم تتخذ سوى خطوات ملموسة قليلة لتعديل صكوكها وقواعدها التأسيسية لتيسير هذه المشاركة. وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز الجهود الرامية إلى جعل أطر التخصيص أكثر إنصافا، الأمر الذي من شأنه أن يشكل حافزا لدول إضافية للانضمام إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أو المشاركة فيها.

205 - ومنذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأخير، سعت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك إلى تحسين إجراءاتها المتعلقة باتخاذ القرارات، لا سيما عن طريق تبسيط القرارات وتقييد إجراءات الاعتراض. وحدثت أيضا زيادة في الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية، من خلال إتاحة القرارات وغيرها من الوثائق للجمهور وتيسير مشاركة المراقبين. ومع ذلك، وكما أكدت الجمعية العامة مؤخرا، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود، بما في ذلك بهدف تحسين الشفافية ومعالجة حقوق المشاركة، بما في ذلك

(292) المرجع نفسه.

من خلال وضع معايير شفافة لتخصيص فرص الصيد[293]. كذلك، يمكن زيادة تطوير آليات تسوية المنازعات بفعالية وتثبيط السلوك الذي يؤدي إلى نتائج عكسية بعد الانسحاب.

206 - ومع دخول معظم الصكوك التأسيسية للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك حيز النفاذ، لم تعد الهيئات والتدابير المؤقتة شاغلا ملحاً. وحاليا، تُبذل جهود لإنشاء منظمة إقليمية جديدة معنية بمصائد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن أو ترتيب إقليمي جديد معني بذلك، كما تجري مناقشات بشأن التحويل المحتمل للجنة مصائد أسماك شرق وسط الأطلسي وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي إلى منظمتين إقليميتين أو ترتيبين إقليميين معنيين بإدارة مصائد الأسماك. وقد اكتسبت آليات مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم زخما، وكذلك الجهود الرامية إلى تعزيز المراقبة الفعالة من جانب دول العلم. ووضعت عدة تدابير لمنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه، بما في ذلك من خلال تعزيز الآليات التقنية والتعاونية والقانونية. ومع ذلك، فإن قلّة من المساهمات الواردة قدمت معلومات تتعلق ببناء القدرات. ومن ثم، لا تزال هناك حاجة، على وجه الخصوص، إلى قيام دول العلم والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ببناء القدرات وضمان قدرة دول العلم على الوفاء بمسؤولياتها قبل منح الحق في رفع علمها أو الإذن بالصيد.

جيم - الرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ

207 - أكد من جديد المؤتمر الاستعراضي في عام 2016 أهمية مسائل الرصد والمراقبة والإشراف، فضلا عن الامتثال والإنفاذ، في التنفيذ الفعال للاتفاق، وقدم توصيات في هذا الشأن.

1 - التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي

تعزيز مسؤولية دولة العلم

208 - شدد المؤتمر الاستعراضي على واجب دول العلم أن تمارس رقابة فعالة على سفنها وقدم توصيات بشأن تعزيز مسؤولية دولة العلم وقدرة هذه الدول على اتخاذ إجراءات ضد السفن المخلّة بالتزاماتها.

209 - وأشارت عدة دول إلى الأطر القانونية الوطنية التي تهدف بموجبها إلى ممارسة رقابة فعالة على السفن التي ترفع علمها[294]، وتشمل الأطر شروط الوصول والترخيص[295]. فعلى سبيل المثال، قامت كندا بتحديث قانونها بشأن مصائد الأسماك في عام 2019 لضمان وجود إطار تنظيمي قوي. وأفاد الاتحاد الأوروبي بأنه ينظر في اقتراح لتنقيح نظامه لمراقبة مصائد الأسماك، بعد إجراء استعراض له في عام 2017، لاحتمال اعتماده في عام 2023. وأشارت اليابان إلى أنها نفذت نظاما لتراخيص الدخول المحدود لجميع سفن الصيد العاملة في أعالي البحار.

---

(293) المرجع نفسه.

(294) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو، كندا، المملكة المتحدة. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنها اتخذت إجراءات بشأن كل توصية من التوصيات الواردة في الفقرات جيم-1 إلى جيم-12 من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2016 (A/CONF.210/2016/5، المرفق).

(295) شيلي، كندا، موريشيوس.

210 - وفي حين أشارت دولة إلى أنه ليست لديها سفن صيد تجارية تعمل في أعالي البحار[296]، عرضت عدة دول أخرى تفاصيل أدوات الرصد والمراقبة والإشراف المستخدمة لمراقبة السفن التي ترفع علمها[297]. وأشارت دول أيضا إلى متطلبات التعاون مع دول العلم الأخرى في اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم[298]، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات عن الأنشطة، والتحقق من الامتثال لتدابير المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وإلغاء تسجيل السفن المعروف قيامها بأنشطة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم[299]. وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن عمليات تبادل بيانات منتظمة تحدث في الوقت الحقيقي بين الدول الأعضاء فيه، مع التحقق الآلي من صحة البيانات المحوسبة.

211 - وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن اعتماد تدابير محددة لتعزيز مسؤوليات دولة العلم[300]، من بينها تدابير تتعلق بالتفتيش والترخيص[301]، والرصد وتبادل البيانات[302]، وسلامة المراقبين في البحر[303]، فضلا عن وضع قوائم بالسفن التي تمارس الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. فعلى سبيل المثال[304]، وضعت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ نظاما إلكترونيا لملفات قضايا الامتثال، وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى أنها تقوم بوضع نظام إلكتروني للإبلاغ. وأشار الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي إلى أنه يستقدم موظف امتثال لمساعدة دول العلم على الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة. وأبلغت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ عن وضع إجراءات لاستعراض الامتثال سنويا.

212 - وفي عام 2018، اتخذت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ قرارا غير ملزم بشأن معايير العمل لطواقم سفن الصيد. وقدمت هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي توصية بشأن ظروف العمل اللائقة في مصائد أسماك محدودة في عام 2019[305]، بينما تدرج منظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع

---

(296) المملكة العربية السعودية.

(297) الاتحاد الأوروبي، شيلي، الفلبين، كندا، موريشيوس.

(298) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو.

(299) أستراليا.

(300) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد أسماك شرق المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(301) لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

(302) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(303) لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية (IATTC)، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(304) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

(305) انظر Elda Belja, Raymon van Anrooy and Daniela Kalikoski, "Regional Fisheries Bodies and Their Role in Improving Safety and Decent Work on Fishing Vessels", FAO Fisheries and Aquaculture Circular No. 1260 (روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2022).

مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية سلامة صيد الأسماك في سياستها بشأن تكامل صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية للفترة 2015-2025[306].

تقييم أداء دولة العلم

213 - كوسيلة لتعزيز امتثال دول العلم لواجباتها والتزاماتها، أوصى المؤتمر الاستعراضي بالتشجيع على تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم، وهي دعوة رددتها مؤخرا لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة[307]. وأوصى المؤتمر الاستعراضي أيضا بوضع مبادئ توجيهية إقليمية وعالمية بشأن الجزاءات التي تُفرض على مصائد الأسماك لتطبقها دول العلم، حتى تتمكن تلك الدول من تقييم نظم الجزاءات التي تعتمدها.

214 - وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن لوائحه المتعلقة بمنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم[308] تفي بمعايير الأداء المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية الطوعية للامتثال من قبل دولة العلم، وأنه اتخذ إجراءات لتعزيز أهداف وغايات تلك المبادئ التوجيهية بالتعاون مع دول ثالثة.

215 - وأبلغ عدد من الدول عن تنفيذها للمبادئ التوجيهية الطوعية. فذكرت كندا أنها تمتثل للغالبية العظمى من المبادئ التوجيهية وأنها أجرت استعراضات جزئية لضمان تنفيذها لأفضل الممارسات الرامية إلى منع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه. وأشارت اليابان إلى أن خطتها الأساسية لمصائد الأسماك، التي اعتمدت في عام 2022، تهدف إلى القضاء على الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأشارت الفلبين إلى أن سياساتها المتعلقة بمصائد الأسماك تتماشى مع المبادئ التوجيهية. وأشارت المملكة المتحدة إلى أنها أكملت تقييما لدول العلم وأنها تواصل السعي إلى تحسين أداء دول العلم.

216 - وأشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أنها تعزز تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية، بما في ذلك عن طريق تشجيع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على وضع أطر قابلة للتطبيق لإجراء تقييمات دورية للأداء من جانب أطرافها المتعاقدة. وإضافة إلى ذلك، أُدرج أداء دولة العلم كعنصر رئيسي في مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-6-1، تحت وصاية منظمة الأغذية والزراعة.

217 - وأشارت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك إلى أنها تقوم بانتظام بتقييم أداء دول العلم والإبلاغ عنه[309]، وأنها تشجع الأطراف على إجراء تقييمات ذاتية وفقا للمبادئ التوجيهية

---

(306) المرجع نفسه.

(307) إقرار الجمعية العامة 118/77، الفقرة 118.

(308) A/CONF.210/2016/1، الفقرة 235.

(309) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، وانظر أيضا الاستعراض السنوي للامتثال لعام 2021 الخاص بمنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، وهو متاح في: www.seafo.org/media/4123e58d-d591-487a-ae44-9fce74d4fa59/SEAFOweb/pdf/Meeting%20Files/2021/CC/DOC_CC_03_2021%20-%20Compliance%20Review%202021_pdf، وتقارير لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، وهي متاحة في https://iotc.org/compliance/monitoring.

الطوعية[310].وتقدم الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط المساعدة التقنية للأطراف في التقييم الذاتي المنتظم لأدائها[311].

سفن الصيد بدون جنسية

218 - اعترافا بدور سفن الصيد بدون جنسية في تقويض الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والتدابير المعتمدة من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، شجع المؤتمر الاستعراضي الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع سفن الصيد بدون جنسية من الانخراط في أنشطة صيد الأسماك أو الأنشطة المتصلة بصيد الأسماك وعلى اتخاذ إجراءات إنفاذ فعالة.

219 - وسلطت دول الضوء على التشريعات التي تسمح للسلطات بالاستجابة لأنشطة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وباتخاذ إجراءات إنفاذ فعالة للحد منها، بما في ذلك تلك التي تقوم بها سفن بدون جنسية[312]، فضلا عن إجراءات أعم لتبادل المعلومات وتفتيش هذه السفن عملا بالاتفاقية[313]. وأشارت بعض الدول إلى تدابير دولة الميناء التي تمنع دخول السفن التي لا ترفع علما[314]، وإلى نظم الرصد الإلكترونية[315]، وإلى قوائم الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم[316]. وأشار العديد من المجيبين إلى أنه بموجب لوائح كل منهم، يفترض أن السفن عديمة الجنسية تعمل في صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم[317].

220 - وأشار عدد من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إلى تدابير لمراقبة السفن بدون جنسية[318]. فعلى سبيل المثال، طلب إلى الأطراف والأطراف غير المتعاقدة المتعاونة، بموجب خطة العمل الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم التي وضعتها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، اتخاذ تدابير تتسق مع القانون الدولي، بما في ذلك اللوائح الوطنية. ووضعت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إجراءات للعمل فيما يتعلق بسفن الصيد بدون جنسية في عام 2019. وأفادت منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي بأنه لم تكن هناك سفن صيد بدون جنسية تصيد في منطقة التطبيق الخاصة بها منذ أكثر من عقدين. ووضعت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أحكاما لتحديد أنشطة الصيد غير القانوني وغير

(310) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(311) الاتحاد الأوروبي. وانظر أيضا الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

(312) الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، اليابان.

(313) أستراليا.

(314) شيلي، موريشيوس.

(315) شيلي.

(316) المملكة المتحدة.

(317) الاتحاد الأوروبي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(318) الهيئة العالمية لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد أسماك المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

المبلغ عنه وغير المنظم وتنشر قوائم بالسفن التي تمارس الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. واعتمد الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي[319] تدابير على السفن التي لا تحمل جنسية في عام 2016 وفعلت هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، ذلك في عام 2017.

المشاركة في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، واعتماد تدابير دولة الميناء

221 - اعتُمد الاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء في عام 2009 ودخل حيز النفاذ في عام 2016. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان هناك 74 طرفا فيه، انضم 53 منها في عام 2016 أو منذ ذلك العام. وشجع المؤتمر الاستعراضي الدول على الانضمام كأطراف في الاتفاق وتنفيذه التام، وفي غضون ذلك اعتماد تدابير لدولة الميناء وانطباقها وفقا لذلك الاتفاق. ودعا أيضا إلى الإسهام في آليات التمويل، وتقديم المساعدة المالية والتقنية الأخرى وبناء القدرات لمساعدة الدول النامية في تنفيذ ذلك الاتفاق.

222 - وأشارت عدة دول إلى أنها صدقت على الاتفاق المتعلق بتدابير دولة الميناء[320]، وتؤيد الجهود المبذولة في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ تدابير دولة الميناء على نحو فعال[321]. وأشارت دول أخرى إلى وجود أطر قانونية لديها لتنفيذ تدابير دولة الميناء فيما يتعلق بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[322]، ولتنظيم وصول السفن التي ترفع أعلاما أجنبية إلى موانئها[323].

223 - وأشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أنها تواصل تشجيع المشاركة في الاتفاق المتعلق بتدابير دولة الميناء. وبناء على طلب الأطراف، وضعت المنظمة نموذجا أوليا للنظام العالمي لتبادل المعلومات التابع للاتفاق، وأطلقت مرحلة تجريبية من النظام في عام 2022. كما أنشأت الأطراف عددا من الأفرقة العاملة الفرعية لدعم جوانب تنفيذ الاتفاق. وعقدت أربعة اجتماعات إقليمية، ستسترشد بنواتجها عملية وضع استراتيجية لتحسين فعالية الاتفاق، ومن المتوقع أن تُعتمد الاتفاقية من قِبَل الأطراف في اجتماعها الرابع في أيار/مايو 2023. وقد قدمت المنظمة، من خلال برنامجها العالمي لدعم تنفيذ الصكوك الدولية لمصايد الأسماك، الذي أطلق في عام 2017، المساعدة الفنية إلى 48 دولة نامية لتعزيز قدرتها على تنفيذ تدابير دولة الميناء، والوفاء بالمسؤوليات الأخرى للدول المحددة في هذه الصكوك الدولية.

224 - وأشارت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك إلى أن جميع أعضائها أو الكثير منهم، فضلا عن الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، هم أطراف في الاتفاق المتعلق بتدابير دولة

(319) قرار لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي 05/16، وهو متاح في www.fao.org/faolex/results/details/es/c/LEX-FAOC165148.

(320) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، اليابان.

(321) أستراليا.

(322) موريشيوس. انظر أيضا الفلبين.

(323) شيلي، اليابان.

الميناء[324]. وأفاد عدد منها أيضـــا بأنها اتخذت تدابير لتعزيز تدابير دولة الميناء[325]. فقد ذكرت لجنة مصـائد الأسـماك في شـمال شـرق المحيط الأطلسـي أن تدابير مراقبة دولة الميناء في مخططها للمراقبة تتجاوز متطلبات الاتفاق المتعلق بتدابير دولة الميناء، بما في ذلك باشتراط التحقق من دولة العلم قبل دخول سفن الصيد إلى الميناء. وذكرت اللجنة أيضا أن لديها نظاما إلكترونيا يعمل بالكامل لإتاحة التبادل السريع للمعلومات فيما بين السفن ودول الميناء ودول العلم.

225 - ومن الناحية الأخرى، ذكرت هيئة مصـــائد الأســـماك شـــمال المحيط الهادئ أنه في حين أن المادة 14 من اتفاقيتها تعكس الالتزامات المتعلقة بتدابير دولة الميناء، فإن هذه الالتزامات لم تنفذ بعد.

226 - وعلى الصـــعيد الإقليمي، ركزت خطة عمل إقليمية لمنع الصـــيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضـــاء عليه في جنوب شـــرق آســـيا على تعزيز تنفيذ وإنفاذ تدابير دولة الميناء في منطقة جنوب شرق آسيا[326].

227 - وأشـارت إحدى الدول إلى الحاجة إلى المسـاعدة في بناء قدرات البلدان النامية بخصـوص الاتفاق المتعلق بتدابير دولة الميناء، ولا ســـيما فيما يتعلق بالرصـــد والمراقبة وتبادل المعلومات واســـتخدام برامج وتكنولوجيات محددة[327]. وأشـارت عدة دول إلى تشـجيعها النشـط لتصـديق دول أخرى على الاتفاق أيضـا ولتنفيذه من قِبَل الأطراف، ولا سـيما من قِبَل الدول الأطراف النامية[328]. وذكرت أسـتراليا أنها، قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قدمت التدريب المتعلق بتدابير دولة الميناء إلى دول ميناء نامية، منها جنوب أفريقيا وماليزيا. وتدعم لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أيضا منظمة الأغذية والزراعة في تطويرها النظام العالمي لتبادل المعلومات، في حين ســتتعاون اللجنة وأعضـــاء لجنة مصـــائد الأسـماك في غرب ووسـط المحيط الهادئ لإنشـاء آليات مناسـبة لمسـاعدة البلدان النامية، ولا سـيما الدول الجزرية الصـغيرة النامية. وتقدم الهيئة العامة لمصـايد أسـماك البحر الأبيض المتوسـط الدعم للأطراف غير المتعاقدة المتعاونة لتنفيذ الاتفاق المتعلق بتدابير دولة الميناء وتوصية الهيئة ذات الصلة.

الرقابة على أنشطة الصيد التي يزاولها مواطنون

228 - أوصـى المؤتمر الاسـتعراضـي بأن تعزز الدول الآليات المحلية وغيرها من الآليات اللازمة لتحديد هوية المواطنين والمالكين المنتفعين الذين يزاولون أنشطة صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتسـهيل التعاون لكفالة إجراء تحقيقات في هذه الأفعال وفرض الجزاءات الكافية. وأوصـى أيضـا بممارسـة الدول الرقابة على أنشـطة الصـيد التي يمارسـها مواطنوها وتقوّض فعالية تدابير الحفظ والإدارة من

(324) الهيئة العامة لمصـايد أسـماك البحر الأبيض المتوسـط، واللجنة الدولية لحفظ أسـماك التونة في المحيط الأطلسـي، ولجنة مصـائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ.

(325) الهيئة العامة لمصـايد أسـماك البحر الأبيض المتوسـط، واللجنة الدولية لحفظ أسـماك التونة في المحيط الأطلسـي، ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، ومنظمة مصـائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصـائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(326) أستراليا.

(327) المملكة العربية السعودية.

(328) الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة.

أجل منع صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، فضلا عن تحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تحقيقا لهذه الغاية.

229 - وأشارت عدة دول إلى القوانين والأنظمة المحلية التي تعمل، في حدود الولاية التشريعية والإنفاذية ذات الصلة، على ردع المواطنين عن القيام بأنشطة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، فضلا عن المعاقبة على هذه الأنشطة واتخاذ إجراءات الإنفاذ[329]. وهذه تشمل اشتراطات امتثال السفن لتدابير الحفظ والإنفاذ الدولية المعمول بها[330]. وأوجز الاتحاد الأوروبي التزامات دوله الأعضاء باتخاذ تدابير ضد المواطنين الضالعين في الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والأحكام المتعلقة ببيع أو تصدير سفن الصيد إلى المشاركين في تشغيل سفن الصيد التي تمارس الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والقيود المفروضة على تمويل المشغلين الضالعين في تشغيل أو إدارة أو ملكية سفن الصيد المدرجة في قائمته للسفن التي تمارس الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأشارت عدة دول أيضا إلى أحكام تتعلق بالتعاون الدولي للمساعدة في تحديد هوية المواطنين الضالعين في الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم[331]. وأوجزت إحدى الدول التدابير الخاصة المتخذة لمراقبة نشاط صيد الأسماك الذي يقوم به مواطنون، ولا سيما نظم رصد السفن المستخدمة فيما يتعلق بجزء كبير من الأسطول، فضلا عن إدراج السفن في القوائم الرسمية للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ذات الصلة[332].

230 - ولدى العديد من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تدابير تتعلق بمراقبة أنشطة صيد الأسماك التي يقوم بها مواطنون[333]. فعلى سبيل المثال، تتضمن خطة العمل الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المنظّم، التي اعتمدتها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في عام 2017[334]، أحكاما يتعين بموجبها على الأطراف اتخاذ تدابير تضمن عدم دعم مواطنيها للصيد غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المنظم أو الانخراط فيه[335].

231 - وأشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى أنها قامت في عام 2022 بتحديث توصية لتعزيز امتثال مواطني الأطراف المتعاقدة أو الأطراف أو الكيانات أو كيانات الصيد غير المتعاقدة المتعاونة. وأشارت المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ إلى أنها عززت تدابيرها ضد المواطنين الضالعين في الصيد غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المنظّم في عام 2020.

---

(329) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو، شيلي، كندا، المملكة المتحدة، اليابان. وانظر أيضا المملكة العربية السعودية، موريشيوس.

(330) كندا.

(331) الاتحاد الأوروبي، توغو، اليابان.

(332) شيلي.

(333) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(334) انظر https://gfcmsitestorage.blob.core.windows.net/website/Events%20&%20Initiatives/High-level%20Meeting/Updated_GFCM_strategy-e.pdf.

(335) الاتحاد الأوروبي، وانظر أيضا الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

وأشارت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى أن التدابير المتخذة في عام 2019 تأذن لها برصد أنشطة المواطنين وسفن الصيد الخاصة بغير الأعضاء المتعاونين. كما وضعت قائمة بالسفن التي تمارس الصيد غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المنظم تحدد أن تفاصيل المالكين، بمن فيهم المالكون المنتفعون، إن وجدوا، يجب إدراجها في مسودة القائمة وفي القائمة المؤقتة والقائمة النهائية.

تعزيز خطط الامتثال والتعاون والإنفاذ في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك

232 - أوصى المؤتمر الاستعراضي لعام 2016، في جملة أمور، باعتماد وتعزيز وتنفيذ خطط الامتثال والإنفاذ في جميع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك؛ وتعزيز أو إنشاء آليات لتنسيق تدابير الرصد والمراقبة والإشراف وضمان أوفى قدر ممكن من تبادل المعلومات المستقاة من عمليات الرصد والمراقبة والإشراف المتعلقة بأنشطة صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأوصت أيضا بنشر نظم لرصد السفن، وإجراء تقييمات سنوية للامتثال ومتابعته، واستخدام مجموعة واسعة من الأدوات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة من أجل تعزيز خطط الامتثال، والتعاون، والإنفاذ. ودُعي كذلك إلى تحسين التعاون والتنسيق بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وكذلك بين دول العلم والميناء والدول الساحلية ودول السوق. وأشار المؤتمر إلى أهمية إعداد سجل عالمي لسفن صيد الأسماك وأرقام خاصة لتحديد هوية السفن من أجل تعزيز الامتثال، وشجّع على استخدام نظام المنظمة البحرية الدولية الخاصة بالأرقام المحدِّدة لهوية سفن الصيد التي تبلغ حمولتها الكلية 100 طن أو أكثر.

233 - وأبلغت عدة دول عن أنشطة لتعزيز الامتثال والإنفاذ على صعيد إقليمي، بما في ذلك من خلال لجان الامتثال التابعة للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[336]. فعلى سبيل المثال، أشارت كندا إلى تشجيعها وتنفيذها لأطر الصعود إلى متن السفن وتفتيشها في أعالي البحار عبر مختلف المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، فضلا عن استخدامها للمراقبة الجوية لضمان الامتثال للتدابير الملزمة. وأفادت شيلي بأن التعاون الإقليمي بين أعضاء اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ (CPPS) قد تعزز. وأشارت موريشيوس إلى مشاركتها في برنامج المراقبة الإقليمي التابع للجنة المحيط الهندي. وعززت الفلبين الامتثال من خلال فريق عامل تقني وطني. وذكرت المملكة المتحدة أنها أبرمت عدة اتفاقات مع دول ساحلية لتعزيز تدابير الرصد والمراقبة والإشراف. ووجه الاتحاد الأوروبي الانتباه إلى الجهود الناجحة المبذولة لإدراج السفن التي تمارس صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك.

234 - وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن إجراء تحديثات وتحسينات في خططها المتعلقة بالامتثال والإنفاذ[337]. وأشارت لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال

(336) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موريشيوس، اليابان.

(337) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وانظر أيضا كتيب لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ص 11 و www.ccsbt.org/index.php/en/content/monitoring-control-and-surveillance.

المحيط الهادئ إلى أن قائمة السفن المتعلقة بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم ستصدر في اجتماعها السنوي المقبل.

235 - وأشارت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك إلى أنها تقدم تقارير سنوية عن الامتثال[338]. وأشار الاتفاق المعني بإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهندي إلى أنه يستقدم موظفا للامتثال لتسهيل استعراض تقرير الامتثال. وقدمت إلى عدد من اجتماعات المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك مجموعة أدوات وتوصيات تهدف إلى تقييم وتعزيز عمليات امتثال المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وأدائها، وضعها فريق خبراء كجزء من مبادرة من المجتمع المدني[339].

236 - وأشارت عدة ردود إلى دعم أو تنفيذ التكنولوجيات الجديدة والناشئة لتعزيز خطط الامتثال والتعاون والإنفاذ، بما في ذلك المخططات الإلكترونية للرصد والامتثال والإشراف[340]، فضلا عن الإبلاغ[341]. فالهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط قدمت مساعدة تقنية لتشجيع الأطراف المتعاقدة على استخدام أدوات مبتكرة، بما في ذلك استخدام السجلات الإلكترونية وأجهزة استشعار بمرفعات ترسية. وأشارت المملكة المتحدة إلى أنها، بوصفها عضوا في خمس منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك، فضلا عن عضويتها في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، تشجع على استخدام الابتكار للنهوض بخطط الامتثال. واعتمدت لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية مخططا للمعايير الدنيا لعمليات تفتيش الموانئ، دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2022[342].

237 - وأبلغت بعض الدول والمنظمات عن المساعدة المقدمة لتعزيز نظم الإنفاذ وبناء قدرات الإنفاذ في الدول النامية[343]. فأشارت أستراليا إلى أنها تقدم برنامجا تدريبيا للرصد والمراقبة والإشراف في جنوب شرق آسيا. وأفادت منظمة الأغذية والزراعة بأنها وضعت وثيقة توجيهية بشأن رصد مصائد الأسماك في أعماق البحار ومراقبتها والإشراف عليها، ووفرت التدريب على تنفيذ متطلبات الرصد والمراقبة والإشراف لمنظمتين إقليميتين.

إنشاء آليات بديلة للامتثال والإنفاذ في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك

238 - سلّم المؤتمر الاستعراضي، في عامي 2006 و 2016، بأن القيام بإنشاء آليات بديلة للامتثال والإنفاذ داخل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وفقا للفقرة 15 من المادة 21 من الاتفاق، تتضمن عناصر أخرى لنظام شامل للرصد والمراقبة والإشراف، يكفل فعليا الامتثال لتدابير الحفظ

(338) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

(339) نهج لتقييم وتعزيز عمليات امتثال المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وأدائها - مجموعة أدوات وتوصيات، وهي متاحة في https://meetings.wcpfc.int/node/18217.

(340) الاتحاد الأوروبي.

(341) لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(342) قرار لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية C-21-07 (22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، وهو متاح في www.iattc.org/getattachment/f68ac134-db13-4463-b4d6-fe7d902c987b/C-21-07%20Port%20State%20measures.

(343) أستراليا، اليابان، ومنظمة الأغذية والزراعة، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

والإدارة التي اعتمدتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من شأنه أن يسهّل انضمام بعض الدول إلى الاتفاق.

239 - وتقاسم عدد من الدول وعدد من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك مبادرات لوضع مثل هذه الآليات البديلة[344]. فعلى سبيل المثال، أشارت أستراليا إلى أنها مولت خدمة دون إقليمية للمراقبة الجوية وأنها شنت حملات إعلامية للإبلاغ عن الأخطار المحتملة للعمل على متن قوارب الصيد التي تمارس الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأشارت كندا إلى أنها تشجّع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على اتخاذ قرارات موجهة بالاستخبارات وقائمة على المخاطر. وأفادت شيلي بأنها تتبادل البيانات المستمدة من نظمها لرصد السفن مع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

240 - وقدمت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط المساعدة التقنية للأطراف بشأن تنفيذ نظم رصد السفن، بما في ذلك تكييف المواصفات التقنية مع خصائص الأساطيل الوطنية. وسلطت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي الضوء على برامجها الإقليمية للمراقبين. وتعاونت لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ بنشاط مع الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والصناعات التي تقوم باستحداث تكنولوجيات مبتكرة يمكن أن تساعد في مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك من خلال حلقات العمل والندوات والبحوث المشتركة. وينظر الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي في تنفيذ نظام لرصد السفن في منطقة انطباقه.

241 - وأبرزت عدة ردود دور خطط الصعود إلى متن السفن وتفتيشها في أعالي البحار كوسيلة بديلة للامتثال والإنفاذ[345]. فعلى سبيل المثال، أشارت أستراليا إلى عملياتها المشتركة مع دول أخرى في منطقة لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ ومساهمتها في وضع خطط منسقة للصعود إلى متن السفن وتفتيشها في مناطق عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه شارك في العديد من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي اعتمدت خططا متعددة الأطراف للتفتيش.

تنظيم نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى وسفن التموين وإعادة التزود بالوقود

242 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بأن تقوم الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بالتشجيع، إلى أقصى حد ممكن، على حدوث نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى في الموانئ، واتخاذ تدابير واضحة وصارمة لرصد وتنظيم أي نقل لشحنات من سفينة إلى أخرى في البحر. وأوصى المؤتمر أيضا بوضع تدابير لمنع عمليات نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى التي تشمل

(344) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، شيلي، كندا، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

(345) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي.

السفن العاملة في الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ولتحسين التعاون والتنسيق فيما يتعلق بنقل الشحنات من سفينة إلى أخرى في البحر، وأشار إلى عمل منظمة الأغذية والزراعة من أجل وضع مبادئ توجيهية بشأن نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى.

243 - وأُعرب عن التأييد لتنظيم صارم لنقل الشحنات من سفينة إلى أخرى[346]. وقدمت عدة دول، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، أمثلة على الأنظمة التي اعتمدتها بشأن نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى، والتي تشمل قصر حدوث تلك الأنشطة في الموانئ ووضع أي نقل للشحنات من سفينة إلى أخرى تجري في البحر، سواء في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية أو في أعالي البحار، تحت شروط صارمة[347]. وأشارت أستراليا إلى أنها تشارك في خطط لتوثيق المصيد، بينما ذكرت موريشيوس أنها انضمت إلى برنامج إقليمي للمراقبين. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه يتفاوض على فرض حظر عام على نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى في البحر في أعالي البحار في منطقة الانطباق الخاصة بالهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. وذكرت اليابان أنه يتعين على جميع سفنها أن تمتثل للتدابير ذات الصلة التي تتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بشأن نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى.

244 - وأشارت عدة دول ومنظمات إلى أنها دعمت وضع الخطوط التوجيهية الطوعية لنقل الشحنات من سفينة إلى أخرى، التي اعتمدت في عام 2022 تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة[348]. وتهدف المبادئ التوجيهية الطوعية إلى تقديم المساعدة إلى الدول، والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، فضلا عن المنظمات الأخرى، من أجل وضعها أنظمة جديدة لنقل الشحنات من سفينة إلى أخرى أو استعراضها الأنظمة القائمة. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه سيقدم تمويلا لمنظمة الأغذية والزراعة في عام 2023 لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية، ولا سيما من قبل البلدان النامية.

245 - وحددت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك الأنظمة المنطبقة فيما يتعلق بنقل الشحنات من سفينة إلى أخرى في مناطق الانطباق الخاصة بها[349]، وأشار بعضها إلى العمل الجاري الرامي إلى تعزيز تدابير مراقبة هذا النشاط[350].

---

(346) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا، المملكة المتحدة.

(347) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو، شيلي، كندا، المملكة المتحدة.

(348) الاتحاد الأوروبي، كندا، المملكة المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(349) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وانظر أيضا كتيب لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، وهو متاح في https://www.ccsbt.org/en/content/monitoring-control-and-surveillance؛ وقرار لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي 02/22 بشأن وضع برنامج لنقل الشحنات من سفينة إلى أخرى بواسطة سفن الصيد الكبيرة، وهو متاح في http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/mul212809.pdf ونظام منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي للمراقبة والتفتيش والامتثال والإنفاذ (2019)، وهو متاح في www.seafo.org/media/cd9e3911-2a7f-4db4-ba17-e8a74ba12021/SEAFOweb/pdf/System/SEAFO%20SYSTEM%202019_pdf.

(350) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

تعزيز اتفاقات وصول مصائد الأسماك

246 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بأن تعزز الدول اتفاقات وصول مصايد الأسماك لأغراض الرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ، وأن تشجع على زيادة الشفافية فيما يتعلق بهذه الاتفاقات.

247 - وقدمت الفلبين والمملكة المتحدة وموريشيوس واليابان أمثلة على ممارساتها فيما يتعلق باتفاقات وصول مصائد الأسماك. وأشارت المملكة العربية السعودية إلى أنها تروج لهذه الاتفاقات من خلال هيئات ومنظمات إقليمية. وأشارت استراليا وشيلي إلى أنهما لا تسمحان للسفن الأجنبية بالصيد في المياه الخاضعة لولايتهما، بينما لا تسمح كندا بأنشطة الصيد هذه إلا في ظل ضوابط صارمة.

248 - وأشار الاتحاد الأوروبي والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط إلى ضرورة تنفيذ اتفاقات وصول مصائد الأسماك بطريقة شفافة وغير تمييزية. وذكرت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي أنها تقدم تقارير سنوية عن ترتيبات الوصول. وأشار الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي إلى أنه يحتفظ بقائمة بالسفن المأذون لها بالصيد في منطقة الاتفاق الخاصة به على موقعه على الإنترنت. وأشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أنها وضعت مؤخرا خرائط لترتيبات وصول مصائد الأسماك في المياه البعيدة.

التدابير المتصلة بالسوق

249 - أوصى المؤتمر الاستعراضي في عام 2016 باتخاذ الدول التدابير اللازمة، بما يتسق مع القانون الدولي، لكفالة أن تكون الأسماك التي تم الحصول عليها وفقا لتدابير الحفظ والإدارة المعمول بها هي الوحيدة التي تصل إلى أسواقها، واتخاذ الدول خطوات تتسق مع القانون المحلي والقانون الدولي لإلزام مزاولي تجارة الأسماك بالتعاون تعاونا كاملا من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي الوقت نفسه، أوصي المؤتمر بتسليم الدول بأهمية وصول المنتجات السمكية والأسماك التي يجري صيدها بطريقة تتفق مع تدابير الحفظ والإدارة المنطبقة إلى الأسواق. وأوصى المؤتمر أيضا بأن تمنع الدول دخول الأسماك ومنتجات الأسماك التي جرى صيدها بطريق غير قانونية من دخول السوق التجارية وذلك من خلال زيادة استخدام خطط توثيق المصيد وغيرها من التدابير المتصلة بالأسواق وتحسين تنسيقها، وتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون، وتسهيل التجارة بالأسماك أو بمنتجات الأسماك المصيدة على نحو مستدام، ودعا إلى القيام في الوقت المناسب بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن خطط توثيق المصيد وغيرها من التدابير المتصلة بالسوق.

250 - وقدمت عدة دول أمثلة على التدابير ذات الصلة بالسوق التي نفذتها، بما في ذلك خطط التحقق من المصيد أو توثيقه أو إصدار الشهادات ونظم التتبع[351]. فأشارت أستراليا إلى أنها تمول العمل مع بلدان المحيط الهادئ الجزرية للمساعدة في وضع خطة إقليمية لتتبع الأنواع الكثيرة الارتحال. وذكرت كندا أنها أجرت عمليات تفتيش على مرافق تجهيز المأكولات البحرية وكفلت استيراد منتجات المأكولات البحرية المشروعة. وأشارت شيلي إلى أنها تنفذ نظاما للتتبع لتحديد المنشأ والوجهة القانونيين للمنتجات السمكية، إضافة إلى نظمها لتوثيق المصيد التي تنفذها امتثالا للمتطلبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات

(351) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو، شيلي، الفلبين، كندا، المملكة المتحدة، موريشيوس.

المتحدة. وسلطت اليابان الضوء على تدابيرها ذات الصلة بالسوق بشأن التونة ومنتجات التونة، فضلا عن لائحتها الجديدة المتعلقة بإصدار شهادات المصيد لسوقها المحلية وللواردات. وأشارت المملكة المتحدة إلى أنها لا تسمح باستيراد الأسماك من بلدان ثالثة إلا بعد الحصول على إذن مسبق.

251 - وكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده لإدخال نظام إصدار شهادات عالمية للمصيد، وتحسين خطط توثيق المصيد في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وإدخال خطط لإصدار الشهادات في إطارها.

252 - وأفادت الفاو بأنها، عقب اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد في عام 2017، نشرت في عام 2022 كتيبا عن فهم وتنفيذ هذه الخطط لتوجيه السلطات الوطنية. وواصلت الفاو أيضا دعم العمليات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال لخطط توثيق المصيد، ونشرت تقريرا عن استخدام خطط توثيق المصيد لمصائد الأسماك في أعماق البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية[352].

253 - وأبلغت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن أعمالها المتعلقة بالتدابير ذات الصلة بالسوق[353]. وفي حين أن لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لديها تدابير ذات صلة بالسوق، أشار استعراض للأداء في عام 2017 إلى أنه يمكن تعزيز هذه التدابير[354]. وأبلغت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي عن خطة لتوثيق المصيد من أسماك التونة الزرقاء الزعانف وبرامج وثائق إحصائية لسمك أبو سيف وأسماك التونة السندرية. وأفادت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بأنها تعمل على وضع خطط لتوثيق المصيد من المرجان الأحمر والترس، بين أنواع أخرى[355]. واعتمد الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي خطة تفتيش للموانئ في عام 2020 تتطلب من الأطراف تعيين ميناء الدخول للسفن الأجنبية وضمان توافر القدرة الكافية لإجراء عمليات التفتيش. وكانت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف تستكشف استخدام نظام إلكتروني لتوثيق المصيد لتيسير امتثال الأعضاء، مع توجيه الانتباه إلى ضرورة الاتصال بغير الأعضاء لتتبع منتجات أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف في أسواقهم[356].

254 - وأشارت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إلى أنه على الرغم من أن لديها القدرة على اعتماد تدابير ذات صلة بالسوق، لم تُتخذ بعد أي تدابير من هذا القبيل[357].

---

(352) Gilles Hosch, *Catch Documentation Schemes for Deep-sea Fisheries in the ABNJ - Their Value, and Options for Implementation,* FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper No. 629 (Rome, FAO, 2018).

(353) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي. وانظر أيضا الاستعراض الثاني للأداء الخاص بلجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، الفقرة 52، واستعراض الأداء لعام 2021 الخاص بلجنة حفظ أسماك التونة في المحيط الهندي، وهو متاح في https://www.ccsbt.org/en/system/files/ESC27_07_PerformanceReviewReport.pdf .

(354) الاستعراض الثاني لأداء لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ص 24، الفقرة 52.

(355) الاتحاد الأوروبي، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

(356) انظر استعراض الأداء لعام 2021 الخاص بلجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، وهو متاح في https://www.ccsbt.org/en/system/files/ESC27_07_PerformanceReviewReport.pdf.

(357) لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

وأوضحت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أن هذه التدابير لم تكن ضرورية نظرا للنجاح في مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

المشاركة في الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك وتقديم الدعم لها

255 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بانضمام الدول إلى الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك، وتبادلها المعلومات والممارسات التي من شأنها تعزيز إنفاذ تدابير حفظ وإدارة مصايد الأسماك، فضلا عن دعم تعزيز الشبكة، بما في ذلك عن طريق توفير التمويل لها.

256 - وأشارت عدة دول إلى مشاركتها النشطة في الشبكة[358]. فقد أشارت كندا إلى أنها مولت منتديات افتراضية وتخطط لاستضافة أول مؤتمر للشبكة بعد الجائحة في عام 2023 في هاليفاكس. وأعربت المملكة العربية السعودية عن اعتزامها الانضمام إلى الجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وطلبت المساعدة في بناء القدرات في هذا الصدد.

257 - وفي حين أشارت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إلى أنها أعضاء في الشبكة،[359] أشارت منظمات وترتيبات أخرى إلى أنها تنظر في الانضمام إليها[360]. وأشارت عدة منظمات إلى أنها تتعاون مع الشبكة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بقوائم سفن الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم[361]. وأشارت لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ إلى مشاركتهما في شبكة امتثال مصائد الأسماك في منطقة المحيط الهادئ، وذكرت اللجنة الدولية لحفظ أسماء التونة في المحيط الأطلسي أنها شاركت في شبكة امتثال مصائد أسماك التونة. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى أن شبكة الرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك قدمت طلبا للحصول على صفة مراقب لديها.

258 - وأشار بعض المجيبين كذلك إلى المشاركة في الشبكات الإقليمية ذات الصلة[362]. فعلى سبيل المثال، ذكر الاتحاد الأوروبي أنه شارك في خطة إيكوفيش (Ecofish) الإقليمية لرصد مصائد الأسماك. وأشارت توغو إلى أنها تقوم بدوريات وتبادل المعلومات بشأن الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في سياق لجنة مصائد الأسماك في غرب وسط خليج غينيا.

---

(358) أستراليا، شيلي، كندا، المملكة المتحدة.

(359) انظر https://imcsnet.org/membership/network-members/. ومن بين الأعضاء لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(360) منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ.

(361) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والاتفاق المعني بإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهندي.

(362) الاتحاد الأوروبي، توغو، شيلي.

المشاركة في الاتفاق المتعلق بتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة والتعاون في وضع سجل عالمي لسفن الصيد

259 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بتعزيز القبول العالمي لاتفاق تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة (اتفاق الامتثال)، فضلا عن التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لوضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين، ولتسريع الجهود المبذولة من خلال منظمة الأغذية والزراعة، والتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، لإنشاء نظام فريد لتحديد هوية السفن. وأكد أيضا على ضرورة زيادة التعاون في ما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك من أجل إعداد قوائم موحدة للسفن مثل اللائحة الموحدة المرخصة وقائمة السفن التي يفترض أنها قد قامت بأنشطة صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

260 - وقد أشارت بعض الدول[363] إلى تأييدها لاتفاق الامتثال، الذي بلغ عدد الأطراف فيه 45 طرفا في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وبمشاركتها فيه. وأشار تقرير عن تنفيذ الاتفاق، موله الاتحاد الأوروبي، إلى أن الاتفاق يعاني من انخفاض معدلات المشاركة والتنفيذ، ووجد أن بعض أحكامه قد تجاوزتها التطورات، بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاقات اللاحقة وإنشاء السجل العالمي لسفن الصيد، وسفن النقل المبرّدة، وسفن التموين[364].

261 - وأفادت منظمة الأغذية والزراعة بأن نسخة ثانية من السجل العالمي، الذي أُطلق أصلا في عام 2017، قد صدرت في عام 2022. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان السجل يتضمن 40 في المائة من الأسطول العالمي المؤهل (سفن الصيد التي تحمل أرقام المنظمة البحرية الدولية لتحديد هوية السفن) بمساهمات من 66 عضوا في منظمة الأغذية والزراعة. كما أنشأت الفاو مكتب مساعدة لدعم أعضائها في تحميل بيانات السفن. وأكدت عدة دول أنها قدمت معلومات عن سفنها إلى السجل العالمي[365]، وكذلك إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ذات الصلة[366].

262 - وأعربت أستراليا عن تأييدها لتوسيع المنظمة البحرية الدولية نطاق نظام تحديد هوية السفن الطوعي ليشمل سفن الصيد التي تبلغ حمولتها الإجمالية 100 طن أو أكثر. وأكد الاتحاد الأوروبي أنه اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2016، أصبح رقم المنظمة البحرية الدولية لتحديد هوية سفينة الصيد إلزاميا بالنسبة لجميع السفن العاملة في مياه الاتحاد ولجميع سفن الاتحاد أو سفن الصيد التي يزيد طولها عن 15 مترا ويسيطر عليها مشغلو الاتحاد، بموجب ترتيب تأجير خارج مياه الاتحاد.

(363) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا، اليابان.

(364) لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، *دراسة عن تنفيذ اتفاق منظمة الأغذية والزراعة للامتثال لعام 1993* (منظمة الأغذية والزراعة، 2022)، وهي متاحة في www.fao.org/3/cc1871en/cc1871en.pdf.

(365) شيلي، الفلبين، كندا.

(366) الفلبين.

263 - وأشارت عدة منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى مشاركتها في مبادرات إقليمية أو قطاعية لإدراج السفن في قوائم، فضلا عن تبادل المعلومات عبر هذه المنظمات والترتيبات[367]. فعلى سبيل المثال، وضعت لجنة حفظ الموارد البحرية الحيّة في أنتاركتيكا قوائم بالسفن استنادا إلى المعلومات المتاحة، بما في ذلك تقارير الفحص الواردة من أعضائها، من أجل الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة[368]. ولم تحتفظ لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ بقوائم بأسماء السفن. وسلطت أستراليا الضوء على جهودها الرامية إلى ضمان مواءمة بيانات السفن في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي هي طرف فيها.

2 - الاستنتاجات

264 - في حين أن عدد الردود يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات قاطعة، يبدو أن هناك تقدما أحرزته الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف. وتشير المساهمات إلى أنه يجري إحراز تقدم كبير في تعزيز قدرة دول العلم على ممارسة رقابة فعالة على السفن التي ترفع علمها، على الصعيدين المحلي والإقليمي. واتُخذت أيضا بعض الإجراءات لتعزيز التدابير القائمة لمراقبة أنشطة الصيد التي يقوم بها مواطنون.

265 - واستنادا إلى الردود المقدمة، يبدو أن المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك قد أحرزت بعض التقدم في تنفيذ نظم رصد السفن وآليات تقييم الامتثال، تماشيا مع توصيات المؤتمر الاستعراضي لعام 2016. ويبدو أيضا أن تقدما قد أحرز فيما يتعلق بإدراج السفن في القوائم المتبادلة، وإن كانت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ قد أشارت إلى أن ذلك يشكل عبئا إضافيا على إدارات مصائد الأسماك الصغيرة، على سبيل المثال في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشير الردود المقدمة أيضا إلى الجهود المبذولة لتجاوز الآليات التقليدية للامتثال والإنفاذ، بما في ذلك من خلال استخدام حملات الاتصال وإشراك مختلف أصحاب المصلحة.

266 - ويمثل اعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية لنقل الشحنات من سفينة إلى أخرى خطوة هامة إلى الأمام في معالجة مسائل إعادة الشحن. واستنادا إلى الردود المقدمة، يبدو أيضا أن الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تواصل تعزيز التدابير المتصلة بالسوق لمنع دخول الأسماك التي يجري صيدها بصورة غير مشروعة مجال التجارة، ولا سيما من خلال تنفيذ نظم التتبع ومخططات توثيق المصيد. ويبدو أن اعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن خطط توثيق المصيد قد شكل معلما بارزا في هذا الصدد. ويمكن زيادة تعزيز الجهود الجارية من خلال تدابير بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ هذه المخططات وغيرها من التدابير المتصلة بالسوق.

---

(367) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وهيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي. وانظر أيضا www.ccamlr.org/en/compliance/iuu.

(368) انظر www.ccamlr.org/en/compliance/iuu.

267 - وفي حين أن اتفاق الامتثال لا يزال يحظى بتأييد بعض الدول الأطراف، فإنه لا يزال يعاني من انخفاض مستويات الانضمام والتنفيذ. غير أن تدابير الامتثال البديلة مثل السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين أسفرت عن تقدم ملحوظ في تبادل بيانات السفن.

دال - الدول النامية والدول غير الأطراف في الاتفاق

268 - يتناول الجزء السابع من الاتفاق متطلبات الدول النامية، بما في ذلك الاعتراف بالمتطلبات الخاصة للدول النامية، وأشكال التعاون مع الدول النامية، وتقديم المساعدة الخاصة إليها في تنفيذ الاتفاق. ويتضمن الاتفاق أيضا أحكاما تتعلق بتشجيع غير الأطراف على أن تصبح أطرافا وردع أنشطة السفن التي ترفع أعلام غير الأطراف التي تقوض التنفيذ الفعال للاتفاق، فضلا عن غير الأعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وغير المشاركين فيها. وفي عام 2016، اعتمد المؤتمر الاستعراضي توصيات تهدف إلى تحسين تنفيذ هذه الأحكام. كما دعا إلى تشجيع مشاركة أوسع في الاتفاق بين غير الأطراف.

1 - التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي

تعزيز مشاركة الدول النامية في مصائد الأسماك في أعالي البحار

269 - في عام 2016، اعتمد المؤتمر الاستعراضي توصيات تهدف إلى تعزيز مشاركة الدول النامية في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وتيسير إمكانية وصولها إلى مصائد الأسماك في أعالي البحار وزيادة مشاركتها فيها. وأوصى أيضا بإنشاء آليات لمساعدة الدول النامية في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. كما أوصى باتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة الدول النامية على تنمية مصائد أسماكها الخاصة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

270 - وأبرزت بعض الدول[369] أهمية مشاركة الدول النامية في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وغيرها من الترتيبات المتعلقة بالمعاهدات، كما سلطت بعض الدول النامية الضوء على مشاركتها[370].

271 - واتخذت دول بعض التدابير لتيسير مشاركة الدول النامية في أعمال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك المساهمات المالية[371]. وعملت أستراليا على ضمان أن تراعي التدابير التي تعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالوصول والتخصيص، حقوق وتطلعات الدول النامية، وأن تنظر حقا في الآثار المحتملة عليها.

272 - كما اتخذت عدة منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك تدابير لتعزيز مشاركة الدول النامية في أعمالها، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة في تعزيز السياسات التنظيمية الوطنية والإقليمية

(369) أستراليا، المملكة العربية السعودية.

(370) توغو، شيلي، الفلبين.

(371) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، المملكة المتحدة، اليابان.

المتعلقة بمصائد الأسماك[372]، ودعوة غير الأعضاء إلى مراقبة الاجتماعات[373]، وتشجيع الحوار مع غير الأعضاء[374]. وترسل المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ إلى الدول الساحلية والدول المهتمة بمصائد الأسماك التابعة لها دعوات سنوية للانضمام إلى المنظمة كأعضاء. وعلاوة على ذلك، أنشأت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك صناديق مخصصة لتعزيز الشمول في صنع القرار عن طريق تيسير مشاركة الدول النامية في الاجتماعات[375]. فعلى سبيل المثال، أنشأت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف صندوقا خاصا للمشاركة في الاجتماعات يهدف إلى دعم العلماء والممثلين من الدول النامية الأعضاء فيها للمشاركة في الاجتماعات العلمية للجنة[376].

273 - وأبلغت عدة دول ومنظمة إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن اتخاذ تدابير ملموسة لتيسير مصائد الأسماك في الدول النامية، بما في ذلك من خلال التدريب وتوفير السفن والمعدات[377].

تعزيز قدرات الدول النامية

274 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي ببناء قدرات الدول النامية كي تشارك في مصايد الأسماك في أعالي البحار، بما في ذلك عن طريق إدماج الاستراتيجيات لمساعدتها على القيام بذلك. وأوصى المؤتمر الاستعراضي أيضا بالتعاون مع الدول النامية لتعزيز إدارة مصائد الأسماك على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتشجيع الاتساق في تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات، وكفالة إبقاء تجميع مصادر التمويل المتاحة للدول النامية متاحا ومستكملا بسهولة. وأوصى أيضا بتحديد التحديات التي تواجه بناء قدرات الدول النامية على تنفيذ الاتفاق.

275 - وقد أبلغت عدة دول عن أنشطة تبني قدرات الدول النامية على المشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار[378]. فقدمت كندا تبرعات إلى صندوق الاحتياجات الخاصة التابع للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ للمساعدة على بناء قدرات الدول الأعضاء النامية في مجال مصائد الأسماك. وقدمت أستراليا الدعم من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لضمان استفادة جميع بلدان المحيط الهادئ الجزرية من الاستخدام المستدام لأسماك التونة، واستمرار مصايد الأسماك في العمل خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وساهم الاتحاد الأوروبي بأموال لتنمية

(372) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(373) لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ.

(374) لجنة مصائد الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ.

(375) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وانظر لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، "قرار بشأن إنشاء صندوق مشاركة للدول النامية الأعضاء في اللجنة" (2022).

(376) انظر لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، "قرار بشأن إنشاء صندوق مشاركة للدول النامية الأعضاء في لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف" (2022).

(377) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، اليابان، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(378) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا، اليابان.

الاقتصاد الأزرق في البلدان النامية، بما في ذلك للمشاريع التي تدعم التنمية المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

276 - وأبلغت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك عن تعميم استراتيجيات لمساعدة الدول النامية على المشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار[379]. ويجري تحديث خطة الاستثمار الاستراتيجية لعام 2018 للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وهي تستهدف الاستثمار لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية على النحو الذي تحدده الدول النامية، بما في ذلك المشاركة الفعالة. كما تحدد الاحتياجات المواضيعية لتنمية القدرات ومصادر التمويل، بما في ذلك بند ميزانية سنوية لحلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات. وأفادت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بأن جميع مشاريعها وبرامجها تقريبا تشمل بناء قدرات الدول الأعضاء.

277 - وأبلغت عدة دول عن تقديم الدعم إلى الدول النامية والتعاون معها من أجل تعزيز إدارة مصائد الأسماك على الصعيدين الوطني والإقليمي[380]. وكان الاتحاد الأوروبي يشجع حوكمة المحيطات في البلدان النامية، بما في ذلك تعزيز قدرات تلك البلدان العلمية والإدارية والتقنية على إدارة مصائد الأسماك ومراقبتها وتوفير التمويل المنتظم لأنشطة بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية التي تقوم بها الفاو.

278 - وأفادت أستراليا بأنها توفر بانتظام تنمية القدرات للدول النامية من خلال ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك مع وكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ، لتعزيز إدارة مصائد الأسماك في المحيط الهادئ. وقدمت كندا أيضا مساعدة تقنية إلى عدد من الدول النامية عن طريق وكالة مصائد الأسماك التابعة للمنتدى، للمساعدة على بناء قدرات الرصد والإشراف. وأشارت المملكة المتحدة إلى دعمها للدول النامية في تعزيز إدارة مصائد أسماكها لإيجاد أرصدة مستدامة ونظم إيكولوجية بحرية صحية، وتوفير سبل عيش شاملة، والحد من الصيد المفرط من خلال صندوق الكوكب الأزرق التابع لها. وكان لدى إسبانيا 22 مذكرة تفاهم بشأن بناء القدرات مع بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

279 - وأفادت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أيضا عن تقديم الدعم إلى الدول النامية والتعاون معها من أجل تعزيز إدارة مصائد الأسماك على الصعيدين الوطني والإقليمي[381]. فقدمت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط المساعدة، بما في ذلك من خلال المشاورات الثنائية، لتعزيز قدرات مؤسسات البحوث الوطنية، بما في ذلك في مجال جمع البيانات، وتقييم الأرصدة، وإدارة مصائد الأسماك. وفي حين لا توجد دول نامية أعضاء في لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي فإنها ساهمت في بناء القدرات في مناطق أخرى عن طريق تقاسم خبرتها وتجاربها، سواء في التعاون المباشر أو من خلال منظمة الأغذية والزراعة. وقدم الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي إلى الدول النامية المتاخمة للمنطقة المساعدة المالية، ووفر لها تنمية الموارد البشرية، والمساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا، فضلا عن تمكينه لها من المشاركة في مختلف لجانه. وقامت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بتشغيل صندوقها الطوعي للاحتياجات

(379) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(380) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا، المملكة المتحدة.

(381) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

الخاصة، الذي يُستخدم لدعم بناء قدرات مندوبي الدول النامية[382]. ونفذت لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي برنامجا لبناء القدرات لتحسين امتثال الدول النامية لتدابير الحفظ والإدارة في الفترة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى حزيران/يونيه 2020[383].

280 - وأبلغت عدة دول عن تقديم المساعدة إلى الدول النامية في مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم[384].

281 - وأفادت منظمة الأغذية والزراعة عن تقديم المساعدة القانونية إلى عدد من الدول بشأن تنفيذ الاتفاق وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بمصائد الأسماك، بما في ذلك من أجل وضع السياسات والتشريعات الوطنية. وفي عام 2017، وبهدف دعم تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمصائد الأسماك، أطلقت الفاو البرنامج العالمي، الذي قدم حتى الآن المساعدة الفنية والتدريب لما مجموعه 48 دولة نامية. كما دعمت تطوير وتنفيذ أدوات تبادل المعلومات العالمية ذات الصلة. وتعمل الفاو أيضا على بناء القدرات فيما يتعلق بسلامة مصائد الأسماك.

282 - وفي عام 2009 جرى آخر تحديث لتجميع مصادر المساعدة المتاحة للدول النامية واحتياجات الدول النامية لبناء القدرات والمساعدة في حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال[385]. ولم تقدم الجمعية العامة بعد ذلك أي طلب تحديثات.

تعزيز آليات وبرامج بناء القدرات، بما في ذلك صندوق المساعدة المنشأ في إطار الجزء السابع من الاتفاق

283 - إن الجزء السابع من الاتفاق يقتضي من الدول الأطراف الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للدول النامية، والتعاون مع الدول النامية، وتقديم مساعدة خاصة في تنفيذ الاتفاق. وفي الأعوام 2006 و 2010 و 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بأن تساهم الدول في صندوق المساعدة وغيره من الآليات لمساعدة الدول النامية في تنفيذ الاتفاق. وفي عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بأن تدعم مساهمات الدول في صندوق المساعدة المجالات المستهدفة. ودعا أيضا منظمة الأغذية والزراعة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار إلى زيادة التعريف بتوافر المساعدة عن طريق صندوق المساعدة، والتماس آراء الدول النامية الأطراف، والنظر في إدخال تغييرات بهدف تحسين العملية. وأوصى المؤتمر الاستعراضي كذلك بأن تقيم الدول بشكل جماعي، ومن خلال منظماتها وترتيباتها الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، رابطا إلكترونيا لصفحة الاستقبال للصندوق على الموقع الشبكي لهذه المنظمات والترتيبات.

284 - ويؤدي صندوق المساعدة بموجب الجزء السابع من الاتفاق، الذي تتشارك في إدارته شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ومنظمة الأغذية والزراعة، دورا هاما في تيسير مشاركة الدول النامية في الاتفاق وتنفيذه تنفيذا فعالا. بيد أنه نظرا لعدم وجود تبرعات حديثة، استُنفد صندوق المساعدة فعليا منذ عدد

(382) انظر www.seafo.org/media/eb315a44-80a4-4ab6-9f59-70c2c4a0f16f/SEAFOweb/pdf/SCAF/open/eng/Special%20Requirements%20Fund_pdf.

(383) انظر https://iotc.org/projects/improving-developing-countries%E2%80%99-compliance-iotc-conservation-and-management-measures.

(384) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا، اليابان.

(385) انظر: www.un.org/depts/los/convention_agreements/fishstocksmeetings/compilation2009updated.pdf.

من السنوات. ووجهت الشعبة نداءات متكررة لتقديم تبرعات وسعت أيضا إلى التعريف بصندوق المساعدة، بما في ذلك من خلال موقعها الجديد على شبكة الإنترنت لبناء القدرات[386]. وتواصل الشعبة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، توجيه الانتباه إلى الصندوق مباشرة مع الدول في الاجتماعات الحكومية الدولية ومن خلال الشبكة الإقليمية لأمانات هيئات مصائد الأسماك. وفي حين لم تبلغ أي منظمات أو ترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك عن إنشاء رابط إلكتروني لصفحة الاستقبال لصندوق المساعدة على مواقعها الشبكية، فإن الرابط يظهر في المواقع الشبكية لبعضها، وإن كان بشكل غير بارز[387].

285 - وعقب المؤتمر الاستعراضي، أجرت الفاو والشعبة استعراضا لاختصاصات صندوق المساعدة بموجب الجزء السابع من الاتفاق، مما أسفر عن تنقيح الاختصاصات في الجولة الرابعة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق، بهدف تحسين أداء صندوق المساعدة، بدءا من المساهمات إلى الطلبات والمنح. وفي إطار الاختصاصات المنقحة، مول الاتحاد الأوروبي مشروعا لزيادة الوعي بالاتفاق وتنفيذه والمشاركة فيه، والمشروع تنفذه الفاو والشعبة[388].

286 - وأفادت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بأنها تقدم المساعدة ذات الصلة إلى الدول النامية[389]. وأجرت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي تدريبا لمفتشي الموانئ في جنوب أفريقيا وناميبيا بشأن إجراءات تفتيش الموانئ التي وضعتها المنظمة. وخصصت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف على وجه التحديد أموالا في إطار ميزانيتها لمساعدة الدول النامية، ولكن تلك الممارسة توقفت في عام 2016 لأن هذه الأموال لم تستخدم إلى حد كبير[390]. وأنشأت لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي صندوقا محددا لبناء القدرات في عام 2016 ركز خلال السنوات الخمس الأولى على جملة أمور من بينها تحسين جمع البيانات بين الدول النامية الأعضاء وتنمية القدرات في تنفيذ تدابير الإدارة[391].

287 - وأفادت عدة دول عن الجهود المبذولة لتعزيز آليات وبرامج بناء القدرات[392]. وواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لآليات بناء القدرات في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، مثل صندوق القدرات العلمية العامة التابع للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. كما قدم تمويلا هادفا من خلال اتفاقات شراكة مصائد الأسماك المستدامة التي أسهمت في معظم المجالات ذات الأولوية التي طلب المؤتمر الاستعراضي أن يستهدفها صندوق المساعدة. وأبلغت أستراليا عن تقديم الدعم للعديد من آليات وبرامج بناء القدرات من خلال وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك تقديم الدعم القانوني والتشغيلي للتصدي لصيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتوفير

(386) انظر https://www.un.org/oceancapacity/.

(387) انظر www.ccsbt.org/en/content/links و www.sprfmo.int/cooperation/other-organisations/.

(388) انظر موقع الشعبة على الإنترنت: www.un.org/oceancapacity/UNFSAproject.

(389) لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف؛ وانظر أيضا رد منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بخصوص قرارات الجمعية العامة 72/64 و 68/66 و 123/71، وهو متاح في www.un.org/Depts/los/bfw/SEAFO__2022.pdf.

(390) انظر استعراض الأداء الخاص بلجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف لعام 2021، الفقرة 128، وهو متاح في https://www.ccsbt.org/en/system/files/ESC27_07_PerformanceReviewReport.pdf.

(391) انظر https://faolex.fao.org/docs/pdf/mul165153.pdf.

(392) الاتحاد الأوروبي، أستراليا.

التمويل لتنفيذ استراتيجية الرصد والمراقبة والإشراف الإقليمية للوكالة وتوفير الأصول اللازمة لتعزيز قدرة البلدان النامية على حماية مواردها والإشراف عليها.

تلافي حدوث آثار سلبية على صيادي الكفاف والصيادين على نطاق ضيق والصيادين الحرفيين والنساء المشتغلات بمهنة الصيد، فضلا عن الشعوب الأصلية في الدول النامية، وضمان وصولهم إلى مصائد الأسماك

288 - في عامي 2010 و 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بتلافي حدوث آثار سلبية على الفئات الضعيفة عند وضع تدابير الحفظ والإدارة وضمان وصول هذه الفئات إلى مصائد الأسماك. وفي عام 2016، شُجعت الدول أيضا على تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، حسب الاقتضاء، مع القيام في الوقت نفسه بكفالة احترام مبادئ هامة تتصل بالإدارة، مثل إدارة أقصى غلة مستدامة، ونهج النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي، والإدارة المستندة إلى العلم.

289 - وأبرزت بعض الدول أهمية مصائد الأسماك الحرفية والصغيرة النطاق في الدول النامية[393]، وأبلغت عدة دول عن اتخاذ تدابير لتلافي الآثار السلبية على صيادي الكفاف والصيادين على نطاق ضيق والصيادين الحرفيين والنساء المشتغلات بمهنة الصيد، فضلا عن الشعوب الأصلية في الدول النامية، وضمان وصولهم إلى مصائد الأسماك[394].

290 - وواصلت أستراليا إتاحة وصول الصيادين التقليديين الذين يمارسون الصيد على نطاق صغير إلى مياهها من خلال مذكرة تفاهم أبرمت مع إندونيسيا. وأبلغت أيضا عن زيادة الدعم المقدم لإدارة مصائد الأسماك المجتمعية والمساعدة في تربية الأحياء المائية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية وتحسين سبل العيش في جزر سليمان وفانواتو وكيريباس. وأشارت أستراليا إلى أنها تقوم بتوسيع نطاق الإطار ليشمل جميع أنحاء المنطقة.

291 - وأفادت الفلبين بأن دستورها وقانونها المعدل لمصائد الأسماك ينصان على توفير استخدام الموارد السمكية على نطاق ذي أولوية وبتفضيل لمن يمارسون الصيد على نطاق صغير. وأشارت توغو إلى أن قانونها الذي ينظم مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية ينص على الاعتراف بالصيد الحرفي. وأشارت المملكة العربية السعودية إلى أنها تشجع التنمية الريفية لصيادي الكفاف وعلى طول سلسلة القيمة. وفي شيلي، تخصص بعض حصص الصيد ومناطق تشغيل حصرية، بموجب القانون، للقطاع الحرفي، وتخصص بعض المناطق البحرية الساحلية للسكان الأصليين. وتتضمن الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول الساحلية الأخرى أحكاما لتجنب أي تدخل من جانب أسطول الاتحاد الأوروبي لصيد الأسماك لمسافات طويلة في أنشطة الصيد على نطاق صغير والصيد الحرفي. كما أفاد الاتحاد الأوروبي بأنه يدعم بشكل مباشر الصيادين الذين يمارسون الصيد على نطاق صغير، بما في ذلك من خلال توفير التدريب والمعدات والتمويل.

292 - واضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بعدد كبير من الأنشطة لتنفيذ خطوطها التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، ودعم تلافي الآثار السلبية على صيادي الكفاف والصيادين على نطاق صغير والصيادين الحرفيين والنساء المشتغلات

(393) أستراليا، توغو، شيلي، الفلبين، اليابان.

(394) الاتحاد الأوروبي، أستراليا، توغو، شيلي، الفلبين، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، اليابان.

بمهنة الصيد، فضلا عن الشعوب الأصلية في الدول النامية، وضمان وصولهم إلى مصائد الأسماك. وشملت هذه الأنشطة قيادة السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في عام 2022 ودعم الدول في تحقيق مؤشر أهداف التنمية المستدامة 14-ب-1 والإبلاغ بشأنه.

293 - وأبلغت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أيضا عن تدابير تتعلق بصيادي الكفاف والصيادين على نطاق صغير والصيادين الحرفيين والنساء المشتغلات بمهنة الصيد[395]. فقدمت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أمثلة على التدابير الرامية إلى تلافي الآثار السلبية على صيادي الكفاف والصيادين على نطاق صغير والصيادين الحرفيين والنساء المشتغلات بمهنة الصيد وضمان وصولهم إلى مصائد الأسماك[396]. وأشارت المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ إلى أنها عدلت تدابيرها لدعم الصيد الحرفي، ولا سيما فيما يتعلق بقوائمها للسفن المرخصة. وأعفيت سفن الصيد الحرفي من الدول الساحلية النامية التي لا يزيد طولها عن 15 مترا من تقديم المعلومات المطلوبة بخلاف ذلك حتى 1 كانون الثاني/يناير 2026[397]. وأفادت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بأنها تشجّع إدراج وتعزيز الصيادين على نطاق صغير والصيادين الحرفيين والنساء المشتغلات بمهنة الصيد وأشارت إلى أنها اتخذت إجراءات متضافرة لتعزيز استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

تجنب نقل عبء غير متناسب من إجراءات الحفظ إلى الدول النامية

294 - في عام 2016، أوصى المؤتمر الاستعراضي بالقيام بمواصلة الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ فهم مشترك لمفهوم "العبء غير المتناسب" وتنفيذه، بما في ذلك من خلال تحسين تعريف المفهوم من الناحيتين الكمية والنوعية.

295 - وأشارت أستراليا إلى اعترافها بالحاجة إلى ضمان ألا تؤدي التدابير المنصوص عليها في المادة 24 من الاتفاق إلى النقل، المباشر أو غير المباشر، لعبء غير متناسب من إجراءات الحفظ إلى الدول النامية. وأشارت المملكة العربية السعودية واليابان إلى بذلهما جهودا لتجنب هذه الآثار، بما في ذلك عند اعتماد تدابير في المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

296 - وأفاد الاتحاد الأوروبي بأنه شجع بنشاط النهج التشاركي، وثقافة امتلاك زمام الأمور، والتخفيف من أي عبء محتمل من إجراءات الحفظ داخل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما من خلال المساعدة التقنية. وأشار أيضا إلى مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمصائد الأسماك عند وضع خططه المتعددة السنوات لمصائد الأسماك.

---

(395) الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(396) انظر، على سبيل المثال، تدبير لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بشأن حفظ وإدارة أسماك التونة السندرية والصفراء الزعانف والتونة الوثابة (تدبير الحفظ والإدارة 2021-01).

(397) انظر تدابير المنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ بشأن إنشاء سجل اللجنة للسفن المرخص لها بالصيد في منطقة الاتفاقية (تدبير الحفظ والإدارة 2022-05).

297 - وأفادت عدة منظمات وترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك بأن الحاجة إلى تجنب هذا النقل جزء لا يتجزأ من تدابيرها لصنع القرار والحفظ والإدارة[398]. غير أن اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي أشارت إلى أنه لم يوضع تعريف لمفهوم "العبء غير المتناسب".

الأنشطة الرامية إلى تشجيع المشاركة على نطاق أوسع في الاتفاق

298 - في الأعوام 2006 و 2010 و 2016، اعتمد المؤتمر الاستعراضي توصيات تناشد الدول المنخرطة في عمليات صيد لأرصدة سمكية متداخلة المناطق وأرصدة سمكية كثيرة الارتحال أن تصبح طرفا في الاتفاق، ولا سيما الدول الأعضاء بالفعل في المنظمات والاتفاقات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أو المشارِكة فيها. وأوصى أيضا بنشر معلومات بشأن الاتفاق، وذلك بما يشمل الفوائد المحتملة التي قد تنجم عن الاتفاق على غير الأطراف. وعلاوة على ذلك، أوصى المؤتمر الاستعراضي بتبادل الأفكار بشأن سبل تشجيع المزيد من التصديقات ومعالجة الشواغل التي تعوق هذه التصديقات من خلال الحوار المستمر مع غير الأطراف.

299 - وشددت عدة دول على الأهمية التي تعلقها على حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وأشارت إلى أنها تشجع الدول الأخرى على أن تصبح أطرافا في الاتفاق[399] باستخدام القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وإضافة إلى ذلك، أعربت إحدى الدول عن اعتزامها أن تصبح طرفا في الاتفاق[400]، وأشارت دولة أخرى إلى أنها أصبحت مؤخرا طرفا فيه[401]. واستضافت الولايات المتحدة مؤتمر "محيطنا" في عام 2016، وتشاركت مع بالاو في استضافة المؤتمر في عام 2022، كمؤتمر دولي متعدد التخصصات للفت الانتباه إلى القضايا الدولية الملحة المتعلقة بالمحيطات ومصائد الأسماك.

300 - وأفاد الاتفاق المعني بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ بأنهما نشرا معلومات ذات صلة بالاتفاق، بما في ذلك من خلال موقعهما على شبكة الإنترنت. وعُرضت المشاركة النشطة في المؤتمر الاستعراضي، وفي المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق، بوصفها إجراءات تهدف إلى تعزيز الاتفاق[402].

301 - وأشير إلى المشاورة الحكومية الدولية بشأن التعاون الإقليمي من أجل استدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأحمر وخليج عدن، ولا سيما المناقشات الجارية بشأن إنشاء هيئة إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك في هذه المنطقة، بالنظر إلى أن معظم البلدان فيها ليست بعد أطرافا في الاتفاق[403].

---

(398) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(399) أستراليا، الفلبين، كندا، اليابان.

(400) المملكة العربية السعودية.

(401) توغو.

(402) الفلبين، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة صيد السمك في جنوب المحيط الهادئ.

(403) المملكة العربية السعودية، منظمة الأغذية والزراعة.

2 - الاستنتاجات

302 - لا تزال الفعالية العامة للاتفاق معتمدة على المشاركة الواسعة في هذا الصك وتنفيذه تنفيذا فعالا، إلى جانب المشاركة في أعمال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك التي تنفذ أحكامه. ومن الضروري تقديم المساعدة إلى الدول النامية والتعاون معها لتشجيع انضمامها إلى أحكامه وتنفيذها تنفيذا فعالا[404]. ولذلك، فإن تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي المتعلقة بالدول النامية وغير الأطراف يظل أمرا حيويا لنجاح الاتفاق. وعلى الرغم من أهمية التقدم الذي أحرزته الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، فإنه لا يزال فيما يبدو متفاوتا وبعض التوصيات لا يجري تنفيذها.

303 - وبينما يبدو أن بعض التقدم قد أحرز، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعميم تدابير بناء القدرات لمساعدة الدول النامية على المشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار. ولا يزال انعدام القدرة لدى الدول النامية يشكل تحديا لتنفيذها للاتفاق، ومن ثم يلزم إعطاء الأولوية لتحديد التحديات التي تواجه بناء قدرات الدول النامية.

304 - ولا تزال هناك تدابير هامة توضع موضع التنفيذ لتعزيز آليات وبرامج بناء القدرات، غير أن المستوى الحالي لتمويل مبادرات بناء القدرات، ولا سيما صندوق المساعدة المنشأ في إطار الجزء السابع من الاتفاق، لا يزال غير كاف وغير منتظم. ولذلك، تظل هناك حاجة حاسمة إلى تقديم تبرعات مستدامة لصندوق المساعدة للحفاظ على توافره وفعاليته.

305 - وينبغي أن يكون النطاق والمستوى العامان للمساعدة المقدمة إلى الدول النامية كافيين لتعزيز التنفيذ الفعال لجميع جوانب الاتفاق، بما يتسق مع الجزء السابع من الاتفاق. ويجري تقديم طائفة واسعة من المساعدة إلى الدول النامية، ولا سيما الدول النامية الجزرية الصغيرة، من خلال مجموعة متنوعة من القنوات التي تراعي الخصائص والاحتياجات المحددة لتلك الدول. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن توصيات المؤتمر الاستعراضي المتعلقة بضرورة تلافي الآثار السلبية على صيادي الكفاف والصيادين على نطاق صغير والصيادين الحرفيين والنساء المشتغلات بمهنة الصيد، فضلا عن الشعوب الأصلية في الدول النامية؛ وضمان وصولهم إلى مصائد الأسماك، فضلا عن تجنب نقل عبء غير متناسب من إجراءات الحفظ إلى الدول النامية، لا يبدو أنه تم تنفيذها على نطاق واسع.

306 - وقد أهابت الجمعية العامة مرارا بالدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاق أن تفعل ذلك تحقيقا لهدف المشاركة العالمية. وفي حين أصبحت 10 دول إضافية أطرافا في الاتفاق منذ عام 2016، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية كبيرة من جانب الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق هذا الهدف. وتشجيع غير الأطراف على أن تصبح أطرافا في الاتفاق ينطوي بالضرورة على تحديد الأسباب التي تعوق حدوث المزيد من التصديقات ودور المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

---

(404) أهابت الجمعية العامة بالدول أن تشجع، من خلال الحوار المستمر والمساعدة والتعاون المقدمين وفقا للمواد 24 إلى 26 من الاتفاق، على زيادة حالات التصديق على الاتفاق أو الانضمام إليه، بالسعي إلى معالجة مسائل من بينها انعدام القدرة والموارد الذي قد يحول دون أن تصبح الدول النامية أطرافا فيه.

رابعا - استنتاجات عامة

307 - لا يزال الاتفاق، بعد نحو 28 عاما من اعتماده، لبنة أساسية في الإطار القانوني الدولي لحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية. فهو، استنادا إلى أحكام الاتفاقية، يوفر إطارا لتعزيز التعاون من أجل حفظ وإدارة بعض أهم الأرصدة السمكية في أعالي البحار من الناحية التجارية في العالم، بما في ذلك من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

308 - ويحدد الاتفاق معايير دنيا طموحة لمهام وأداء المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، ويحدد حقوق والتزامات الدول الساحلية ودول العلم ودول الميناء فيما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة المشمولة. ويتطلب تنفيذه من الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك اتخاذ تدابير فعالة لضمان الحفظ الطويل الأجل والإدارة المستدامة للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ويقتضي الاتفاق أيضا أن تتضمن هذه التدابير نهجا حديثة، مثل نهج النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي، اللذين يدعمان أيضا صحة النظم الإيكولوجية البحرية التي تعتمد عليها مصائد الأسماك وقدرتها على الصمود.

309 - وبالتالي، يظل التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الاستدامة طويلة الأجل للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، فضلا عن الوفاء بالأهداف والالتزامات العالمية، بما في ذلك تلك المبينة في خطة عام 2030. وفي حين أدت جائحة مرض لفيروس كورونا (كوفيد-19) وعوامل أخرى إلى تحديات وتأخيرات للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في تنفيذ الاتفاق على مدار الفترة قيد الاستعراض[405]، فإن "نشوء وضع طبيعي جديد" يتيح فرصا غنية لتعزيز التعاون بشأن إدارة مصايد الأسماك تحت رعاية الاتفاق والصكوك ذات الصلة.

310 - وعلى مدى السنوات السبع الماضية، أحرزت الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تقدما كبيرا في تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي في عام 2016. وفي حين أن الردود المحدودة الواردة من الدول على الاستبيان لا تمكّن من إجراء تحليل كامل للتقدم المحرز، يبدو من الردود الواردة أن المستوى العام للتنفيذ قد تحسّن، وإن كان بدرجة متفاوتة. فقد أحرز تنفيذ بعض التوصيات تقدما أسرع من غيرها، ومضت بعض الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك قُدُما بسرعة أكبر من غيرها.

311 - وعلى وجه الخصوص، يبدو أن تقدما قد أحرز في إجراء استعراضات للأداء في الكثير من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، مما أدى في بعض الحالات إلى تحسين أدائها، وتعزيز التدابير، وزيادة الشفافية. وبُذلت أيضا جهود لتحسين إدماج النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك. وقد أدى دخول الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه حيز النفاذ ونموه السريع إلى تعزيز تنفيذ تدابير دولة الميناء. كما أسهم اعتماد منظمة الأغذية والزراعة توجيهات بشأن نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى، وخطط توثيق المصيد، ووضع علامات على معدات الصيد في تحسين التعاون والتنفيذ في هذه

(405) منظمة الأغذية والزراعة، *The Impact of COVID-19 on Fisheries and Aquaculture – A Global Assessment from the Perspective of Regional Fishery Bodies: Second assessment – November 2020* (روما، 2021).

المجالات ذات الصـــلة. وحدثت أيضـــا زيادة ملحوظة في التعاون فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـــائد الأســـماك ومع منظمات أخرى، بما في ذلك من خلال آليات مثل الشـــبكة الإقليمية لأمانات هيئات مصائد الأسماك ومبادرة المحيطات المستدامة، وكذلك من خلال المناقشات المواضيعية التي جرت في المشـاورات غير الرسـمية للدول الأطراف في الاتفاق. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصـــائد الأســـماك، وإن لم يدخل حيز النفاذ بعد، يعد إنجازا هاما يبشـــر بتخفيض الإعانات الضارة مع تحسين الشفافية في قطاع مصائد الأسماك. وينبغي بذل كل الجهود لإدخال الاتفاق المتعلق بإعانات مصـــائد الأســـماك حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، بغية الإلغاء الفعال للإعانات الأكثر ضـررا لاسـتدامة الأرصـدة السـمكية واسـتكمال المفاوضـات بشـأن المسـائل المعلقة في إطار منظمة التجارة العالمية.

312 - وفي مجالات أخرى، كان التقدم المحرز أقل وضـــوحا. فعلى ســـبيل المثال، لا تزال هناك ثغرات في التغطية في بعض المناطق وفي بعض الأرصـــدة. وإدخال تدابير قائمة على العلم معقد بســـبب نقص المعرفة والبيانات العلمية المتعلقة بالعديد من الأنواع، بما في ذلك الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها، وكذلك، في بعض الحالات، الانفصال بين الهيئات العلمية والهيئات الإدارية. ولا يزال صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم يخلِّف آثارا ضـــارة على الأرصـــدة الســـمكية، على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الرصـــد والمراقبة والإنفاذ. وفي حين أولي اهتمام متزايد للتصـــدي لتغير المناخ وغيره من عوامل الإجهاد للبيئة البحرية التي تؤثر على مصـــائد الأســـماك، يمكن تعزيز نطاق وعمق هذا الاهتمام. ولم ترد سوى معلومات قليلة عن المساعدة المتضافرة المقدمة إلى الدول النامية لتعزيز قدرتها على المشـاركة في مصـائد الأسـماك للأرصـدة السـمكية المتداخلة المناطق والأرصـدة السـمكية الكثيرة الارتحال، كما لم يبلغ عن إحراز تقدم في معالجة مسـائل تخصـيص صـيد الأسـماك. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنقيح اختصـاصـات صـندوق المسـاعدة المنشـأ في إطار الجزء السـابع من الاتفاق وإنشاء مشروع هام لبناء القدرات في إطار هذه الاختصاصات، لا يزال الصـندوق مستنفدا وغير قادر على تقديم المساعدة للأغراض المحددة في اختصاصاته.

313 - وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة لتعزيز تنفيذ الاتفاق، فإن الحالة العامة للأرصـــدة الســـمكية المتداخلة المناطق والأرصـدة السـمكية الكثيرة الارتحال اسـتمرت في الانخفاض تماشـيا مع الاتجاه العالمي العام. وفي حين حدثت تحسينات في بعض المناطق وفي بعض الأرصـدة، هناك حاجة إلى مواصـلة تعزيز التدابير وضـــمان تنفيذها تنفيذا كاملا وموحدا. وفي ضـــوء الأزمة الكوكبية الثلاثية التي يواجهها المجتمع الدولي مع تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، هناك حاجة ملحة متزايدة لتعزيز صـــحة النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك تلك التي تدعم مصائد الأسماك في العالم.

314 - ويتيح المؤتمر الاسـتعراضـي المعني بالاتفاق فرصـة مجدية لاسـتعراض وتقييم مدى كفاية أحكام الاتفاق، والقيام، عند الاقتضاء، باقتراح وسائل لتعزيز مضمون وأساليب تنفيذ تلك الأحكام من أجل التصدي على نحو أفضل لأي مشاكل مستمرة في حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وقد أدت التوصـيات المعتمدة في الأعوام 2006 و 2010 و 2016 دورا حيويا في تعزيز تنفيذ الاتفاق من خلال وضـــع خريطة طريق لإحراز مزيد من التقدم من جانب الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصـائد الأسـماك، مع اتخاذ خطوات محددة. وقد حفزت هذه التوصـيات على اتخاذ إجراءات على كل من الصـــعيد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك من خلال الجمعية العامة وقراراتها

السنوية بشأن استدامة مصائد الأسماك. ويتيح استئناف المؤتمر الاستعراضي فرصة أخرى للدول وأصحاب المصلحة الآخرين لتوجيه وتحسين تنفيذ الاتفاق وتقييم الحاجة إلى تنقيح التوصيات الحالية والتوسع فيها.